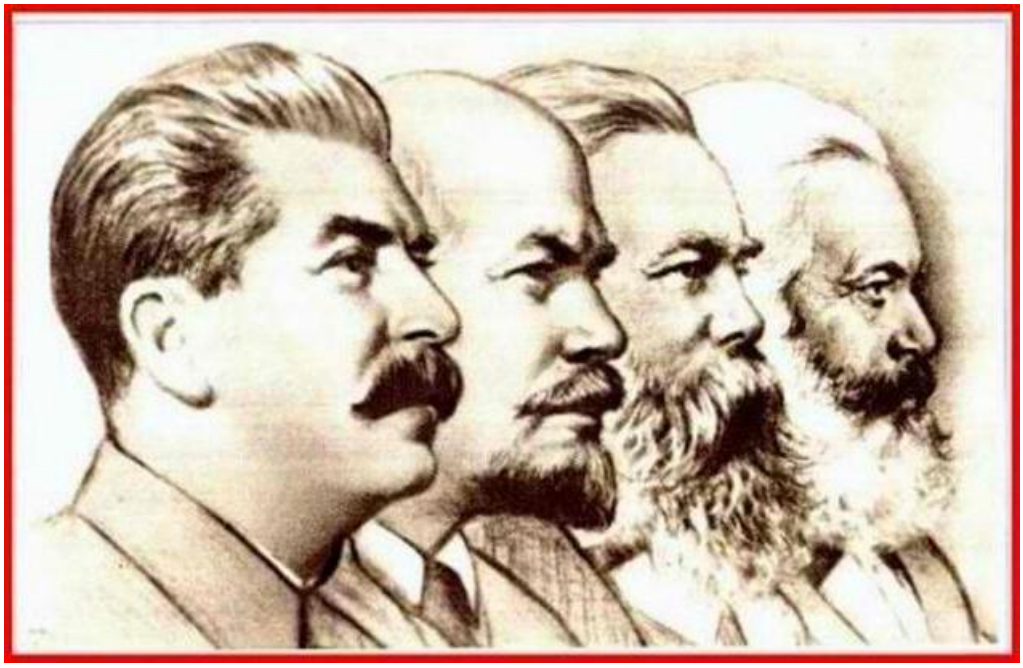

ما هي الماركسية؟

تأليف

اميل برنز

منشورات مكتبة النور

مكتبة الشيوعيين العرب

https://sites.google.com/site/arcommunistslibrary

نسخه للإنترنت الصوت الشيوعي

https://sites.google.com/site/communistvoice

communistvoice@disroot.org

تنبيه من الناسخ الالكتروني!

هذه الوثيقة اصدرها الحزب الشيوعي البريطاني اثناء حياة الرفيق ستالين. لذا أتت خالية من سم التحريفية الزعاف، الذي انتشر بعد انعقاد المؤتمر العشرين الخياني للحزب الشيوعي السوفييتي ....

هذا النص يمثل أفكار الماركسية – اللينينية الثورية الحقيقية قبل أن تشوهها شيوعية الخائن خروشوف المزيفة وعصابة بريجينيف – كوسيغن – بودغورني.

لدى قراءة هذا الكراس سوف يلحظ القارىء فرقاً نوعياً في تفكير الاحزاب الشيوعية خلال الحقبة الثورية، قبل وفاة ستالين، عنه في مرحلة ما بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي. ان هذا الفرق يتمثل في "الالتزام بالثورة من خلال التوكيد **الصريح** على **ضرورة** استعمال العنف **(القوة المسلحة)**، **كطريق أوحد لا بد منه**، للاطاحة بالبرجوازية واسقاط النظام الرأسمالي.

فاذا كان هذا هو تفكير حزب شيوعي اوروبي غربي، كالحزب الشيوعي الانكليزي، في بلد كبريطانيا يوصف بأنه بلد "الديمقراطية" (التعددية) الأصيلة "الحقة"، فلنا أن نتصور كيف كانت الحركة الشيوعية العالمية، يومها، ثورية ملتزمة. ان من يقرأ هذه الوثيقة يحس أنه يقرأ كراس أصدرته "منظمة الدرب المضيء البيرونية" او "الحزب الشيوعي الفلبيني"، وليس حزب من احزاب "اليورو كوميونيزم"! **هنا، بالذات، تكمن الأهمية النظرية لهذا الكراس.**

فأين "شيوعيو**(؟!!)**" اليوم من **بلاشفة** تلك الأيام العظيمة المجيدة؟!

لقد نسخنا هذا الكراس الى الإنترنت على أمل أن يتعرف من خلاله القارىء الكريم، على الشيوعية الحقيقية، شيوعية النضال المسلح المجيد، شيوعية الانتفاضات المسلحة، شيوعية الحرب الشعبية، شيوعية الانقلابات العسكرية، شيوعية العمل الثوري المباشر.

الصوت الشيوعي

الفصل الأول

نظرة علمية نحو العالم

الماركسية نظرية عامة عن العالم الذي نعيش فيه، وعن المجتمع البشري الذي هو جزء من هذا العالم. وقد أخذت الماركسية اسمها عن كارل ماركس (1818 – 1883) الذي وضعها بالتعاون مع فريدريك انجلس (1820 – 1895) في أواسط وأواخر القرن الماضي.

لقد أخذ ماركس وانجلس على عاتقهما أن يكتشفا لماذا كان المجتمع البشري كما هو ولماذا يتغير ويتبدل، وما هي التغيرات التي يخبئها المستقبل للانسان، فقادهما البحث الى نتيجة ألا وهي: ان هذه التغيرات، كالتغيرات التي تحدث في الطبيعة، ليست عفوية بل أنها تحدث وفق قوانين معينة. وهذا يعني ان بالامكان استنباط نظرية علمية للمجتمع، نظرية مبنية على اختبارات الانسان الواقعية عوضاً عن النظرات المبهمة نحو المجتمع، هذه النظرات التي كانت تطلق وما زالت تطلق، والتي تتصل بالاعتقادات الدينية او العنصرية، أو تتأثر بعبادة الاشخاص أو بالميول الفردية أو بالاحلام الطوبائية[1].

طبق ماركس هذه الفكرة العامة على المجتمع الذي عاش فيه – على المجتمع الرأسمالي البريطاني بصورة خاصة – ووضع النظرية الاقتصادية عن الرأسمالية، وهي النظرية التي عُرِفَ بها أكثر مما عُرِفَ بغيرها. ولكنه كان يصر دائماً على ان نظرياته الاقتصادية لا يمكن فصلها عن نظرياته التأريخية والاجتماعية. فالارباح والاجور يمكن أن تدرس كمشاكل اقتصادية بحتة الى حد ما فقط، ولكن الباحث

---

1 - طوبائي: مأخوذة من «يوتوبيا» وهي اسم جزيرة كانت عنواناً لكتاب خطير، اصدره الكاتب الانجليزي الشهير «سَر توماس مور» في القرن السادس عشر وتخيل فيه وجود مجتمع مثالي، ومن يومها اصبح يطلق على جميع المشروعات والأفكار الخيالية عبارة الطوبائي والطوبائية.

الذي يريد أن يدرس الحياة الحقيقية لا الافكار المجردة فانه لا يسعه إلا أن يرى انه لا يمكن أن يفهم الارباح والاجور فهما تاما إلا اذا ادخل في بحثه العمال واصحاب العمل، وهذا ما يؤدي الى دراسة المرحلة التاريخية التي يعيش هؤلاء فيها.

ان الطريقة العلمية في دراسة تطور المجتمع تستند، ككل طريقة علمية اخرى، الى الخبرة والى الحقائق التاريخية والى العالم الذي يحيط بنا من كل جانب. فالماركسية اذن ليست نظرية كاملة نهائية، بل هي نظرية تتطور دائماً وتطبق على ما يظهر من حقائق، وما يَجِدُّ من أحداث، كما سار التاريخ في طريق تطوره وزادت خبرة الانسان. ولعل أهم ما أصاب الماركسية من التطور منذ وفاة ماركس وانجلس، تلك التي أدخلها لينين (1870 – 1924) وستالين الذي استمر بعد لينين في بناء المجتمع الاشتراكي الجديد في روسيا.

ان دراسة المجتمع بطريقة علمية تعطينا المعرفة التي يمكن أن نستخدمها في تغيير المجتمع، كما نستخدم المعارف العلمية الاخرى في تغيير العالم الخارجي، وهي تُظهِر أيضاً أن القوانين العامة التي تسيطر على حركة المجتمع هي من نوع القوانين التي تسيطر على حركة العالم الخارجي. فهذه القوانين التي تصح بصورة عامة بالنسبة للانسان وبالنسبة للاشياء أيضاً، هي ما يمكن ان نطلق عليه اسم الفلسفة الماركسية أو النظرة الماركسية نحو العالم.

ان الفصول القادمة تبحث عن النظرية الماركسية في الشؤون التي تهمنا الآن أكثر من غيرها. ولعل من الضروري أن يدرك الباحث منذ البداية، أن الماركسية لا تطلب الاعتراف بها كنظرية مبنية على مبادىء معنوية مجردة، بل كنظرية واقعية. ولأنها نظرية واقعية، فأن بالامكان أن تستخدم – ويجب أن تستخدم – لإنقاذ البشرية الى الأبد من البؤس وغيره من الشرور التي تحيق اليوم بالكثيرين في هذا العالم، ولمساعدة الانسان على السير قدماً نحو تطور كامل في مجتمع أرقى من مجتمعنا الحاضر.

الفصل الثاني

قوانين التطور الاجتماعي

يُقَدَّم تاريخ البشرية عادةً بشكل سجل للحروب التي قامت بين الأُمَم، ولأعمال الملوك والقادة والسياسيين. وتوصف بعض الدوافع التي تدفع هؤلاء بأنها دوافع شخصية بحتة، فيقال مثلاً ان أطماعهم قد دفعت بهم الى الاستيلاء على الأرض الفلانية، أو ان ميولهم الأخلاقية قد جعلتهم يتخذون هذه السياسة أو تلك. وهم يوصفون أحياناً بانهم إنما يعملون في سبيل شرف البلاد وكرامتها، أو انهم مدفوعون في ذلك بأحد الدوافع الدينية.

ان الماركسية لا تقبل بمثل هذه الطريقة في دراسة التاريخ، فهي ترى قبل كل شيء، ان علم التاريخ الصحيح يجب أن يدور حول الشعوب، وانه اذا بُحِثَ الأفراد فيجب أن يكون ذلك لكونهم يمثلون شيئاً أوسع من أشخاصهم، كأن يمثلوا حركة من حركات الشعب.

فكروميل[2] مثلاً شخصية مهمة، ليس ذلك لأفكاره الشخصية وأعماله الفردية، بل لأنه لعب دوراً مهماً في حركة قسم من الشعب البريطاني ضد النظام القديم، فقد حطم هو وحركته قيود الاقطاعية، وفتح الطريق واسعاً أمام تطور الرأسمالية في بريطانيا. فليس المهم اذن، تسجيل معارك كروميل ونظراته ومكائده الدينية، بل المهم دراسة مكانه من تطور الانتاج والتوزيع في بريطانيا، المهم أن نفهم لماذا نهض الكفاح ضد الملكية الاقطاعية في تلك الحقبة من تاريخ بريطانيا، وأن ندرس ما حدث في هذه الحقبة من التغييرات، فهي التي تؤلف أساس علم التاريخ. واننا الى جانب المعرفة التي يمكن أن نستخلصها من مثل هذه الدراسة، وما يمكن أن

---

2 - كروميل: قائد الثورة التي قام بها الشعب الانكليزي سنة 1648 ضد الملك شارل الاول والتي انتهت بالتغلب على الملك واعلان الجمهورية وتحطيم الاقطاع في انكلترا وفتح الطريق امام نمو الرأسمالية.

نستخلصه من دراسة المراحل التاريخية الاخرى للشعوب الاخرى، نتمكن من التوصل الى نظريات عامة، هي قوانين التطور الاجتماعي التي لا تقل إنطباقاً على الواقع عن قوانين الكيمياء أو قوانين أي علم آخر. فاذا ما توصلنا الى معرفة هذه القوانين أصبح بإمكاننا الإستفادة منها مثلما يمكننا الإستفادة من أي قانون علمي – أي أنه يصبح بإمكاننا ان نعلم ما يمكن أن يأتينا به المستقبل من تطورات، وأن نعمل بما يضمن قدوم هذه التطورات، أو أن نعمل على ايقافها ومنعها كما فعلنا مع الفاشية[3].

فالماركسية اذن، تريد أن تدرس التاريخ لكي تتبين من خلال هذه الدراسة القوانين الطبيعية التي سارت مع التاريخ البشري في كل مراحله، وهي لذلك تتناول في بحثها الشعوب لا الأفراد، وهي عندما تنظر الى الشعوب (بعد مرحلة المجتمع البدائي) تجد أن هناك اقساماً مختلفة من الشعب، يسير بعضها في ناحية ويسير بعضها الآخر في ناحية اخرى، وان هذه الأقسام تفعل ذلك كطبقات وليس كأفراد.

فما هي هذه الطبقات؟ إن أبسط تعريف لها هي أنها أقسام من الناس ينال كل قسم منها عيشه بطريقة خاصة. ففي المجتمع الاقطاعي ينال الملك وأُمراء الاقطاع مورد رزقهم مما يقدمه لهم «الأقنان» الذين يقومون بالانتاج، وأكثره انتاج زراعي، سواء أكان هذا الذي يقدمونه خدمات شخصية أم قسماً من الانتاج. فأُمراء الاقطاع كانوا يؤلفون اذن طبقة، لها مصالح طبقية خاصة بها، فكلهم يريد أن يَستَغِل عمل أقنانه الى أقصى حدود الاستغلال، وكلهم يريد أن يوسع أراضيه ويزيد من عدد الأقنان الذين يعملون له. أما الأقنان فهم، من الجهة الثانية، طبقة لها مصالحها الطبقية الخاصة بها. فهم يريدون أن يحتفظوا لأنفسهم ولعائلاتهم بأكثر ما يمكنهم أن يحتفظوا به من الانتاج عوضاً عن تسليمه لأُمرائهم، وهم

---

3 - الفاشية: هو النظام الدكتاتوري الرجعي الذي أقامه موسوليني في ايطاليا بعد سنة 1921. وقضى به على كل أثر من آثار الحرية في ايطاليا. وكان النظام الفاشستي يقوم في حكمه على أساس حصر السلطة بيد رجال الجيش وارباب المصانع وكبار الملاكين، وعلى غراره قامت الحركة النازية في المانيا بعد تسلم هتلر الحكم فيها.

يريدون حرية العمل لأنفسهم، ويريدون أيضاً أن يتخلصوا من المعاملة القاسية التي يلقونها على أيدي أسيادهم، هؤلاء الأسياد الذين يحكمونهم ويقضون بينهم بالقوانين التي يضعونها بأنفسهم. وقد وصف كاتب أنكلو – سكسوني شعور القن الذي يحرث أرض سيده بالعبارات التالية: «آه، سيدي، إني لأعمل عملاً شاقاً جداً. فأنا أنهض مع الفجر، وأقود الثيران الى الحقل لأربط المحاريث في أعناقها، فياليت الشتاء يخفف من قسوته فأنا لا أجرؤ على البقاء في البيت لأني أخاف سيدي، وأضطر الى أن أحرث كل يوم اكراً من الأرض أو أكثر ... »

وهكذا نهض في كل بلد اقطاعي كفاح مستمر بين الأسياد والأقنان، وهو كفاح ينشب بين قن وسيده حيناً، وبين جماعة من الأقنان وسيدهم حيناً آخر، ويتخذ أحياناً نطاقاً واسعاً فيشمل عدداً كبيراً من الأقنان الذين يعملون سوية لتحسين أحوال عيشهم، كالأنقاض الذي **قاده جون بول ووات تيلر**[4] في انكلترا عام 1381، والذي تجد قصته كاملة في كتاب هـ. فاجان المُسَمّى «تسعة أيام هزت إنكلترا». وقد حدثت مثل هذه الانتفاضات والثورات في المانيا وروسيا وبلدان اخرى كثيرة، وكان الكفاح بين ثورة وثورة لا يكاد ينقطع، ولكنه يستمر على شكل أقل حدة وصراحة.

وكان الأقنان، فضلاً عما يجب أن يقدموه من العمل لأسيادهم في أراضيهم، يقدمون لهم أشياء اخرى. فهم يعطونهم قسماً من انتاجهم الخاص، وقسماً من المصنوعات اليدوية التي ينتجونها هم وعائلاتهم. وكان الى جانب الأقنان أناس متخصصون في بعض صنوف الانتاج، كصانعي الأسلحة وغير ذلك من الأدوات. وكان هناك أيضاً، التجار الذين كانوا يأتون بما يفيض من الانتاج ليبادلوه مع منتوجات المناطق أو البلدان الاخرى. فلما توسعت التجارة لم يعد هؤلاء التجار يكتفون بما يفيض من انتاج الأقنان مما لا يحتاج اليه أسيادهم، فبدئوا يُنشِئون الانتاج المنظم الذي يستهدف الأسواق، وأصبحوا يستخدمون في ذلك الأقنان الذين تحرروا

---

4 - مناضلان انكليزيان قادا حركات عصيان الأرقاء الزراعيين في انكلترا في أواخر القرن الثاني عشر وفي مقدمتها حركة العصيان الكبرى التي اتخذت شكل ثورة فلاحية واسعة ضد أُمراء الاقطاع من الإنكليز.

من أسيادهم أو نجحوا في الهروب من سيطرتهم، ويُشَغِّلونَهُم في هذا النوع من الانتاج طول يومهم. وكان بعض الأقنان المُحَرَرين قد وَطَّنوا أنفسهم في المدن أيضاً، يعملون فيها كحرفيين أحرار، ينتجون الثياب والأدوات المعدنية وغيرها. واستمر، بطيئاً وئيداً مدى مئات من السنين، ونهض بنتيجته من بين الانتاج الاقطاعي الذي يستهدف الاستهلاك المحلي، انتاج جديد يستهدف السوق، ويقوم به حرفيون مستقلون وأصحاب عمل يستخدمون عمالا أجراء. وارتقى هؤلاء الحرفيون المستقلون بصورة تدريجية حتى اصبحوا هم أيضاً اصحاب عمل يستخدمون صناعاً مقابل اجور يدفعونها لهم. وهكذا بدأت بالظهور منذ القرن السادس عشر، طبقة جديدة هي الطبقة الرأسمالية الصناعية، وظهر معها «ظلها» – الطبقة العاملة الصناعية. وتحطمت قيود الاقطاعية في الريف، اذ تحولت الخدمة الشخصية التي كان يقدمها القن للإقطاعي مقابل عمله في أرضه الى ايجار نقدي لهذه الأرض، وتحول الأقنان في كثير من الأحيان الى فلاحين أحرار، واصبح مالك الأرض يدفع أجراً للعمال الذين يستخدمهم في أراضيه. وهكذا ظهر المُزارع الرأسمالي وظهر الى جانبه العامل الزراعي الذي يشتغل مقابل أجور.

إلا أن نمو الطبقة الرأسمالية في المدينة وفي الريف لم ينه من نفسه أمر الطبقة الحاكمة القديمة المؤلفة من أمراء الإقطاع، فقد كان الملوك والأرستقراطيون الإقطاعيون ورجال الكنيسة يعملون جهدهم لتسخير هذه الرأسمالية الجديدة لخدمتهم. فالأقنان الذين حُرِّروا أو الذين هربوا الى المدينة قد دفعهم الى الهروب التزامهم بتقديم قسم من انتاجهم أو عملهم الى اسيادهم، فلما اصاب أبناء هؤلاء في المدن شيئاً من الثروة والمال وجدوا انهم ما زالوا مقيدين غير احرار. فقد فرض عليهم الملوك وأمراء الإقطاع ضرائب كثيرة مختلفة، ووضعوا القيود على تجارتهم، وحالوا دون تقدم اعمالهم الصناعية تقدماً حراً طليقاً. وكان بإمكان الملوك وأمراء الإقطاع أن يفعلوا كل هذا لأنهم كانوا المسيطرين على ماكنة الدولة بقواهم المسلحة، وبمحاكمهم، وبسجونهم، وبالقوانين التي كانوا يضعونها بأنفسهم، فنمو الطبقة الرأسمالية كان يتطلب اذن ظهور أشكال جديدة من الكفاح الطبقي، وكان على

الرأسماليين أن يخوضوا كفاحا ضد المَلَكِيَّة وضد أمراء الإقطاع، كفاحا استمر مدى قرون كاملة وما زال مستمراً حتى الآن في بعض البلدان المتأخرة، ولكنه كفاح قد انتهى أمره في فرنسا وبريطانيا مثلاً.

فكيف انتهى هذا الكفاح؟

انتهى بأن أخذت الطبقة الرأسمالية سلطة الحكم من الطبقة الإقطاعية الحاكمة بواسطة الثورة المسلحة. ففي بريطانيا، حيث ظهرت هذه المرحلة قبل ظهورها في البلدان الأخرى، بلغ كفاح الطبقة الرأسمالية النامية ضد الضرائب والقيود المفروضة على التجارة ذروته في منتصف القرن السابع عشر. فقد كانت هذه القيود تمنع توسع الطريقة الرأسمالية في الانتاج، فحاول الرأسماليون رفعها بالطرق السلمية، وذلك بتقديم العرائض الى الملك، أو بالإمتناع عن دفع الضرائب. ولكن هذه الطرق لم تأتهم بطائل أمام عناد الجهاز الحكومي، فكان عليهم أن يقابلوا القوة بالقوة، وأن يثيروا الشعب ضد الملك وضد ما كان يفرضه الملك من الضرائب والقيود الكيفية على التجارة، وضد أحكام التوقيف والغرامات التي كان يفرضها حكام الملك على كل من يحاول الخروج على قيود الإقطاع – **أي أنه كان على الرأسماليين أن ينظموا ثورة شعبية مسلحة ضد الملك وضد وسائل الإرهاب القديمة، فيدحروا الطبقة الحاكمة بالقوة المسلحة، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكن الطبقة الرأسمالية من تولي السلطة، فتحطم الحواجز التي تحول دون تقدمها وتضع القوانين اللازمة لهذا التقدم.**

صحيح أن هذه الثورة الرأسمالية التي حدثت في بريطانيا توصف في أكثر كتب التاريخ على انها ثورة ضد الملك شارل الاول بإعتباره ملكاً مستبداً ذا ميول كاثوليكية وتحمل مبادئ سامية للحرية البريطانية، فيُعرَض هذا الكفاح بصورة كفاح ديني أخلاقي. إلا ان الماركسية تذهب الى ما هو أبعد من الافراد، والى ما هو أعمق من هذه الشعارات التي سار الكفاح تحت لوائها، فترى ان هذا الكفاح هو في الحقيقة كفاح الطبقة الرأسمالية النامية في سبيل ان تأخذ بيدها مقاليد السلطة من الطبقة الإقطاعية الحاكمة. والحق ان هذه الثورة كانت نقطة تحول خطيرة، فقد

ربحت الطبقة الرأسمالية بعدها وبعد مرحلتها الثانية التي حدثت في سنة 1689، قسطاً كبيراً من السيطرة على الدولة.

ولما كانت الثورة الرأسمالية قد جاءت في بريطانيا في وقت مبكر، فان النصر الذي أحرزه الرأسماليون لم يكن نصراً كاملاً حاسماً، وكان من نتيجة ذلك ان تحطمت أكثر العلاقات الإقطاعية القديمة، ولكن بقيت طبقة الملاكين، وبعضهم من أثرياء المدن، فتحول هؤلاء الى مزارعين رأسماليين، ولم تمض مائتا سنة حتى اندمج هؤلاء بالطبقة الرأسمالية فاحتفظوا بذلك بقسط كبير من السيطرة على الدولة.

أما في فرنسا حيث بدأ هذا التطور متأخراً، ولم تحدث الثورة الرأسمالية إلا في سنة 1789، فقد كانت التبدلات التي أعقبت هذه الثورة مباشرة أعمق وأبعد من تلك التي حدثت في بريطانيا. ولكن الماركسي لا يرى سبب ذلك في ما كتبه روسو وغيره من الكتاب عن حقوق الإنسان، ولا في شعارات الثورة الفرنسية كانت «الحرية والمساواة والإخاء»، بل يرى ان أسباب هذه الثورة كائنة في العلاقات الطبقية وليس في مبادئ العدالة المطلقة المنقوشة على الويتها، وهي في ذلك لا تختلف عن ثورة كرمويل التي نجد أسبابها في الكفاح الطبقي وليس في ما اتخذته من الشعارات الدينية.

ويقول ماركس في مثل هذه المراحل التاريخية: **«يتعذر علينا أن نحكم على مثل هذه المراحل الثورية بما تعلنه هي عن نفسها، مثلما يتعذر علينا الحكم على شخص ما استناداً الى رأيه في نفسه.» فالذي يهمنا، اذا أردنا ان نفهم هذه المراحل الثورية، هو هذه الطبقات التي تكافح من أجل السلطة، وهذه الطبقة الجديدة التي تأخذ السلطة من الطبقة القديمة، حتى اذا كان زعماء الطبقة الجديدة يعلنون، عفواً أم عمداً، انهم انما يناضلون من أجل هذه الأفكار المطلقة التي تظهر وكأنها غير متصلة مباشرة بقضية المصالح الطبقية والحكم الطبقي.**

فالنظرة الماركسية التاريخية ترى في الكفاح بين الطبقات المتخاصمة، العامل المحرك لتقدم المجتمع البشري. ولكن الى جانب الكفاح الطبقي، يسير نمو العلوم، أي زيادة تسلط الانسان على الطبيعة، وتعاظم قدرته على انتاج ما يحتاجه من

وسائل العيش. ولقد كان اكتشاف الماكنة خطوة جبارة في تقدم الانتاج، ولكنها خطوة أدت الى تهديم المُنتِج الذي يملك النول والذي أصبح عاجزاً عن منافسة غريمه المُنتِج الذي يستخدم الماكنة الحديثة التي تمكن عاملاً واحداً من أن يغزل وينسج في يوم واحد ما كان يفعله الحرفي في اسبوع كامل. فأدى هذا الى أن المنتج الفردي الذي كان يملك أدواته الخاصة للانتاج ويستخدمها بنفسه، قد اضطر الى ان يترك محله الى جماعتين من الناس – الطبقة الرأسمالية التي تملك المكائن الحديثة ولكنها لا تشغلها بنفسها، والطبقة العاملة الصناعية التي لا تملك شيئاً من وسائل الانتاج ولكنها تعمل لمن يملك هذه الوسائل مقابل اجور.

ولقد جاء هذا التحول عن غير وعي وبدون ان ينظمه أحد، جاء كنتيجة مباشرة لما اكتسبه قلائل من الناس من المعارف الجديدة التي طبقوها على الانتاج لمصلحتهم الخاصة دون ان يتوقعوا ما ستسببه من نتائج اجتماعية، أو يرغبوا في حدوث مثل هذه النتائج. ويقول ماركس: **ان هذا ينطبق على جميع التبدلات في المجتمع البشري. فالانسان يزيد معرفة على الدوام، وهو يطبق هذه المعرفة الجديدة على الانتاج فيُحدِث بذلك تغيرات اجتماعية عميقة، وتؤدي هذه التغيرات الاجتماعية الى نزاعات طبقية تتخذ شكل نزاع حول الافكار والانظمة، حول الدين أو البرلمان أو العدالة أو غيرها، وذلك لان الافكار والانظمة السائدة قد نمت على أساس الطريقة القديمة في الانتاج وعلى العلاقات الطبقية القديمة.**

خذ مثلاً ما كان يعرف في انكلترا بنظام «الطبقات الثلاث» وهي طبقة اللوردات الروحانيين وطبقة اللوردات الجسمانيين وطبقة العموم، فقد كان لكل من هذه «الطبقات» تمثيل منفصل في البرلمانات الاولى. ومع ان هذه الطبقات ما زالت قائمة في التقسيم التقليدي بين مجلس اللوردات ومجلس العموم فهي قد فقدت كل أهميتها بزوال الاقطاعية وانقسام المجتمع الجديد الى رأسماليين وعمال. واننا لا نجد في فرنسا أي أثر للتقسيمات الطبقية القديمة، أما في «أمريكا البيضاء» فاننا لن نسمع بهذه الطبقات مطلقاً لان نمو الولايات المتحدة قد بدأ عندما قاربت الاقطاعية نهايتها.

فما الذي ادى الى ظهور هذه الافكار والانظمة، وما الذي سبب نهايتها؟ لقد أوضح ماركس **ان الافكار والانظمة تنمو في كل زمان ومكان من خبرة الانسان الواقعية. فالشيء الاول كان انتاج وسائل الحياة – الطعام والملبس والمسكن. وفي كل مجتمع تاريخي – مجتمع البداوة ومجتمع العبيد، ومجتمع الاقطاع، والمجتمع الرأسمالي الحديث، تعتمد العلاقات بين أفراد المجتمع على شكل الانتاج. ولم تنهض الانظمة والمؤسسات الاجتماعية بعد سابق تصميم ولكنها نهضت من العادات السائدة في كل مجتمع من هذه المجتمعات، اذ أن الانظمة والقوانين والاتجاهات الاخلاقية وغيرها من الافكار لم تكن غير انعكاس عن تلك العادات، وهذه العادات متصلة مباشرة بشكل الانتاج. وهذا يعني انه متى ما تبدل شكل الانتاج – كتبدله مثلاً من الانتاج الاقطاعي الى الانتاج الرأسمالي – تبدلت معه الانظمة والافكار، واصبح ما كان يعتبر من الاخلاق الحميدة منافياً للاخلاق كل المنافات والعكس بالعكس. وكان الزمان الذي حدث فيه التبدل في شكل الانتاج زماناً غلبت عليه بالطبع الخلافات الفكرية وكثر فيه تحدي الانظمة القائمة.**

ان نمو الانتاج الرأسمالي قد صحبه خلاف شديد مع العلاقات الاقطاعية، وأصبح الرأسمال في هذا الشكل الجديد من الانتاج ذا النفوذ الاكبر. وظهرت أفكار جديدة ترفض فكرة الحق الالهي، وتنادي «لا ضرائب بدون تمثيل»، وتطالب بحرية التجارة، وتُقبِل على نزعات دينية جديدة تدعو الى زيادة حرية الافراد واقلال من السيطرة على اعمالهم. ولكن هذا الكفاح الذي كان يبدو كفاح رجال أحرار يضحون بحياتهم في سبيل حقوق مطلقة وأفكار دينية جديدة، لم يكن في الحقيقة غير كفاح بين الرأسمالية الناهضة وبين الاقطاعية الزائلة، أما النزاعات الفكرية فقد كانت نزاعات ثانوية بالنسبة الى هذا الكفاح.

وعلى هذا، فالماركسية لا تضع «مبادئ» مطلقة في تنظيم المجتمع كما يفعل كتاب «العوالم المثلى»، بل ترى ان مثل هذه «المبادئ» التي طالما ظهرت في التفكير الانساني، انما تنعكس عن التنظيم الحقيقي للمجتمع في زمان معين ومكان معين، فهي لا يمكن أن تطبق اذن على كل زمان ومكان. وان الامر ليذهب الى أبعد

من ذلك، فالافكار التي تبدو كأنها أفكار عامة بالنسبة الى كل الازمنة، كفكرة المساواة الانسانية مثلاً، لا تقصد معنى واحداً في كل مراحل المجتمع المختلفة. ففي المدينة اليونانية مثلاً لم تكن فكرة المساواة في حقوق الانسان تنطبق على العبيد أيضاً، وكان المقصود بشعارات الثورة الفرنسية «الحرية والمساواة والاخاء»، حرية الطبقة الرأسمالية الناشئة في المتاجرة، ومساواة هذه الطبقة في الحقوق مع أمراء الاقطاع، واخاء هذه الطبقة مع نفسها أي تعاونها فيما بينها ضد قيود الاقطاع واستبداده، ولم تُطَبَّق أي من هذه الافكار على العبيد في المستعمرات الفرنسية، بل هي لم تُطَبَّق حتى على الطبقات الفقيرة من سكان فرنسة نفسها.

ويمكن القول اذن، **ان اكثر الافكار، وخاصة ما يتعلق منها بتنظيم المجتمع، ان هي إلا افكار طبقية، أفكار الطبقة السائدة في المجتمع التي تفرضها على بقية أفراده عن طريق سيطرتها على وسائل الدعاية والتعليم، وقدرتها على مكافحة الافكار المضادة لها بواسطة المحاكم والنفي وغير ذلك من التدابير.** ولا يعني هذا ان الطبقة السائدة تقول لنفسها: **هذه أفكار غير صحيحة بالطبع ولكننا سنجبر الآخرين على الاعتقاد بها أو نضطرهم، على الأقل، على عدم نكرانها جهراً، بل ان هذه الطبقة لا تعمد عادة الى ابتكار هذه الأفكار من نفسها ولكن هذه الافكار تنهض من واقع الحياة.** فالسيطرة الحقيقية التي يتمتع بها الامير الاقطاعي أو الصناعي الفني هي الاساس الذي تستند اليه الفكرة القائلة بأن «النبلاء» هم ارقى الناس. ولكن هذه الفكرة، متى ما ظهرت ورسخت، أصبح قبولها عند الجميع أمراً هاماً بالنسبة للطبقة الحاكمة، لانه اذا لم يتقبلها الناس فلن يعملوا بها، بل هم سيتحدثون مثلاً الحق الالهي للملك، وقد يذهبون الى حد اعدامه. فالطبقة الحاكمة في كل زمان ومكان تعمل اذن كل ما في وسعها لمنع هذه «الافكار الضارة» من الانتشار.

ولعل سائلاً يسأل، اذا كانت الافكار ثانوية، وكان الاصل هو التبدل المادي في شكل الانتاج، فكيف تظهر اذن «الافكار الضارة»؟ وكيف يفكر الناس بشكل جديد من الانتاج قبل أن يظهر في الواقع؟

ان الجواب على هذا السؤال هو انه لا يمكن للناس أن يفكروا بالشكل الجديد للانتاج قبل ان تظهر الظروف اللازمة لوجوده، فهم يفكرون به عندما تظهر هذه الظروف، وذلك بما ينجم من النزاع بين الاوضاع القديمة وقوى الانتاج الجديدة.

ولنأتِ على ذلك بمثل، **فنمو الانتاج الذي يتطلب عمالاً أجراء، وظهور الحاجة الى بيع المنتوجات لجني الارباح، قد أديا بالرأسمالي الناشئ الى الاصطدام بالقيود التي وضعها الاقطاع على التجارة، فظهرت من هذه القيود فكرة الحرية، والمطالبة بإبداء الرأي في فرض الضرائب الى غير ذلك من الافكار الجديدة التي ظهرت والمجتمع ما زال اقطاعيا، ولكن الظروف اللازمة للمجتمع الرأسمالي كانت قد نهضت فنهضت معها الافكار الرأسمالية.**

وما يقال عن الافكار الرأسمالية يقال أيضاً عن الافكار الاشتراكية، فالاشتراكية العلمية الغير الخيالية لم تظهر إلا بظهور الظروف اللازمة لقيام المجتمع الاشتراكي، وذلك عندما انتشرت الصناعة الكبيرة واصبح من **الواضح بعد تكرر ازمات فيضان الانتاج**[5]**، ان الرأسمالية تعرقل التقدم الاجتماعي.**

ولكن اذا كانت الافكار لا تنشأ إلا عن ظروف مادية، فهي بعد ان تظهر تُحدِث تأثيراً كبيراً في اعمال الانسان، فتؤثر بذلك على سير الامور. وهناك افكار تستند الى النظام القديم في الانتاج، فهي افكار محافظة تعرقل تقدم الانسان، ولذا فالطبقة الحاكمة تعمل ما في وسعها لبثها وترويجها. أما الافكار المبنية على ظروف الانتاج الجديدة فهي افكار تقدمية تعمل على تشجيع التحول الى النظام الجديد، ولذا فهي في نظر الطبقة الحاكمة أفكار خطرة ضارة. **فالفكرة القائلة بأن النظام الاجتماعي الذي يتلف الاطعمة ليحافظ على اسعارها العالية في حين يتضور الملايين من الجوع هو نظام فاسد – ان مثل** هذه الفكرة هي في نظر الطبقة الحاكمة «فكرة خطرة» واضحة الخطر، لانها تؤدي الى التفكير بنظام يقوم فيه الانتاج على اساس الحاجة

---

5 - ازمات فيضان الانتاج: هي الازمات التي تحدث بسبب ازدياد الانتاج بحيث تؤدي هذه الزيادة الى كثرة العرض، فتنهار الاسعار ويضعف السوق، وتتوقف المصانع عن العمل ويطرد العمال من اعمالهم، وكانت أزمة 1929 – 1933 من أهم ازمات فيضان الانتاج التي شهدها العالم في القرن الحالي.

والفائدة وليس على أساس الربح، وهذا يؤدي بدوره الى ظهور أحزاب اشتراكية وشيوعية تعمل على تحقيق هذا التحول نحو النظام الجديد.

ان النظرية الماركسية في التطور الاجتماعي وهي المعروفة بأسم «المادية التاريخية» ليست كنظرية «الحتمية» المادية التي تقول بأن أعمال الانسان يقررها العالم المادي الذي يعيش فيه بصورة مطلقة، بل ان الماركسية على العكس من ذلك، **تؤكد بأن أعمال الانسان وما تحدثه هذه الاعمال من التغيرات المادية، هي نتيجة للعالم الخارجي من جهة، ونتيجة لمعرفة الانسان في كيفية السيطرة على هذا العالم من الجهة الثانية. ولكن الانسان لا يكتسب هذه المعرفة إلا من خلال تجاربه في العالم المادي فهذا العالم هو العامل الاول اذن، والانسان لا يحصل على هذه الخبرة والتجربة وهو مستلق على كرسيه ولكنه يحصل عليها خلال عمله في انتاج ما يحتاج اليه من ضروريات الحياة، وكلما زادت معرفته وكلما ابتكر طرقاً جديدة في الانتاج، كلما تحولت الاشكال القديمة في التنظيم الاجتماعي الى حاجز يحول دون استخدام هذه الطرق الجديدة في الانتاج استخداما تاماً. ويشعر الانسان بهذه الحقيقة من تجاربه الواقعية في الحياة، فهو يكافح أول الامر ضد شرور وحواجز معينة خلفتها الاساليب القديمة في التنظيم الاجتماعي، ولكنه يضطر على الاسترسال في كفاح عام ضد النظام القديم كله.**

ويكون تطور القوى الانتاجية الجديدة من النظام القديم تطوراً غير صادر عن وعي أو تنظيم، وكذلك يكون الكفاح ضد الاشكال القديمة في التنظيم الاجتماعي التي تحافظ على النظام القديم، ولكن هذا التطور وهذا الكفاح يصلان دائماً الى مرحلة يظهر فيها بوضوح ان العلاقات الطبقية القديمة هي الحاجز الذي يحول دون الاستفادة من القوى الانتاجية الجديدة الفائدة التامة المرجوة، وهذه المرحلة هي التي يظهر فيها العمل الواعي للطبقة «التي تمسك بيدها زمام المستقبل».

ولكن تطور القوى الانتاجية جرى بأن لا يأتي بعد الآن بدون وعي تنظيم، لأن الانسان قد جمع من الخبرة والعلم بقوانين التطور الاجتماعي يكفيه لان يتحول الى

المرحلة الثانية بعد تفكير وتنظيم، ولأن ينشئ مجتمعاً يكون فيه الانتاج منظماً حسب خطة مرسومة. ويقول انجلس في ذلك:

«ان القوى الخارجية التي كانت تسيطر قبلاً على التاريخ ستدخل تحت سيطرة الانسان نفسه، وعند ذاك فقط يبدأ الانسان بصنع تاريخه بنفسه وهو واع كل الوعي مما يفعل.»[6]

6 - المؤلفات الكاملة ص 299.

الفصل الثالث

المجتمع الرأسماليّ

كرس ماركس قسماً كبيراً من حياته لدراسة الرأسمالية وهي طريقة الانتاج التي أعقبت الاقطاع في بريطانيا، والتي كانت ترسخ أقدامها في جميع أنحاء العالم خلال القرن الماضي. وكانت غايته من هذه الدراسة ان يكتشف «قانون الحركة» للمجتمع الرأسمالي، فالرأسمالية لم تبق دائماً على صورة واحدة ولكنها نشأت ونمت بصورة تدريجية، فهي لم تكن في زمن ماركس كما كانت في زمن «الثورة الصناعية» في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر. فلم تكن المشكلة الموضوعة أمام ماركس اذن، وصف الطريقة الرأسمالية في الانتاج كما هي في عصره فحسب، بل القيام بتحليل يظهر الاتجاه الذي يسير فيه تطور الرأسمالية، ولماذا يسير في هذا الاتجاه. وهذا الاسلوب في بحث المشكلة كان جيداً من نوعه، اذ ان الكُتّاب الآخرين في شؤون الاقتصاد قد أخذوا الرأسمالية كما لو كانت عليه آنئذ ووصفوها وكأنها نظام ثابت خالد، بينما أخذ ماركس هذه الطريقة في الانتاج على انها طريقة تتطور وتتغير كما تغيرت غيرها من الطرق في التاريخ فلم تكن نتيجة دراسته وصفاً فحسب، بل تنبؤا علمياً لانه تمكن من ان يرى الطريق التي كان يسلكها تطور الرأسمالية.

لقد نشأ الانتاج الرأسمالي عن الانتاج الفردي في عهود الاقطاع. وكان الانتاج الاقطاعي الصرف يستهدف الاستهلاك المحلي، فالأقنان كانوا ينتجون الطعام والملبس وغير ذلك من الضروريات لأنفسهم ولأسيادهم الإقطاعيين، وكان الانتاج الذي يفيض عن احتياج الجماعة، يبادل بادوات أخرى يؤتى بها من بلدان أخرى أو من الانحاء الاخرى في البلاد، ولكن القسم الرئيسي من الانتاج ظل يستهدف تطمين الحاجة الاستهلاكية للجماعة المنتجة وللامير الاقطاعي الذي يتمتع بحقوق اقطاعية على هذه الجماعة.

ولم تتغير هذه الطريقة في الانتاج لتحل محلها تدريجيا طريقة الانتاج الذي يستهدف الربح وهو الصفة الرئيسية للرأسمالية، إلا بعد ان بدأت هذه الوحدات الاقطاعية تتحطم الواحدة بعد الاخرى. وكان الانتاج للربح يتطلب أولاً أمرؤاً يملك من المال ما يكفي لشراء وسائل الانتاج كآلات الغزل والحياكة البسيطة وغيرها، وهو يتطلب ثانياً، اناساً لا يملكون شيئاً من وسائل الانتاج ولا موارد يعيشون على استثمارها. وبعبارة أخرى ان الطريقة الجديدة في الانتاج وعمالاً لا يجدون فرصة لنوال عيشهم إلا بتشغيل المكائن التي يملكها الرأسماليون.

فالعمال أصبحوا ينتجون أشياء، لا لأنفسهم ولا ليستعملها «سيدهم» الرأسمالي بصورة مباشرة، بل ليبيعها هذا الرأسمالي مقابل نقود، وهذه الاشياء التي تصنع بهذه الطريقة تعرف «بالبضائع»، اذ هي أشياء تُنتَج لتباع في السوق. وأصبح العامل يتناول اجراً لقاء عمله، وأصبح صاحب العمل يجني ربحاً هو ما تبقى لديه مما يأخذه من المستهلك ثمناً للبضاعة بعد ان يعطي للعامل أجوره ويحسب ثمن المواد الخام وغير ذلك من تكاليف الانتاج.

فما هو مصدر هذا الربح؟ لقد أوضح ماركس ان الربح لا يمكن أن يأتي من بيع الرأسماليين بضاعتهم بأكثر من قيمتها، فهذا يعني ان الرأسماليين كانوا يخدعون بعضهم بعضاً دائماً، وانه عندما كان أحدهم يجني «ربحاً» من هذا النوع كان الآخر يتكبد خسارة، ويَنتُج عن هذا ان الارباح والخسائر كانت تنتفي بعضها ببعض دون ان يبقى هناك ربح عام وهذه نتيجة غير معقولة، ولابد اذن من ان قيمة الشيء في السوق يجب أن يكون الربح قسماً منها، ولابد ان يكون هذا الربح قد نشأ أثناء الانتاج وليس أثناء البيع.

ان التحقيق في هذه القضية لابد وان يجرنا الى بحث طريقة الانتاج لعلنا نرى فيها عاملاً من عوامل الانتاج يعطي من القيمة أكثر مما يكلف (أي اكثر من قيمته ذاتها). ولكننا يجب ان نسأل قبل ذلك ماذا يقصد «بالقيمة»، فالقيمة في اللغة العادية يمكن أن تعني معنيين مختلفين فالشيء تكون له قيمة بالنسبة الى شخص معين وما يفيده الشخص من هذا الشيء، فالظامئ مثلاً يرى في الشراب «قيمة» لا يراها

غيره، وقد يكون لشيء آخر عند شخص آخر «قيمة عاطفية». ولكن هناك معنى آخر للقيمة يستعمله الناس دائماً وذلك قيمة الشيء عندما يباع ويشرى في السوق وما يسمى «القيمة التبادلية».

ولعل صحيحاً أن يقال انه حتى في النظام الرأسمالي، يمكن أن تنتج اشياء لبعض الافراد بصورة خاصة وبقيمة خاصة، إلا ان ماركس لا يعنى بهذا الانتاج وهو القلة بل بالانتاج الرأسمالي الاعتيادي وهو الكثرة – أي انتاج الملايين من الاطنان من مختلف البضائع التي تُصنَع لتباع في السوق لأي شخص كان. فما الذي يعطي هذه المنتجات «قيمتها التبادلية» العادية في السوق؟ ولماذا نجد مثلاً ان ياردة من القماش ذات قيمة تبادلية اكثر مما للدبوس؟

ان القيمة التبادلية يُعَبَّر عنها بالنقود، فيقال ان شيئاً ما قيمته مقدار معين من النقود. ولكن ما الذي يجعل بالامكان مقارنة الاشياء بعضها ببعض من ناحية القيمة، سواء أكان ذلك بواسطة النقود أم بواسطة التبادل المباشر؟ يجيب ماركس على ذلك فيقول ان الاشياء لا يمكن أن تُقارَن بعضها ببعض إلا اذا جمع بينها عامل مشترك، ولكنه عامل يتفاوت مقداره في هذه الاشياء، فيقل في بعضها ويزيد في البعض الآخر، مما يجعل المقارنة بينها ممكنة. وطبيعي أن هذا العامل المشترك ليس وزناً أو لوناً أو أية صفة طبيعية أخرى، ولا هو مقدار نفع البضاعة بالنسبة الى حياة الانسان (اذ أن الاغذية الضرورية مثلاً لها قيمة تبادلية أقل بكثير مما للسيدات)، وانما هناك عامل مشترك واحد في جميع المنتجات وهو انها جميعاً تُنتَج بعمل الانسان. **فالبضاعة تكون لها قيمة تبادلية أكثر اذا اتفق في انتاجها عمل بشري اكثر، أي أن الذي يعين القيمة التبادلية لكل بضاعة هو مقدار «مدة العمل» الذي تطلبه انتاجها.**

وواضح اننا لا نقصد بذلك مدة العمل الفردي اذ أن البضائع عندما تُشتَرى وتباع في السوق العامة، تتعادل قيمتها التبادلية كمنتجات فردية، فتكون القيمة التبادلية لياردة من قماش معين ذي وزن معين وجودة معينة بحسب «معدل مدة العمل الضرورية اجتماعياً» والتي أنفِقَت في انتاجها.

واذا كان هذا هو الاساس العام الذي يقرر القيمة التبادلية للحاجات المُنتَجَة في النظام الرأسمالي، اذن فما الذي يعين مقدار الأجر المدفوع للمُنتِج الحقيقي – أي العامل؟ ويسأل ماركس مثل هذا السؤال فيقول: ما هو العامل المشترك بين الحاجات المُنتَجَة وبين قوة العمل في النظام الرأسمالي، هذه القوة التي لها هي أيضاً، كما نعلم، قيمة تبادلية في السوق؟ ويجيب على ذلك بأنه ليس هناك من عامل آخر غير العامل الذي تحدثنا عنه[7] وقلنا انه هو الذي يعين القيمة التبادلية للحاجات، أي انه مدة العمل التي أنفِقَت في انتاجها. ولكن ماذا يقصد بمدة العمل المنفقة في انتاج قوة العمل؟ انه الوقت (معدل الوقت الضروري اجتماعياً) الذي يتطلبه انتاج الطعام والمسكن والملبس وغير ذلك من الحاجات التي تقوم عليها حياة العامل. ولا شك ان هذا يشمل أيضاً الحاجات الضرورية اللازمة لاعاشة عائلة العامل أيضاً. **فمدة العمل الضرورية لانتاج جميع هذه الاشياء يعين القيمة التبادلية لقوة عمل العامل، هذه القوة التي يبيعها للرأسمالي مقابل اجور.**

ولكننا نجد ان مدة العمل اللازمة لبقاء قوة العمل في العامل في النظام الرأسمالي قد لا تزيد عن أربع ساعات في اليوم، في حين أن قوة عمله قد تدوم ثماني ساعات أو عشر أو اكثر. فهو ينتج اذن في الساعات الاربع الاولى من كل يوم ما يساوي الاجر الذي يُدفَع له. أما الساعات الباقية فهو يُنتِج فيها «قيمة زائدة» يأخذها صاحب العمل نفسه. وهذه القيمة هي مصدر ارباح الرأسمالي، فهي القيمة التي يُنتجَها

---

7 - ليس هناك من عامل آخر: هذا من أخطاء كارل ماركس! توجد هناك عوامل أخرى، غير معدل الوقت الضروري اجتماعياً لانتاجها. فالقيمة الاستعمالية ذاتها لها دور في خلق القيمة التبادلية للبضاعة، وخير مثال على ذلك هو زيادة القيمة التبادلية للكحول بعد وضعه في المخزن لفترة طويلة حيث تَحدُث هذه الزيادة من دون بذل أي ساعات اضافية في انتاج الكحول المخزون لا فردياً ولا اجتماعياً. كذلك يلعب "جمال" البضاعة دوراً في تحديد القيمة التبادلية للبضاعة. لا ضير من الأعتراف بهذا الخطأ في نظرية ماركس، بل يجب علينا الإقرار به وتصحيحه. وقد ادى التستر على هذا الخطأ الى ممارسات مشوهة في الانتاج الاشتراكي، ولا سيما أهمال اعطاء صفة جمالية لشكل البضائع السوفييتية التي اشتهر عنها المتانة والقوة والعمر المديد لكن قبح المنظر مما ساعد على احداث صعوبة في تسويقها نتيجة نفور المستخدم من شكلها. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

العامل بالاضافة الى القيمة اللازمة للمحافظة على قوة عمله، وهذه القيمة الاخيرة هي التي تمثل الاجر الذي يناله.

ان هذا عرض مختصر لنظرية ماركس عن القيمة وعن القيمة الزائدة وهو عرض يتطلب ايضاحا اكثر في نواح كثيرة. ولكن المقام لا يتسع لذلك فعلينا أن نكتفي بالقليل من النقاط الرئيسية العامة.

لقد أُستُعمِل تعبير «القيمة التبادلية» لانها اساس هذه النظرية كلها، إلا ان الحاجات في الحقيقة نادراً ما تباع بقيمتها التبادلية بالضبط فهي سواء أكانت حاجات مادية أم قوة عمل بشرية، تباع وتشترى في السوق «بثمن»، وهذا الثمن قد يكون اكثر أو اقل من القيمة التبادلية الصحيحة. فقد يكون في السوق فيض من بضاعة معينة فيصبح ثمنها في ذلك اليوم اليوم أقل بكثير من قيمتها التبادلية. أو قد لا يكون في السوق من هذه البضاعة غير القليل فيرتفع ثمنها حتى الى ما يزيد عن قيمتها التبادلية. **فارتفاع الاسعار وهبوطها يتقرران في الحقيقة «بالعرض والطلب» وهذا ما ادى بكثير من الاقتصاديين الرأسماليين الى التفكير في ان العرض والطلب هما العاملان الوحيدان اللذان يعينان ثمن الحاجة. ولكنه من الواضح أن العرض والطلب لا يمكن أن يسببا هبوطاً أو ارتفاعاً إلا عن مستوى معين، وسواء أكان هذا «المستوى» درهماً واحدا أو مائة دينار فهو لا يتعين بالعرض والطلب بل بمدة العمل التي أنفِقَت في انتاج الحاجة.**

ان الثمن الحقيقي لقوة العمل – أي الاجر الحقيقي الذي يُدفَع للعامل يتأثر هو أيضاً بالعرض والطلب، ولكنه يتأثر بعوامل أخرى أيضاً وهي **قوة التنظيم النقابي بصورة خاصة.** ومع ذلك فان ثمن قوة العمل في المجتمع الرأسمالي يرتفع ويهبط عن مستوى معين يساوي ما تتطلبه حياة العامل، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان درجات العمال المختلفة لها احتياجات مختلفة أيضاً، تلك الاحتياجات التي كثرت وتنوعت بصورة خاصة بنتيجة نضال النقابات الذي رفع مستوى حياة العمال الى ما هو أعلى من الحد الادنى اللازم للبقاء في قيد الحياة.

ولا شك ان قوة العمل لأصناف العمال المختلفة ليست متماثلة في القيمة، اذ ان مهندساً ماهراً ينتج في ساعة من العمل قيمة اكثر مما ينتجه عامل بسيط. وقد أشار ماركس الى ان مثل هذا الاختلاف يؤخذ بنظر الاعتبار عندما تُباع به سلعة يُنتِجها عامل غير ماهر. فمن أين يأتي هذا الاختلاف بين قيمة قوة العمل للعامل الماهر وقيمة قوة عمل العامل البسيط؟ ان ماركس يجيب على ذلك فيقول: **ان كون قوة عمل العامل الماهر لها قيمة تبادلية اكثر مما لقوة عمل العامل غير الماهر ناجم عن نفس السبب الذي يجعل المركب البخاري اكثر قيمة من الزورق العادي، أي ان عملاً أكثر قد أُنفِق في ايجاد قوة عمل العامل الماهر مما أُنفِق في ايجاد قوة عمل العامل غير الماهر، اذ ان تدريب العامل الماهر وتعليمه وما يحتاج اليه من مستوى حياة رفيع ليتمكن من المحافظة على مهارته في العمل، كل ذلك يتطلب مدة عمل أكثر مما يتطلبه تدريب العامل البسيط ويتطلبه مستوى معيشته.**

وهناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة وهي انه اذا زادت شدة العمل عن المعدل الذي كانت عليه فان هذه الزيادة تعادل وقت عمل أطول، اذ ان ثماني ساعات من العمل الشديد قد تُنتِج من القيمة ما يساوي انتاج عشر أو اثنتي عشرة ساعة من العمل الاعتيادي.

ولكن ما هي أهمية هذا التحليل الذي قام به ماركس ليظهر مصدر الارباح؟

ان أهميته كائنة في انه يفسر الكفاح الطبقي في المرحلة الرأسمالية، فالاجور المدفوعة الى العمال في كل معمل وكل مشروع غير مساوية للقيمة التي ينتجونها كاملة، بل هي لا تساوي إلا جزءاً قد يكون نصف هذه القيمة أو أقل. أما ما يتبقى من هذه القيمة التي ينتجها العامل (بعد ان ينتج ما يساوي أجوره)، فيذهب رأساً الى جيب صاحب العمل، فصاحب العمل اذن يحاول دائماً ان يزيد في ما يستحصله من العامل، وبإمكانه ان يفعل ذلك بطرق مختلفة، فهو يُنقِص مثلاً اجور العامل وهذا يعني ان العامل أصبح في هذه الحالة يعمل لصاحب العمل قسماً من يومه اكثر مما كان يفعل من قبل. ويقال مثل هذا اذا زيدت شدة العمل وسرعته، أو اذا زيدت ساعات العمل اليومية. **أما العامل فهو يناضل من الجهة الثانية لكي يحسن مركزه**

بطلب زيادة في الاجور أو تقليل في ساعات العمل أو تخفيف في شدة العمل وسرعته. ومن هذا التناقض ينهض الكفاح المستمر بين الرأسماليين والعمال، وهو كفاح لا ينتهي ما بقى النظام الرأسمالي للانتاج. وهذا الكفاح يبدأ بصورة كفاح عامل واحد أو مجموعة من العمال ضد رأسمالي واحد، ولكنه يأخذ في الاتساع تدريجياً، فتنشأ نقابات العمال من جهة وجمعيات أصحاب العمل من الجهة الاخرى، فتشترك بذلك في الكفاح أقسام كبيرة من كل طبقة. وأخيرا تنهض المنظمات السياسية للعمال التي تتسع فتقود عمال مختلف الصناعات وأقساماً أخرى من الشعب في كفاح ضد الطبقة الرأسمالية، ويتطور هذا الكفاح الى أرفع أشكاله فيتحول الى الثورة، وهي قلب الطبقة الرأسمالية وتأسيس نظام جديد للانتاج لا يعمل فيه العمال قسماً من يومهم لمصلحة طبقة أخرى. وسنأتي في الفصول القادمة الى توضيح هذه الناحية بصورة أوسع، ولكننا نريد الآن ان نلفت النظر الى ناحية هامة هي ان الكفاح الطبقي في ظل الرأسمالية سببه صفة الانتاج الرأسمالي نفسه، أي التناقض في مصالح الطبقتين، هذه المصالح التي تتصادم دائماً خلال عملية الانتاج.

والآن، وقد تحدثنا عن الاجور والارباح، فلننتقل الى دراسة رأس المال. وأول ما تجب ملاحظته هو ان القيمة الزائدة التي يخلقها العامل أثناء الانتاج لا تبقى جميعها عند صاحب العمل، فكأنها رصيد من المال تأخذ قسماً منه جماعات مختلفة من الرأسماليين – فصاحب الارض يأخذ ايجاراً والصيرفي يأخذ فائضاً والوسيط يأخذ عمولة ويأخذ صاحب العمل الحقيقي ما يبقى من هذه القيمة الزائدة كربح له. وليس في هذا ما يغير من تحليلنا السابق، فهو لا يعني غير ان هذه الاقسام المختلفة من الرأسماليين جميعاً تقوم فيما بينها بكفاح ثانوي لاقتسام المغانم، ولكن هؤلاء الرأسماليين متحدون جميعاً في محاولة استغلال الطبقة العاملة الى أقصى درجات الاستغلال. فما هو رأس المال؟

ان رأس المال يتمثل في أشكال مختلفة كالمكائن والبنايات والمواد الخام والوقود وغير ذلك مما يحتاج اليه الانتاج، وهو أيضاً النقود التي تدفع كأجور

للانتاج، ومع هذا فليس كل ماكنة أو بناية أو نقود رأسمالاً، فقد يكون لفلاح ما بيت يعيش فيه تحيط به أرض صغيرة، وقد يمتلك هذا الفلاح بعض الماشية، وقد يكون عنده أيضاً مقدار قليل من النقود، ولكن اذا كان هذا الفلاح سيد نفسه وليس سيداً لِأحد فان ما يملكه ليس برأسمال، وهذا هو أيضاً وضع الفلاح في الاتحاد السوفياتي اليوم.

ان ما يمتلكه المرء لا يصبح رأسمالاً بالمعنى الاقتصادي إلا اذا أُستُخدِم في انتاج قيمة زائدة، أي اذا أُستُخدِم في تشغيل العمال الذين يخلقون أثناء الانتاج قيمة زائدة.

ولكن ما هو أصل رأس المال؟

لو نظرنا الى التاريخ لوجدنا ان جمع رأس المال كان في الغالب سرقة مفضوحة، فقد كان الرحالة المغامرون يجمعون من أمريكا والهند وافريقيا كميات كبيرة من رأس المال بشكل ذهب أو غير ذلك مما كانوا ينهبونه من الحاجيات الثمينة. ولكن هذا لم يكن الوسيلة الوحيدة التي جُمِع بها رأس المال بواسطة السرقات، ففي بريطانيا نفسها ظهرت قوانين خاصة بالتملك أدت الى نهب الاراضي العامة لمصلحة المزارعين الرأسماليين، مما جَرَّد الفلاحين من وسائل عيشهم وحولهم الى بروليتاريين، أي الى عمال لا مجال لهم في الحياة إلا بالعمل في الاراضي التي أُخِذَت منهم لِتُعطى الى المالك الجديد. وقد أظهر ماركس ان هذا هو الاصل الحقيقي لرأس المال: (التجمع البدائي)[8] وانه من الخرافة ان يقال ان رأس المال قد جمعه رجال مجدون غير مبذرين اقتصدوه من دخلهم الضئيل، بل ان ماركس يتناول هذه الفكرة بالهزء والسخرية فيقول:

«ان هذا التجمع البدائي ليلعب في الاقتصاد السياسي مثل الدور الذي تلعبه الخطيئة الاولى في العلوم الدينية. فقد أكل آدم من التفاحة فتحمل عاقبة إثمه الجنس البشري باجمعه . . . وقديما كان هناك نوعان من الناس: اناس أذكياء مجدون كثيرو النشاط وآخرون كسالى يقضون حياتهم وينفقون حيويتهم في اللهو والعبث . . . وهكذا كان ان جميع الاولون ثروة وأصبح الآخرون في النهاية صفر

---

8 - ويعرف أيضاً بالتراكم الاولي. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

اليدين، ومن هذه الخطيئة الاولى حل الفقر بالاغلبية الساحقة التي بالرغم من كل ما تسعى وتعمل، لا تملك حتى الآن ما تبيعه غير نفسها، واجتمعت الثروة عند الاقلية، وهي ثروة تتضاعف دوماً بالرغم من ان هؤلاء قد كفوا عن العمل منذ وقت طويل».

إلا أن رأس المال لم يبق في مستوى التجمع البدائي بل زاد بدرجة واسعة، فأذا كان رأس المال الاولي قد جُمِع بالسرقة كما مر معنا، فمن أين جاء رأس المال الاضافي الذي تَجَمَّع من بعد؟ يجيب ماركس فيقول انه تَجَمَّع بالسرقة غير المباشرة، وذلك بحمل العامل على العمل ساعات اكثر مما هو ضروري لحصوله على وسائل الحياة، واغتصاب قيمة ما يصنعه في هذه الساعات الاضافية، أي القيمة الزائدة. ويصرف الرأسمالي قسماً من هذه القيمة الزائدة لتطمين حاجاته ويضيف الباقي الى رأسماله الاولي كرأسمال جديد، فيتمكن بذلك من استخدام عدد اكثر من العمال فيزيد ذلك من ارباحه، ويؤدي هذا بدوره الى زيادة رأسماله وهكذا تكاد تستمر هذه الدورة الى ما لا نهاية. والاحرى أن نقول انها تستمر الى ما لا نهاية لولا أن هناك قوانين أخرى اقتصادية وسياسية تتدخل في الامر وتلعب دورها. ولعل أهم العقبات التي تعرقل استمرار هذه الدورة والتي تؤدي في الاخير الى توقيفها تماماً بإنهاء الانتاج الرأسمالي – لعل أهم هذه العقبات هي الكفاح الطبقي. إلا أن هناك عقبات كثيرة أخرى تحول دون تقدم الرأسمالية في طريق سهلة، وهي عقبات تنهض عن طبيعة الرأسمالية نفسها.

ومن هذه العقبات، الازمات الاقتصادية التي تحد من توسع رأس المال، بل انها تذهب الى حد تهديم قسم من رأس المال الذي تجمع في سنوات سابقة.

«لقد نشب في هذه الازمات» كما يقول ماركس «وباء ما كان ليُعتَبَر غير خرافة في كل العصور السابقة، وهو وباء فيضان الانتاج». ففي المجتمع الاقطاعي كانت زيادة الغلة تعني توفر غذاء اكثر لكل فرد، ولكن مثل هذه الزيادة في المجتمع الرأسمالي قد تحمل جوعاً للكثيرين من العمال الذين تعطلوا عن العمل لان الغلة

كسد سوقها، ولذا فان ما سيزرع منها للسنة القادمة سيقل عما كان يُزرَع منها من قبل.

ان صفات الازمات الرأسمالية قد أصبحت مألوفة معروفة في يومنا هذا: **فهي فيض في الانتاج يَنتُج عنه تخفيض في الانتاج الجديد، فيؤدي هذا الى تعطيل قسم من العمال وتؤدي بطالة هؤلاء الى هبوط في القوة الشرائية، وبالتالي الى غلق أبواب معامل أخرى والى الحيلولة دون انشاء معامل جديدة، بل وحتى الى تهديم قسم من آلات الانتاج (كما حدث في احواض السفن في الساحل الشمالي الشرقي من بريطانيا. أو كما حدث في معامل النسيج في لانكشاير)، وكثيراً ما يتلف القمح وغيره من الحاصلات في حين يتضور العاطلون وعوائلهم من الجوع ويكابدون آلام المرض. انه حقاً لعالم مخبول، إلا أن هذا الانتاج الفائض لا يلبث أن يَنفَذ بصورة تدريجية فيبدأ الانتاج بالزيادة من جديد وتنمو التجارة وتتفتح أبواب العمل للعاطلين ويستمر هذا الانتعاش سنة أو سنتين وكأنه توسع في الانتاج ليس له من حدود حتى يحل الفيضان، فيضان الانتاج، من جديد، فتحل الأزمة من جديد أيضاً وتبدأ الدورة كما بدأت من قبل.**

ما هو سبب هذه الأزمات؟ يقول ماركس: **ان من قوانين الانتاج الرأسمالي أن يسعى كل قسم من رأس المال الى التوسع – الى زيادة الارباح، أي الى زيادة الانتاج وبيع البضائع. فكلما زاد رأس المال زاد الانتاج، ولكن اذا زاد رأس المال قلت في الوقت نفسه قوة العمل المستخدمة في الانتاج: اذ تحل المكائن محل الرجال، أي انه كلما زاد رأس المال زاد الانتاج وقلت الاجور مما يؤدي الى هبوط القوة الشرائية. (ولعل من اللازم أن نوضح ان المقصود بهبوط مجموع الاجور لا يشترط ان يكون هبوطاً مجرداً بل ان الأزمة تأتي عادة من هبوط نسبي، أي ان مجموع الاجور قد يزداد في الحقيقة أثناء الرخاء الاقتصادي ولكنه يزيد اقل مما يزيد مجموع الانتاج، فيؤدي ذلك الى أن يكون الطلب على البضائع أقل مما يُنتَج منها فتكسد).**

ان هذا التفاوت بين توسع رأس المال وبين الهبوط النسبي في طلب العمال للبضائع هو السبب النهائي للأزمات. ولكن موعد ظهور الأزمة والشكل الذي تتخذه قد يعتمدان على عوامل أخرى، ولنورد على ذلك مثلاً واضحاً من حالة بريطانيا سنة 1939 عندما ادت الزيادة الكبيرة في الانتاج الحربي (أي زيادة طلب الحكومة على الصناعة وهو طلب طارئ على السير الاعتيادي للانتاج الرأسمالي) الى تأجيل الازمة المحتومة واخفائها بصورة جزئية.

وهناك عامل هام آخر في تطور الرأسمالية ونعني به المنافسة، وهذا العامل كغيره من العوامل المؤثرة في الانتاج الرأسمالي ينتهي الى نتيجتين متناقضتين. فنحن نرى من جهة، ان التنافس بين الرأسماليين على توسيع اسواق منتجاتهم تدفع كلّا منهم الى ان يحاول تخفيض تكاليف الانتاج فيلجأون بصورة خاصة الى انقاص الاجور وحمل العمال على مضاعفة جهودهم في الانتاج أو بالاكثار من استخدام المكائن ولكننا نرى من الجهة الثانية ان المشاريع الصناعية التي تتمكن من جمع مقدار كاف من رأس المال لتحسن به اساليبها الانتاجية وتكثر من مكائنها فتقلل بذلك من قوة العمل المستخدمة في الانتاج، تكون قد سببت انخفاضاً في مجموع الاجور، هذا الانخفاض الذي يؤدي الى هبوط القوة الشرائية كما مر معنا من قبل.

ان المشروع الصناعي الذي يقوم بتحسين اساليبه في الانتاج ويكثر من استخدام المكائن الحديثة يزداد معدل ربحه لوقت ما، أي الى ان يلحق به منافسوه فينتجون هم أيضاً بقوة عمل أقل، ولكن هؤلاء المنافسين يتعذَّر عليهم اللحاق به جميعا اذ ان توسع المعامل يتطلب مبالغ متزايدة من رأس المال لابد منها لشراء الآلات الحديثة مما تعجز عنه الكثير من الشركات الصناعية ولا يقدر عليه إلا القليل منها. أما هذا الكثير فيقف موقف الدفاع حيناً ثم لا يلبث أن يعلن افلاسه فيتوقف عن العمل أو يندمج مع المنافسين الذين يفوقونه قوة. وهكذا «يقضي رأسمالي واحد على رأسماليين آخرين كثيرين» ويقل عدد المشاريع المستقلة في كل فرع من فروع الصناعة بصورة مستمرة، فتظهَر الشركات الاحتكارية – الترستات – التي تسيطر على فرع معين من الصناعة بكامله وتنتهي المنافسة الرأسمالية الى ضدها –

الاحتكار الرأسمالي، فيسبب هذا التحول ظهور صفات جديدة نشرحها في الفصل القادم.

الفصل الرابع

الرأسمالية في مرحلة الامبريالزم

ان المفهوم العام للامبريالزم هو انها سياسة توسعية، سياسة الاستيلاء على بلدان متأخرة لتكوين امبراطورية. ولا شك ان هذه السياسة ترمي الى أكثر من رغبة مجردة في رفع علم البلاد المستعمِرَة على اوسع ما يمكن من الاراضي، فهناك كما هو معلوم، عامل اقتصادي في هذه السياسة التوسعية فيقال، مثلاً، ان السبب هو البحث عن الاسواق، او عن المواد الخام والطعام، أو عن ارض يمكن ان يأوي اليها بعض سكان البلاد المستعمِرَة عندما تضيق بهم بلادهم.

ولكن ليس من بين هذه الاسباب سبب واحد مقنع. فالبلدان الاجنبية تصلح لان تكون اسواقاً مربحة، فبريطانيا لا يزال القسم الأكبر من تجارتها قائماً مع الدول الاجنبية بالرغم من سعة الامبراطورية. كما ان المواد الخام والاطعمة يمكن الحصول عليها من الدول الاجنبية، ومن ممتلكات هذه الدول، اما من ناحية الاراضي الصالحة للاستيطان فان هناك اراضي واسعة في المستعمرات لا تصلح لهذه الغاية بالنسبة الى المستوطنين الاوربيين. واذا وجدت مثل هذه الاراضي فان هؤلاء لا يجدون فيها من العيش أكثر مما يجدونه في دول اجنبية أخرى، وعلى هذا فأن حجج التوسع الفاشية التي يرددها احياناً بعض السلميين واترابهم بدون تفكير ليس لها اساس من الصحة مطلقاً.

واول من حلل سياسة الاستعمار الحديث (امبريالزم) تحليلاً ماركسياً هو لينين. فقد اشار الى ان احدى صفاته المميزة هي تصدير رأس المال بالاضافة الى تصدير البضائع العادية، واظهر ان هذه الصفة هي نتيجة لتبدلات معينة طرأت على الرأسمالية نفسها، ولذا فقد وصف الامبريالزم كمرحلة خاصة من الرأسمالية – مرحلة ظهرت فيها شركات احتكارية بنطاق واسع في البلدان الرأسمالية الرئيسية.

كانت المعامل والمناجم والمشاريع الاخرى صغيرة جداً في الايام الاولى للرأسمالية الصناعية، وكانت تملكها جماعة صغيرة من الشركاء الذين كان بأمكانهم ان يجهزوا ما يتطلبه انشاء معمل أو استثمار منجم من رأسمال صغير نسبياً. إلا ان التقدم الصناعي، اخذ يتطلب مالاً متزايداً، بينما كان سوق البضائع الصناعية يتسع بصورة مستمرة على حساب الانتاج اليدوي، ويتعدى في توسعه هذا حدود بريطانيا الى البلدان الاخرى، فنمت المشاريع الصناعية من جراء هذا التوسع نمواً سريعاً. وعندما أُختُرِعَ القطار والبخار ونهضت صناعة الحديد ونهضت بعدها صناعة الفولاذ، وهي صناعات تتطلب مشاريع اكبر واوسع مما كان معروفاً قبل ذلك الحين، اصبحت المعامل الكبيرة في جميع فروع الصناعة تتوسع بسرعة وتدر على اصحابها ارباحاً وفيرة هائلة، واخذت المعامل الصغيرة تعجز عن منافستها فتسد ابوابها وتندمج بها.

وهكذا كانت تجري عملية مزدوجة: فالانتاج اصبح يتجه اكثر فأكثر الى التركز في مشاريع كبيرة، واصبحت نسبة الانتاج الذي يسيطر عليه عدد قليل من كبار الاثرياء تزداد بصورة مطردة.

وقد ادرك ماركس هذه العملية جيداً، ولم تكن في ايامه إلا في بدايتها، ولفت الانظار الى التركز الصناعي المتعاظم، أي تركز الانتاج في المشاريع الكبيرة، والى تركز رأس المال في ايدي عدد متضائل من الافراد. فوجد من ذلك كله ان النتيجة الحتمية لهذا التحول هي استبدال المنافسة الحرة بالاحتكار، وان هذا سيظهر مصاعب الرأسمالية بأقوى مظاهرها واشد حالاتها.

وكان كُتّاب الاقتصاد (وخاصة ج. أي. هوبز[9] في بريطانيا) يلحظون عند بداية هذا القرن الدرجة العظيمة التي بلغها الاحتكار في كثير من الصناعات. وقد جمع لينين خلال الحرب (في كتاب الامبريالزم اعلى مراحل الرأسمالية) الحقائق المختلفة التي كانت معروفة عن نمو الاحتكار، ووجه اهتمامه الى ميزات الاحتكار السياسية

---

9 - هوبز (1588 - 1679) من الكتاب الاقتصاديين الذين ظهروا في بريطانيا في بداية القرن السابع عشر وكان من المدافعين عن نظرية اطلاق حرية التجارة.

والاجتماعية فضلاً عن ميزاته الاقتصادية الصرفة، وتمكن ان يطور ويوسع الاستنتاجات التي توصل اليها ماركس وذلك على اساس ما حدث من التطورات منذ وفاة الاخير. وقد بين لينين ان المرحلة الامبريالستية للرأسمالية، وهي المرحلة التي برزت حوالي سنة 1900، تتميز بصفات اقتصادية خمس:

اولا: بلغ تركز الانتاج ورأس المال درجة ظهرت معها شركات احتكارية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية. ولقد جرى هذا التطور في كل قطر رأسمالي متقدم ولكنه برز بصورة خاصة في المانيا والولايات المتحدة. وقد سارت هذه العملية بسرعة متزايدة، ففي بريطانيا توسعت الشركات الاحتكارية توسعاً كبيراً منذ الحرب، ولعل اوضح الامثلة على هذا التوسع هو مجلس نقليات لندن «والصناعات الكيمياوية الامبراطورية» «وشركة يونيليفر»، فقد بلغ رأسمال كل من هذه الشركات الثلاث ما يقرب من مائة مليون دينار أو يزيد. واصبحت نسبة كبيرة جداً من مجموع التجارة في كل فرع من فروع الصناعة محصورة بأيدي شركات كبيرة معدودة يرتبط بعضها ببعض عادة بإتفاقية حول تعيين الاسعار ونسب الانتاج، مؤلفة بذلك احتكاراً مشتركاً.

ثانياً: اندمج رأس المال الصيرفي برأس المال الصناعي [فكوَّنا رأس المال المالي][10] فظهرت بذلك أقلية من ملوك الصناعة والمال التي اصبحت الحاكمة بأمرها في البلاد.

ولعل هذه الناحية تحتاج الى بعض الايضاح، فقد كان الرأسماليون الصناعيون في أول أيام الرأسمالية غير الصيارفة الذين لم تكن لديهم مصالح مباشرة في المشاريع الصناعية بالرغم من انهم كانوا يمدون هذه المشاريع بالمال ويأخذون مقابل ذلك قسماً من الارباح بصورة فائض. ولكن بنمو الصناعة وظهور الشركات المساهمة واتساعها بدأ اصحاب المصارف يساهمون في الشركات الصناعية، كما

---

10 - المعترضين [ ] من الناسخ الالكتروني. النص الوارد بين المعترضين [ ] لم يرد في النسخة الورقية المعتمدة في نسخ هذا النص. وعلى ما يبدو انه سقط خطأً من الطباعة. وقد قمنا بتقديره من سياق الكلام ليتم المعنى. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

أخذ الصناعيون الكثيرو الثراء يشترون بعض اسهم المصارف، وهكذا أصبح المفرطون في الغنى من الرأسماليين صيارفة – صناعيين سواء أبدأوا صيارفة أم بدأوا صناعيين. وقد أدى اجتماع المال والصناعة في أيدي جماعة واحدة الى زيادة قوة هذه الجماعة زيادة هائلة (وقد اندمج في هذه الجماعة في بريطانيا بصورة خاصة كبار الملاكين أيضاً).

ان المصرف، وهو يعمل مع مشروع صناعي متصل به على هذه الصورة، بإمكانه أن يساعد هذا المشروع بإقراضِه ما يحتاج اليه من مال، وبعقد القروض مع شركات أخرى بشرط أن تشتري حاجياتها من المشروع الذي يساهم المصرف فيه، والى غير ذلك من الطرق والاساليب. وهكذا أصبح بإمكان جماعة رأس المال المالي أن تزيد من ثروتها بسرعة، وأن تفرض سلطتها الاحتكارية على فروع الصناعة الواحد بعد الآخر، وأن نجد لصوتها اذناً صاغية من قبل الحكومة.

واوضح مثال على اندماج المصارف بالصناعة هو زيادة عدد المناصب الادارية في المشاريع الصناعية التي يشغلها مدراء المصارف. ولا يعني هذا طبعاً أن المصارف تملك هذه المشاريع ولكنه يعني أن الرجال المتنفذين في عالم الصيرفة هم أيضاً الرجال المتنفذون في الصناعة والتجارة. فهم يشكلون جماعة واحدة من رجال أثرياء استمرت ثرواتهم بالتعاظم منذ ظهور الرأسمالية في بريطانيا. ففي سنة 1870 كان مدراء المصارف التي اصبحت تعرف فيما بعد «الكبار الخمسة»، ومدراء مصرف انجلترا يتولون 157 منصباً ادارياً ولكن هذا العدد قد بلغ 429 في سنة 1913 و1150 في سنة 1939. وبإمكان المرء أن يدرك ما تدل عليه هذه الارقام من قوة ونفوذ ولاسيما اذا عُلِم أن ارقام سنة 1939 تحوي مشاريع مثل «شركة نقليات لندن» وشركة «أي. سي. أي.» وكل من هاتين الشركتين كانت قد اندمجت فيها شركات أخرى صغيرة كثيرة.

ثالثا: ان تصدير رأس المال كشيء متميز عن تصدير البضائع قد نما وإزداد أهمية. فقد كانت بريطانيا في أول عهد الرأسمالية تصدر المنسوجات وغيرها من البضائع الى البلدان الاخرى وتشتري بقيمتها منتوجات محلية، فلا تكاد تفعل في

الحقيقة أكثر من أن تستبدل بضائعها بالاطعمة والمواد الخام التي تحتاجها الصناعات البريطانية. ولكن ما ان حل النصف الأخير من القرن الماضي، وما ان حلت نهايته بصورة خاصة، حتى ازداد نمو رأس المال المالي وقوى الاتجاه لتصدير رأس المال هذا التصدير الذي لا يهدف الى تبادل تجاري بل الى الحصول على فوائد سنوية من رؤس الاموال المُصَدَّرة. ان تصدير رأس المال – الذي كان يتخذ شكل قروض للدول أو الشركات الاجنبية، أو تمويل للسكك الحديدية ومنشئات الموانى والمناجم في الممتلكات البريطانية – كان يقوم على شرط أن تستورد الجهات المدانة حاجياتها من المعامل البريطانية المتصلة بالمصارف الدائنة. وهكذا كان جناحا رأس المال المالي يعملان بتعاون وثيق، فيقضيان بهذا التعاون على المنافسين، فيحصل كل منهما بذلك على ارباح طائلة.

رابعاً: تشكلت الشركات الاحتكارية الرأسمالية الدولية واقتسمت العالم فيما بينها، كما حدث هذا في صناعة الفولاذ والنفط وغيرها، وإتَّفَقَت الشركات الاحتكارية فيما بينها في البلدان الاخرى على النسب التي تكون لكل منها في مجموع التجارة الخارجية، وكثيراً ما كانت تعين اسواق خاصة لكل شركة ويُتَّفَق على اسعارها. وسنأتي فيما بعد على شرح حدود هذه الاتفاقيات.

خامساً: لقد تم تقريباً اقتسام اقطار العالم بين الدول الكبرى (كانت نسبة الاراضي الافريفية التي تملكها الدول الاوربية 11 بالمائة من مجموع مساحة أفريقيا في سنة 1876 ولكنها بلغت 90 بالمائة سنة 1900). وقد نتج عن هذا أن الاستيلاء على الاقطار الضعيفة لم يعد سهلاً ميسوراً، اذ لم يعد بإمكان جماعات رأس المال المالي في الدول الغنية أن توسع الاراضي التي هي تحت سيطرتها إلا على حساب بعضها البعض، أي بشن الحروب الواسعة لاقتسام العالم من جديد لصالح الدولة المنتصرة.

ومن بين النقاط التي أوردها لينين بهذا الخصوص نقطة لها أهمية خاصة في يومنا هذا. **فقد كان توسع الاقطار الاستعمارية يُؤخَذ بصورة عامة على انه يستهدف الاقطار المتأخرة فقط. ولكن لينين اظهر أن هذا ليس ضرورياً، وأن**

اتجاه التوسع الاستعماري اتجاه عام، وانه قد يتجه، إن ساعدته الظروف، ضد الدول الاخرى في أوربا أيضاً. ولعل أوضح مثل على ذلك هو الاتجاهات التوسعية التي اظهرها الاستعمار الفاشي في كل من المانيا وايطاليا.

وقد استنتج لينين من التحليل السابق للمرحلة الامبريالستية[11]، هذا التحليل الذي برهنت الحوادث على صحته خلال الخمس والعشرين سنة الماضية – استنتج أن هذه المرحلة لابد وأن تؤدي الى ازمات اقتصادية عظيمة وحروب عالمية من جهة والى ثورات الطبقة العاملة والشعوب المظلومة في المستعمرات والاقطار شبه المستعمَرَة ضد استثمار الرأسماليين والمستعمِرين من جهة ثانية.

ان تركز رأس المال في ايدي جناعات قليلة قد أدى الى زيادة نفوذ هذه الجماعات في ماكنة الدولة، فأصبحت سياسة مختلف الاقطار متصلة اتصالاً وثيقاً بمصالح هذه الجماعات الضيقة، وأصبح بأمكانها في كل قطر ان تحارب منافسيها الاجانب بالتعريفات الكمركية «والكوتا» وغير ذلك من التدابير الحكومية، واخيرا بالحرب اذا اقتضت الحاجة. ولكن لماذا يكون نشوب النزاع بين هذه الجماعات المتنافسة أمراً محتوماً؟ لماذا لا يمكنها الاتفاق على اقتسام العالم فيما بينها؟

لقد سبق وان أوضحنا ان الجماعات الاحتكارية في مختلف الاقطار تعقد الاتفاقيات لاقتسام اسواق العالم فيما بينها، وقد يظهر من هذا لاول وهلة انه سيؤدي الى زوال المنافسة زوالاً تاماً، والى اندماج المصالح اندماجاً دولياً يتخذ صفة دائمية. ولكن لينين أورد من الحقائق ما يُظهِر ان مثل هذه الاتفاقيات الدولية لا تدوم مطلقاً. اذ ان اتفاقية تعقد في سنة 1905 انما تعقد على اساس تقسيم الاسواق بالنسبة الى القوة الانتاجية التي تملكها الجماعات المختلفة في ذلك الحين، ولنقل ان هذه الاتفاقية قد عقدت بين الجماعات البريطانية والفرنسية والالمانية والامريكية. إلا أن التفاوت في التطور هو قانون من قوانين نمو رأس المال، فلا تكاد تمضي

---

11 - المرحلة الامبريالستية: هي المرحلة التي تكون فيها الرأسمالية أكثر تركزاً وتنظيماً مما هي في غير، وهي المرحلة التي تظهر فيها جميع التناقضات والنزاعات القائمة في المجتمع الرأسمالي، انها المرحلة التي تحدث فيها الحروب والازمات الاقتصادية ومصحوبة بكفاح عنيف ضد الاستعمار، كفاح يؤدي الى قلب هذه الطبقة وانهاء عهد الرأسمالية.

بضع سنوات على هذه الاتفاقية حتى تصبح القوة الانتاجية للجماعة الالمانية أو الامريكية أو غيرهما أكثر من الجماعات الاخرى، فتتبرم بحصتها من هذا التقسيم وتنقض الاتفاقية، واذا لم ترضخ الجماعات الاخرى لذلك في الحال فان نضالاً حاداً جديداً لا يلبث أن ينشب حول الاسواق، والحقيقة ان هذه هي نهاية جميع مثل هذه الاتفاقيات. ولما كان قانون التفاوت في التطور لا ينطبق على جماعات صناعية خاصة فقط بل على رأس مال مختلف الاقطار بصورة عامة فان الاتفاقيات الاقتصادية لا تكون غير هدنة في الحرب التجارية المستمرة بين جماعات رأس المال المالي في مختلف الاقطار.

ولكن الحرب الاقتصادية لا يمكن أن تنتهي الى حل بذاتها، ولذا فان جماعات رأس المال المالي يقيمون بواسطة ماكنة حكوماتهم التعاريف الكمركية ضد منافسيهم ويحددون الكميات المستوردة من البضائع، ويحاولون عقد اتفاقيات تجارية لصالحهم مع الاقطار الاخرى، ويسعون الى توسيع المناطق الخاضعة لسلطانهم الاحتكاري، واخيراً فهم يتسلحون ليخوضوا حرباً قد يكسبهم أنتصارهم فيها على الاقل، تفوقاً مؤقتاً على منافسيهم.

وهكذا تصبح الحروب بين الدول الكبرى، والحروب العالمية، نتيجة لتركز الثروة في أيدي جماعات رأس المال المالي في كل قطر من الاقطار. فتركز الانتاج ورأس المال الذي هو في الظاهر مجرد عملية اقتصادية صرفة، يؤدي مباشرة الى هذه الكارثة الاجتماعية المروعة التي ندعوها الحرب، ولكن هذه الكارثة، ان هي إلا واحدة من كوارث اجتماعية أخرى تؤدي اليها قوانين التطور الرأسمالي. فنمو القوى الانتاجية الهائل المصحوب بالتسابق بين جماعات الاحتكار المتنافسة التي تسعى سعياً حثيثاً في ادخال الاساليب المختلفة لتقليل كلفة الانتاج على حساب قوة العمل، يؤدي بالرأسمالية في النهاية الى ازمة عنيفة.

ان القوى الانتاجية لا يمكن أن تُستَخدَم بصورة كاملة إلا في ظروف الحرب. فنحن نجد حتى في أكثر العهود «رخاءً» مكائن كثيرة عاطلة ومساحات شاسعة غير مستثمرة وعمالاً عاطلين بالملايين. ان تجمع رأس المال في أيدي فئة ضئيلة قد

أدى الى إنتكاس دائم في تقدم الانتاج وهكذا اصبح رأس المال الفردي الذي كان في وقت من الاوقات عونا للبشرية على تنمية قواها الانتاجية، عقبة في سبيل تقدم هذه القوى.

وهناك عدا ما ذكرنا نتائج اجتماعية أخرى يؤدي اليها نظام الانتاج الرأسمالي، فالعمال يجدون ان احوالهم تسوء نتيجة لتنافس الجماعات الرأسمالية الامبريالستية المختلفة، اذ ان الاكثار من استخدام المكائن بدل العمال يصحبه ارهاق شديد، كما ان الحاجة الى التسلح والاستعداد للحرب يؤديان الى الحد من الخدمات الاجتماعية، ويصبح كل ذلك بطالة عامة شاملة. ثم تأتي الازمات الاقتصادية التي لابد أن تعقب كل رخاء نسبي (نسبي لأن الانتاج فيه هو عالٍ بالنسبة الى الانتاج في عهد الازمة) فيتخذ الرأسماليون منها حجة لتخفيض أجور العمال فيحتد الكفاح الطبقي حتى تصبح ثورة الطبقة العاملة حقيقة لا مفر منها.

إلا أن هناك صفة أخرى من صفات المرحلة الامبريالستية للرأسمالية، وهذه الصفة قد اسهب لينين في شرحها وإيضاحها، وهي ان الشركات الاحتكارية في الاقطار الامبريالستية تجد نفسها قادرة على أن تجني من استثمار الشعوب المتأخرة ارباحاً أكثر من المعدل الاعتيادي للارباح في بلادها، وسبب هذا أولاً هو انحطاط مستوى معيشة هذه الشعوب التي لا تملك من وسائل الانتاج غير الابتدائي منها، وسببه ثانياً هو الاحوال السيئة المغرقة في السوء التي يفرضها عليها الرأسماليون، وسببه أخيراً هو ان منتجات الصناعة الحديثة يمكن ان تُبَدَّل بمنتجات الصناعة اليدوية بنسبة من التبادل عالية جداً، ولا يُقصَد بها، التبادل بالنقود بل التبادل بالبضائع نفسها، فقد سبق وأن أوضحنا قبلاً ان القيمة التبادلية لأية بضاعة تقدر بمعدل العمل الضروري اجتماعيا لانتاج هذه البضاعة. فالعمل الضروري اجتماعياً لانتاج ياردة واحدة من قماش معين بواسطة المكائن الحديثة في بريطانيا مثلاً يكاد لا يبلغ اكثر من واحد من عشرة أو عشرين من العمل اللازم لانتاج هذه الياردة بواسطة آلة الحياكة اليدوية. ولكن هذه الياردة المصنوعة في بريطانيا تدخل الى الهند فتُبادَل مقابل قيمة ياردة مصنوعة في الهند، أي انها تبادل بما هو اكثر من

قيمتها في بريطانيا بكثير، وهكذا يجني الرأسمالي من بيعه بضاعته في الهند ارباحاً اكثر مما يجنيه من بيعها في بريطانيا نفسها. ولو فرضنا ان في الهند من المكائن مثل ما هو في بريطانيا فان تفوق العامل البريطاني في المهارة يزيد في ارباح الرأسمالي البريطاني، وهكذا نجد ان تفوق الصناعة بالمكائن وتفوق العامل بالمهارة مما لا ينطبق على صناعة الاقمشة فقط بل على غيرها من الصناعات، يؤديان الى ارباح طائلة تجنيها جماعات رأس المال المالي، كأرباح شركة ايلرمان التي قُدِّرَت بأربعين مليون دينار، وارباح شركة بول التي قُدِّرَت بعشرين مليون دينار.

ان هذه الارباح المفرطة المتأتية من استثمار شعوب المستعمرات ذات أهمية خاصة بالنسبة الى حركة العمال، فقد اوضح ماركس ان **الطبقة الرأسمالية البريطانية وهي اول من نزل من الطبقات الرأسمالية الى ميدان التجارة الدولية وأخذ يبيع منتجات الصناعة الحديثة في انحاء العالم اجمع، قد مكنتها ارباحها المفرطة من ان تجيب بعض مطاليب الطبقة العاملة البريطانية في تحسين احوالها وخاصة احوال الاقسام العليا من العمال الماهرين، فأصبح هؤلاء يعيشون عيشة ارفع مما يعيشها العمال في الاقطار الاخرى، واصبحوا يجدون لذلك شيئاً من الاتفاق بين مصالحهم وبين استثمار الرأسماليين للمستعمَرات، وقد اشار لينين الى ان مثل هذا يحدث في كل قطر متقدم في الصناعة عندما يبلغ مرحلة الامبريالزم، وينتج عنه ان بعض اقسام الطبقة العاملة ذات المركز الممتاز بالنسبة الى الاقسام الاخرى، تميل الى ان تكون «انتهازية»، ويظهر هذا الميل خاصة في زعمائها الذين يحاولون ان يتفاهموا مع الرأسمالية ويتفقوا معها غير مبالين بمصالح اغلبية العمال في بلادهم ويزداد هذا الميل كلما ازداد نمو الامبريالستية. وينتهي اخيراً الى ان تتفق فئات القيادة من الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية الى حد بعيد مع السياسة الاستعمارية التي تسلكها طبقة رأس المال المالي في بلادها.** وقد ظهر هذا بوضوح خلال الحرب العالمية الاولى عندما ايدت حركات العمال الرسمية الحرب الاستعمارية في كل مكان (عدا روسيا التي ظل فيها البلاشفة على ماركسيتهم، دون ان يحيدوا عنها).

ان هذا الموقف «الانتهازي» الذي وقفته الحركات الاشتراكية في كثير من الاقطار، وهذا الاتفاق في المصالح بينها وبين الطبقة الحاكمة، قد اديا بهذه الحركات الى التنازل عن اهدافها الماركسية والى معاداة زعمائها للاحزاب الشيوعية التي تريد التمسك بالماركسية.

ان كفاح الشعوب المُستعمَرَة من اجل تحررها يشتد ويزداد حدة خلال المرحلة الامبريالستية، اذ ان تغلغل الرأسمالية في البلاد المستعمَرَة يحطم اساليب الانتاج القديمة فمعامل الحياكة اليدوية في الهند مثلاً لا تقوى على منافسة معامل لانكشاير فيتعطل عمالها وينصرفون الى الزراعة فلا تكاد تتسع لهم الارض، ويزداد الضغط في المرحلة الامبريالستية من الجهة الثانية على الشعب كله وذلك بالضرائب التي تفرضها الدولة لكي تؤدي فوائد ديونها وتصرف على جهازها الاستعماري المدني والعسكري، فينتج من اضطرار اكثرية الشعب المُستعمَر على الانصراف الى الزراعة، ومن هبوط قيمة المنتجات المحلية في المُستَعمَرات خلال الازمات الاقتصادية العامة، ان يعم الفقر وتنتشر المجاعة فلا يبقى امام الفلاحين غير ان يخوضوا كفاحاً لا هوادة فيه ضد الاستعمار. اما في المدن فالانتاج الصناعي تحيط به ظروف سيئة للغاية، اذ توضع العراقيل امام تنظيم الطبقة العاملة أو تحل منظماتها وتقمع حركاتها، وتشعر الطبقة الوسطى وخاصة الطبقة المثقفة، بقيود الاستعمار، وتجد حتى الرأسمالية الهندية الناشئة ان الاستعمار يحول دون نموها وتقدمها. وهكذا تنهض حركة واسعة للمطالبة بالاستقلال، وهذا ما يحدث في كل بلد مستعمر وان اختلفت الظروف والاحوال.

ان الماركسيين يرون في هذا الكفاح نتيجة حتمية للاستثمار الرأسمالي ويعتقدون انه كفاح لا ينتهي إلا بقلب الفئات الاستعمارية، فهم لذلك يمدون ايديهم الى شعوب المستعمرات ويتعاونون سوية ضد عدوهم المشترك، أي ضد طبقة رأس المال المالي في البلاد الامبريالستية.

ونرى من كل هذا ان المرحلة الامبريالستية للرأسمالية، وهي المرحلة التي تكون فيها الرأسمالية اكثر تركزاً وتنظيماً مما هي في غيرها، هي أيضاً المرحلة التي

تظهر فيها جميع التناقضات والنزاعات القائمة في المجتمع الرأسمالي، انها المرحلة التي تحدث فيها الحروب والأزمات الاقتصادية مصحوبة بكفاح عنيف ضد الطبقة الحاكمة، كفاح يؤدي الى قلب هذه الطبقة وانهاء عهد الرأسمالية.

الفصل الخامس

الكفاح الطبقي في العصر الحديث

تطرقنا في الفصل الثاني الى شرح نظرية ماركس العامة في الكفاح الطبقي. ان الكفاح الطبقي ينشأ من شكل للانتاج من شأنه تقسيم المجتمع الى طبقات تقوم احدها بعبء عملية الانتاج (العبد، القن، العامل الاجير)، بينما الطبقات الأخرى (سيد العبيد، مالك الارض، صاحب العمل الرأسمالي) تتمتع بقسم من الانتاج من غير ان تقوم بعمل لانتاجه. غير انه بالاضافة الى الطبقتين الرئيسيتين في كل عصر، هناك طبقات أخرى ايضاً، هي بالدرجة الاولى من بقايا اشكال الانتاج القديمة كحكام الولايات الهندية والمزارع المُنتِج في يومنا هذا أو كالحرفيين القدماء في العهد الاقطاعي وهم أسلاف الطبقة الرأسمالية ذات السطوة والنفوذ في العهد الرأسمالي الذي أعقب ذلك العهد.

ان الكفاح بين الطبقات، يساعد الانسان على التقدم نحو مرحلة من الانتاج أرقى من ذي قبل، وان البشرية لتستمر في تقدمها نحو هذه المرحلة الراقية حتى تبلغها بعد ثورة ناجحة. ففي بريطانيا، كانت ثورة «كروميل»، وثورة 1689 المسماة «بالثورة الجديدة»، هما اللتان فتحتا الطريق أمام تطور الرأسمالية. وهذا ما فعلته أيضاً، الثورة الفرنسية الكبرى سنة 1789، والثورات التي أعقبتها.

إلا أن ماركس لم يكن ليكتفي بالتحدث عن هذه الحقائق إجمالاً، بل اخذ على عاتقه أن يدرس بدقة، الكفاح الذي كان يجري في أيامه، ليكتشف بهذه الدراسة قوانين الكفاح الطبقي. ولم يكن ماركس ليعنى بتفاصيل هذا الكفاح ودقائقه، بل وجد ان فهم التطور الاجتماعي يتطلب، أول ما يتطلب، تحليل القوى الطبقية المشتركة في الحركة الثورية التي نهضت في كثير من البلدان الاوربية في سنة 1848 بصورة خاصة – تمكن من ان يُظهِر ان هناك صفات عامة معينة تشترك فيها هذه

الاحداث جميعاً فما هي هذه الصفات أو القوانين العامة التي تتميز بها جميع الثورات؟

ان أهم هذه الصفات والقوانين هو ان الطبقة التي ستأتي الى الحكم في نظام الانتاج الجديد، هي التي تقوم بالكفاح الذي يستهدف انشاء هذا النظام، ولكنها لا تقوم بهذا الكفاح لوحدها فقط. ففي الثورة الفرنسية الكبرى مثلاً، كانت الى جانب الطبقة الرأسمالية الناشئة عناصر أخرى، هي الفلاحون الذين كانوا الطبقة المُنتِجَة في النظام الاقطاعي، والتجار الصغار والحرفيون المستقلون، وأوائل الطبقة العاملة. فهذه الاقسام المختلفة من الشعب اشتركت جميعاً في الكفاح الثوري ضد الطبقة الحاكمة في النظام القديم، لان هذه الاقسام، كانت تدرك، بالرغم من اختلاف مصالحها، ان النظام القديم لا يعني غير استمرار اضطهادها وزيادة آلامها.

وتنطبق هذه الحقيقة على جميع الثورات الاوروبية التي حدثت بعد الثورة الفرنسية، والتي قلبت سلطان الملوك الاقطاعيين المطلق في بلدان كثيرة وعبدت الطريق أمام نظام الانتاج الرأسمالي. فقد اتحدت في هذه الثورات جميع أقسام الشعب ضد الطبقة الحاكمة الجديدة، قائدة الثورة في مراحلها الاولى. ولكن قوى جديدة ظهرت خلال مراحل الكفاح. وخاصة في البلدان التي بلغت الطبقة العاملة فيها درجة معينة من التقدم، اذ أن الجماهير الكادحة من الشعب التي اشتركت في الكفاح لتفوز بمصالحها الخاصة، تقدم من المطاليب مالاً ترضى الطبقة الرأسمالية الحاكمة الجديدة بالنزول عنده، الامر الذي دفع هذه الجماهير الكادحة الى ان تحاول تحقيق مطاليبها بالقوة، فعمد الرأسماليون من ناحيتهم الى مكافحتها بالالتجاء الى الرجعية. وهذا ما حدث حتى أيام كروميل، وما تكرر حدوثه في فرنسا الى سنة 1848.

ففي حزيران 1848، نهض عمال باريس للدفاع عما فازوا به من حقوق فاندحروا أمام الحكومة الرأسمالية الجديدة التي جاءت بها ثورة شباط. ولكن ماركس لاحظ ان الطبقة العاملة في باريس قد بلغت في هذه الثورة من النضوج ما يجعلها ان تكون في الثورة المقبلة، قائدة لا تابعة لقيادة الرأسماليين. وهذا ما حدث فعلاً سنة

1871، عندما قاد عمال باريس الكفاح من أجل تأسيس «الكومون»[12] الذي سيطر على باريس لعشرة أسابيع. ولكن اذا كانت الطبقة العاملة قد قادت هذه الثورة، فذلك لا يعني انها ناضلت لوحدها. فهي قد نهضت ضد حكومة الرأسماليين وكبار الملاكين، الذين جرّوا فرنسا الى هاوية الحرب، والذين كان همهم الوحيد الإثراء على حساب اندحار فرنسا واجاعة شعب باريس. ولذا فقد وقف الى جانب العمال في كفاحهم هذا، صغار التجار الذين كانوا مهددين بالخراب لان الحكومة رفضت تأجيل دفع الديون والإيجارات، كما وقف الى جانبهم الوطنيون من جميع الطبقات ممن ساءهم انتصار المانيا في الحرب وقبول الحكومة بما فرضه الالمان من شروط. ووقف كذلك حتى الرأسماليون الجمهوريون الذين كانوا يخشون ان تعيد الحكومة نظام الملكية. إلا ان أهم نقاط الضعف في موقف عمال باريس هي أنهم لم يجاولوا بصورة جدية، كسب الفلاحين الى جانبهم.

وتظهر من كل هذا، ناحية هامة هي **ان كل ثورة حقيقية تهدف الى قلب الطبقة الحاكمة القائمة، ليست ثورة خاصة بالطبقة التي ستتولى الحكم، بل هي ثورة جميع الذين يمسهم ظلم النظام القائم. وهذه الثورة يقودها الرأسماليون ضد الملكية الاقطاعية وكبار الملاكين، في مرحلة خاصة من مراحلها، ولكن ما ان يكتمل نضوج الطبقة العاملة حتى يصبح بامكانها ان تقود جميع العناصر المشتركة في الثورة. ولقد أظهر التاريخ ان اقساما واسعة من الشعب تؤلف في كل ثورة حلفاً ضد العدو الرئيسي. ولكن الجديد في الثورة ضد الرأسماليين وكبار الملاكين هو ان الطبقة العاملة هي التي تقود مثل هذا التحالف.**

ان الثورة التي ترفع الى الحكم طبقة جديدة لكي تأتي بنظام جديد للانتاج، ان هي إلا الدرجة العالية التي يصل اليها الكفاح المستمر بين الطبقات، وهو كفاح يسببه تضارب المصالح الطبقية في الانتاج. ويبدأ هذا التضارب في المراحل الاولى

---

12 - كومون باريس: هو الحكومة الشعبية التي ألفتها الطبقة الكادحة من عمال وفلاحين وكسبة وحرفيين في باريس سنة 1871 وقد استمر حكم الكومون من 21 آذار الى 11 أيار أي اربعة واربعين يوماً.

للرأسمالية الصناعية بشكل نزاعات تظهر هنا وهناك تدور في الغالب حول قضايا الاجور وأحوال العمل في معامل متفرقة. «ولكن البروليتاريا لا تلبث ان تزداد عدداً بتقدم الصناعات وتوسعها، وتتكتل في جماعات واسعة، فتزداد قوة وشعوراً بهذه القوة» (ماركس: البيان الشيوعي).

ويؤلف العمال النقابات التي تتسع فتصبح منظمات كبيرة قادرة على ان تخوض الكفاح بصورة واسعة في جميع انحاء البلاد. ويؤلف العمال كذلك جمعيات تعاونية تحفظ لهم مصالحهم كمستهلكين، ولا يلبثون ان يتقدموا خطوة أخرى فيؤلفوا حزباً سياسياً خاصاً بهم، حزباً قادراً على ان يمثلهم ويقود الكفاح في سبيل مصالح طبقتهم. ولكن كيف يخوض العمال هذا الكفاح؟

يرى ماركس ان هدف حزب الطبقة العاملة هو التهيؤ للثورة وتنظيمها لقلب طبقة الرأسماليين الحاكمة، واقامة نظام جديد في الانتاج هو النظام الاشتراكي.

وتتطلب عملية التهيؤ مساعدة كافة منظمات الطبقة العاملة على ان تنمو وتتقدم، ولاسيما نقابات العمال التي زادت الطبقة العاملة قوة «وشعوراً بهذه القوة». وتتطلب هذه العملية أيضاً مساعدة كل قسم من العمال الذين يكافحون من أجل مصالحهم الآنية، كزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل وغير ذلك. وغالباً ما يفوز العمال، عن طريق نضالهم هذا، بتحسين أحوال العمل، إلا ان ما يفوزون به غير مضمون - **«فالثمرة الحقيقية لنضالهم ليست في النتيجة المباشرة، بل في التوسع الدائم لاتحاد الطبقة العاملة». ويشعر العمال في مجرى هذا الكفاح بأنهم انما يشكلون طبقة لها مصالحها المشتركة ضد الطبقة الرأسمالية. ويساعد حزب الطبقة العاملة على هذا التقدم، ويبين لماذا يجب ان يستمر الكفاح بين الطبقات ما دام نظام الانتاج الرأسمالي قائماً، هذا النظام الذي يكابد العمال من حروبه وازماته الاقتصادية آلاماً هائلة. كما يُظهِر هذا الحزب ان في الإمكان وضع حد لهذا النزاع وهذه الآلام بتغيير نظام الانتاج، الامر الذي يتطلب قلب الطبقة الرأسمالية بالقوة.**

ولكن لماذا اعتبر ماركس **«قلب الطبقة الحاكمة بالقوة»** أمراً ضرورياً؟ لقد شرحنا في الفصل الثاني كيف حلل ماركس التاريخ وخلص من هذا التحليل الى ان

الانظمة الجديدة في الانتاج لا تأتي إلا عندما تأخذ طبقة جديدة الحكم بالقوة من الطبقة الحاكمة القديمة. وهذا يعني ان الطبقة العاملة ليس بإمكانها ان تغير نظام الانتاج لتجعله على أساس اشتراكي، إلا بقلب الطبقة الحاكمة بالقوة. وهذه النتيجة العامة المستخلصة من التاريخ تعززها دراسات ماركس عن الدولة.

هناك من يقول أحياناً ان الدولة هي البرلمان. ولكن ماركس اثبت بأن التطور التاريخي للدولة لم تكن له علاقة كبيرة بالمؤسسات النيابية، وأظهر ان الدولة، على العكس من ذلك، كانت الواسطة التي تفرض بها الطبقة الحاكمة ارادتها على الاقسام الباقية من الشعب. ولم تكن ثمة حكومة في المجتمع البدائي، غير انه حينما انقسم المجتمع البشري الى طبقات، جَعَلَ تضارب المصالح الطبقية من المستحيل على الطبقة ذات الامتيازات ان تحافظ على امتيازاتها وتحميها بدون ان تضع قوة مسلحة تحت سيطرتها المباشرة. ويقول انجلس: **«ان هذه القوة موجودة في كل دولة، وهي لا تتكون من القوات المسلحة فقط، بل من وسائط مادية أخرى كالسجون والمؤسسات الشبيهة بها على اختلاف أنواعها»**، وتقوم هذه القوة دائماً بمهمة المحافظة على النظام القائم، أي على الانقسامات الطبقية والامتيازات الطبقية، وهي تتظاهر دائماً بأنها قوة «حيادية» هدفها الوحيد «صيانة القانون والنظام»، ولكن هذه القوة بصيانتها القانون والنظام، لا تصون في الحقيقة غير النظام القائم، فهي تعمل ضد كل محاولة لتغير هذا النظام، فيكون من الاعمال اليومية الاعتيادية للحكومة، اعتقال وسجن «المتمردين» ومنع نشر «المطبوعات الهدامة». وتجري كل هذه الامور وغيرها بصورة سلمية في الظاهر، ولكن عندما تتسع هذه الحركات المعارضة للنظام القائم، تلجأ الحكومة الى استعمال القوة علناً فتستخدم الشرطة أو القوات المسلحة اذا اقتضى الامر. فالدولة اذن، هي هذا الجهاز من القوة الذي يعمل في مصلحة الطبقة الحاكمة.

ولكن هل يسيطر البرلمان أو أية مؤسسة نيابية أخرى على جهاز الدولة؟

ان البرلمان لا يمكنه ان يسيطر على جهاز الدولة إلا اذا كان يمثل الطبقة الحاكمة. أما اذا كان البرلمان لا يمثل الطبقة الحاكمة بصورة كافية، وحاول ان

يقوم بعمل لا ترضى عنه هذه الطبقة لانه يمس مصالحها، فسيظهر عجزه للجميع ويتضح انه لا يستطيع ان يفرض رغبته على الطبقة الحاكمة. والتاريخ ملئ بالامثلة عن مؤسسات نيابية حاولت ان تخدم مصالح طبقة غير الطبقة الحاكمة، فحُلَّت وشتت أعضاؤها بالقوة عند الضرورة. اما الحالات التي تمكنت فيها الطبقة الجديدة الناهضة من الانتصار على النظام القديم – كما حدث في بريطانيا في عهد كروموبل – فان ذلك الانتصار لم يتحقق بمجرد التصويت في البرلمان، بل بتنظيم قوة مسلحة جديدة ضد الدولة القائمة، ضد القوة المسلحة الخاضعة للطبقة الحاكمة القديمة.

وقد اتضح لماركس بأن هذا الوضع لم يتغير بإعطاء حق الانتخاب الى عدد اكبر من الافراد. فالسلطة الحقيقية قد بقيت بيد الطبقة المسيطرة على نظام الانتاج، وظلت هذه الطبقة دائماً محتفظة بسيطرتها على ماكنة الدولة مهما حدث من التغيير في المؤسسات النيابية. فالاستيلاء على السلطة الحقيقية اذن يتطلب استعمال القوة ضد ماكنة الدولة القديمة التي توجه كل قوتها لمقاومة الطبقة الجديدة التي تحاول تغيير نظامها.

وقد أيدت الاحداث التاريخية الاخيرة هذا الاستنتاج الذي توصل اليه ماركس. فقد لجأت الفاشية الى تدمير كافة اشكال المؤسسات النيابية بالقوة المسلحة. واذا كانت الفاشية قد جاءت بتنظيمات جديدة ولم تعتمد على قوة الحكومة بشكلها القديم، فلا يغير هذا شيئاً من جوهر تحليلنا. وقد برهن عصيان فرنكو ضد حكومة برلمانية منتخبة دستورياً، على مدى ضعف سيطرة المؤسسات النيابية على ماكنة الدولة.

ولكن كيف تتمكن الطبقة الحاكمة من الاحتفاظ بسيطرتها على ماكنة الدولة وعلى القوات المسلحة بصورة خاصة، في حين ان هذه الماكنة وهذه القوات المسلحة هي في الظاهر، «وبموجب الدستور» تحت سيطرة البرلمان؟ ان الجواب على ذلك نجده في طابع ماكنة الدولة نفسها. فالمناصب العالية في الجيش والقضاء والمؤسسات الادارية بصورة عامة، يشغلها، في كل بلد، اعضاء من الطبقة الحاكمة، وخدامها المخلصون، وهذا ما تضمنه أنظمة التعيين والترفيع. ومهما بلغت

المؤسسات النيابية من الديمقراطية، فانها لا تتمكن من التوغل في نواة الماكنة الحكومية. ولا يظهر هذا التباعد والاختلاف بين الماكنة الحكومية والبرلمان الديموقراطي، إلا في حالة نشوء قضايا خطيرة. ولنا امثلة على ذلك حتى في بريطانيا، ففي كوارغ عام 1914، رفض الضباط تنفيذ الامر الصادر اليهم بالتعسكر في ايرلندة الشمالية، لان ذلك الامر كان موجها ضد الرجعيين الذين كانوا يهددون بالثورة على قانون الحكم الداخلي الارلندي.

واذا كانت ماكنة الدولة تعمل من اجل صيانة الوضع القائم فقط، ولا تعمل ضده، فمن الواضح ان التقدم نحو شكل من الانتاج ارقى واوسع من شكل الانتاج القديم، ليس ممكنا بدون قهر الماكنة الحكومية، بصرف النظر عن المؤسسات النيابية القائمة.

ومع هذا، فقد كان ماركس يؤيد المؤسسات الديمقراطية دائماً، وكان يرى في هذه المؤسسات، من الناحية التاريخية، ميداناً من ميادين الكفاح الطبقي. ويمكن الاستفادة من البرلمانات في يومنا هذا كواسطة لنيل الامتيازات ولاثارة العمال للكفاح الحاسم من أجل الوصول الى الحكم، كما حدث في عهد الملك تشارلس الاول حين استخدمت الطبقة الرأسمالية الناشئة البرلمان منبراً نالت بواسطته الكثير من الامتيازات، واثارت من فوقه الناس للكفاح ضد الملكية الاقطاعية. فالكفاح من أجل الديمقراطية البرلمانية ليس عديم الفائدة، فهو جزء من الكفاح التام، وإن كان لا يؤدي بحد ذاته، الى تحقيق النظام الجديد للمجتمع. (ومن المهم ان نذكر هنا بأن الفاشية في كل مكان تدمر المؤسسات البرلمانية، وذلك لما تفسحه هذه المؤسسات من مجال للمعارضة الشعبية).

ولهذا نجد ماركس يشدد دائماً على أهمية الكفاح في سبيل الديموقراطية البرلمانية ضد كافة أشكال الحكومات الاوتوقراطية التي كانت قائمة في اوربا خلال القرن الماضي، ويدعو الى توسيع هذه الحقوق الديمقراطية في البلدان التي سبق ان قُضِيَ فيها على الاوتوقراطية. ويرى ماركس، في الوقت نفسه، أن هذه الديموقراطية لا تكون مضمونة أو فعالة ما دامت الاوتوقراطية أو الطبقة الرأسمالية، مسيطرة على

الدولة (بالمعنى الذي شرحناه آنفاً). ولهذا، فان الطبقة العاملة لا يمكنها ان تتوصل الى الحكم وان «تربح معركة الديمقراطية»، إلا اذا نجحت في قهر الماكنة الحكومية الرأسمالية وتحطيمها. وبعبارة أخرى، ان ارادة الشعب لا يمكن ان تسود بصورة فعالة إلا بعد تحطيم الحاجز المسلح القائم في طريقها، ألا وهو جهاز الدولة الرأسمالية.

ان الانتصار على جهاز الدولة الرأسمالية وتدميره لا يكفيان للتخلص من الرأسمالية بصورة نهائية، ولا للمحافظة على النظام الجديد من الهجمات التي تشن ضده من الداخل والخارج. فمن الضروري لتطمين ذلك، ان تؤلف الطبقة العاملة قواها المسلحة الخاصة بها.

ومن الضروري للطبقة العاملة ايضاً، أن تقيم حكومتها الخاصة، تلك الحكومة التي تختلف في نواح كثيرة مهمة عن شكل الحكومة في المجتمع الرأسمالي وذلك لاختلافهما في المقاصد والغايات. وقد توصل ماركس الى هذا الامر بعد تجربة «كومون» باريس سنة 1871. فقد كانت ميزات «الكومون» الرئيسية انها «هيئة عاملة لا كالبرلمان، هيئة تنفيذية وتشريعية في الوقت نفسه». وكان بامكان الناخبين ان يبدلوا أياً من أعضاء هذه الهيئة بغيره متى شاؤوا «وكانت رواتب القائمين بالخدمات العامة، سواء أكانوا من أعضاء الكومون أو ممن هم دونهم، لا تتجاوز ما يتقاضاه العمال من أجور»، وكان تعيين القضاة ورجال القانون يجري بواسطة الانتخاب، وللناخبين حق استبدالهم بغيرهم في أي وقت كان. وقد أُستُبدِلَ الجيش القديم «بالحرس الوطني الذي تتألف أكثريته من الكادحين».

ام ميزات الكومون هذه وغيرها كانت تهدف في روحها الى جعل الجهاز الحكومي وقواه المسلحة في متناول يد الطبقة العاملة وذلك لضمان سيطرة هذه الطبقة على جهاز الحكومة كما كانت الطبقة الرأسمالية مسيطرة على الجهاز القديم، وان في اقامة الحكومة على هذا الشكل الجديد «ربحاً لمعركة الديمقراطية» لانه وسع الى حد كبير من نصيب عامة أفراد الشعب في حكم أنفسهم وتقرير مصائرهم.

لقد قال انجلس في كتابته عن كومون باريس انه «ديكتاتورية البروليتاريا» فهل هناك من تناقض بين هذين القولين اللذين عرف بهما الكومون: أي قولنا بأنه كان توسعاً كبيراً لسيطرة الديمقراطية اذا قورنت هذه بالديمقراطية البرلمانية في العهد الرأسمالي، وقولنا بأنه كان ديكتاتورية الطبقة العاملة؟

كلا، ليس في هذين القولين من تناقض، فهما يعبران عن وجهين لشيء واحد، فقد أُنشِئَت في الكومون «حكومة ديمقراطية حقيقية» لتحقيق ارادة الأغلبية الساحقة من الشعب، ولكن هذه الحكومة لم يكن بوسعها تحقيق ارادة الشعب إلا بفرض ديكتاتوريتها، وذلك باستعمال القوة ضد الأقلية، وهي الطبقة الحاكمة القديمة، التي كانت تمارس ديكتاتوريتها، والتي استمرت في العمل ضد ارادة الشعب بكافة وسائل التخريب الاقتصادي والمقاومة المسلحة.

وقد تأيدت استنتاجات ماركس وانجلس التي استخلصاها من تجربة كومون 1871، بتجارب الثورة الاخيرة للطبقة العاملة. ففي الثورة الروسية عام 1905، أُنشِئَت مجالس مؤلفة من مندوبي هيئات الطبقة العاملة لتقوم بتنظيم ومواصلة الكفاح ضد القيصرية، وحدث مثل هذا في ثورة آذار 1917 حينما أُنشِئَت «السوفياتات» (أي المجالس) حالما تطور الوضع الثوري. وقد رأى لينين بأن هذه الهيئات التمثيلية التي نهضت من بين العمال (والتي اشترك فيها الجنود والفلاحون بعد توسع نطاق الكفاح) كانت تمثل شكل الحكومة الذي ستمارس الطبقة العاملة أعمالها بواسطته، ولا سيما بعد التطور العظيم الذي أصابته هذه الطبقة منذ كومون باريس. فقد كان أعضاء هذه المجالس يُنتَخَبون من بين العمال مباشرة، وكان بإمكان ناخبيهم اسقاطهم من النيابة في أي وقت يشاؤون، وهذا يعني أنه لم يكن بأمكان التأثيرات الرأسمالية أن تلعب أي دور في قرارات هذه المجالس، فتسنى لها ان تحمي المصالح الحقيقية للطبقة العاملة، وأن تفسح المجال للعمل على توسيع هذه المصالح. ولم يكن بالإمكان القيام بهذه الاعمال إلا عن طريق ديكتاتورية تستند الى القوة في أعمالها ضد الطبقة الحاكمة القديمة التي استعملت كل وسيلة لتقويض وتدمير الدولة السوفياتية الجديدة.

وقد أوضح ماركس الديمقراطية الحقيقية لديكتاتورية الطبقة العاملة في «البيان الشيوعي» اذ قال: **«ان جميع الحركات التاريخية السابقة كانت تقوم بها الاقليات، أو كانت في مصلحة الاقليات، في حين ان الحركة البروليتارية هي حركة واعية خاصة بالسواد الأعظم وفي مصلحة هذا السواد الأعظم».**

ويتضح مما تقدم أن ماركس لم يعتبر ان انتصار ثورة الطبقة العاملة سينهي الكفاح الطبقي في الحال، بل ان هذا الانتصار ان هو إلا نقطة تحول الى مرحلة جديدة يكون فيها الجهاز الحكومي، للمرة الاولى، في جانب الطبقة العاملة وليس ضدها. وقد سرد لينين على مؤتمر السوفيات في كانون الثاني 1918 حادثة توضح هذا التحول، ذلك أنه كان في قطار، وكانت تدور الى جانبه محادثات لم يستطع فهمها، ثم اتجه اليه أحد الرجال وقال له: «هل فهمت هذا الكلام العجيب الغريب الذي فاهت به هذه السيدة، انها تقول: (لم يبق ثمة حاجة للخوف من الجند، فقد كنت يوماً في الغابات وصادفت واحداً من هؤلاء، ولكنه بدلاً من ان يسلبني الاحطاب التي جمعتها أخذ يساعدني في جمع كمية أخرى)». وهكذا فان جهاز القوة – أي الجيش والشرطة – لم يعد موجهاً ضد العمال، بل أصبح الى جانبهم. ان هذا الجهاز لا يوجد إلا ضد هؤلاء الذين يحاولون عرقلة تقدم العمال والرجوع بهم الى الوراء.

وطبيعي ان أمثال هؤلاء لا ينعدم وجودهم بعد ان تسيطر الطبقة العاملة على الحكم. فالطبقة الحاكمة القديمة تجمع، بمساعدة الطبقات الحاكمة في البلدان الأخرى، من القوات المسلحة ما تستطيع اليه سبيلاً، لتشن حرباً مكشوفة ضد حكومة الطبقة العاملة. وهكذا اندحر كومون باريس عام 1871. فقد اطلق الالمان سراح الالوف من اسرى الحرب الفرنسيين وارسلوهم لتعزيز قوى الرجعية في فرساي، خارج باريس، فاستطاعت الجيوش الرجعية بذلك انتزع باريس من سلطة الكومون، وقامت بمذبحة هائلة للذين أيدوه.

ولم يكن على الحكومة السوفياتية في الفترة بين 1918 و1920 ان تجابه جيوش أنصار القيصرية فحسب بل جيوش الغزو للدول الاجنبية وبضمنها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أيضاً.

فالتاريخ يؤيد اذن، ما استنتجه ماركس من وجوب احتفاظ الطبقة العاملة بتنظيمها الحكومي لمدة طويلة بعد استيلائها على الحكم، وذلك للدفاع عن نفسها ولضمان سيطرتها خلال الفترة التي تنصرف فيها الى تنظيم الانتاج على الاسس الاشتراكية.

وسنأتي في الفصل التالي على شرح ما يعنيه ماركس بالاشتراكية وبمرحلتها العليا – الشيوعية. وعلينا، قبل ختام موضوع الكفاح الطبقي والدولة، ان نتطرق الى وجهة نظر ماركس حول النتيجة النهائية لهذا الكفاح. لقد نشأ الكفاح الطبقي، ونشأت معه الحكومة التي أُسِّسَت لحماية مصالح الطبقة الحاكمة، بنتيجة انقسام المجتمع البشري الى طبقات تصادمت مصالحها في الانتاج. ولهذا فان الكفاح الطبقي والحكومة لا يزولان ما دام المجتمع البشري منقسماً الى طبقات. ولكن الطبقة العاملة اذ تسيطر على الحكم، انما تفعل ذلك لتنهي هذه الانقسامات الطبقية – أي انها تهدف الى اقامة نظام جديد في الانتاج، لا تعيش أية طبقة فيه على حساب عمل طبقة أخرى. وبعبارة أخرى، ان الطبقة العاملة تسيطر على الحكم لاقامة مجتمع لا طبقي يخدم كل فرد فيه المجتمع بكامله. وهكذا فان النزاع الطبقي سيزول عندما يتم انشاء هذا المجتمع في العالم، وذلك لانه لن يكون هناك طبقات لها مصالح خاصة بها، وسوف لا يكون ثمة حاجة الى الدولة – كجهاز للقوة والسيطرة – لحماية مصالح معينة ضد مصالح أخرى.

فالدولة سوف «تضمحل» في ميدان بعد آخر من ميادين اعمالها، ولن يبقى من عمل لهذه الماكنة المركزية بشكلها الحاضر – أي الدولة – غير تنظيم الانتاج وتوزيعه. ولقد اوضح انجلس هذه الناحية فقال «سيحل محل الحكومة التي تحكم الافراد، ادارة لتنظيم الامور وتوجيه عملية الانتاج».

الفصل السادس

المجتمع الاشتراكي

اذا قرأنا كتابات ماركس، فأننا لا نجد، في أي موضع منها، عرضاً مفصلاً للنظام الاجتماعي الجديد الذي ينبغي ان يعقب الرأسمالية. فلم يكتب ماركس عن نظام «طوبائي» – خيالي – كما فعل الكتاب السابقون له في كتاباتهم المبنية على الفكرة العامة لمجتمع خالٍ من الشرور البينة الواضحة في المجتمع الذي كانوا يعيشون فيه. ولكن ماركس تمكن، بالاستناد الى القوانين العامة للتطور الاجتماعي، من ان يلخص ميزات المجتمع الجديد، والطريق التي يسلكها هذا المجتمع الجديد في تقدمه وتطوره.

ولعل أهم وأوضح القضايا التي بيَّنها ماركس في هذا الخصوص، هي ان بناء المجتمع الجديد لن يكون على أرض خالية من كل شيء كما يقولون، اذ ان من العبث ان نفكر في بناء مجتمع «على أسس وجذور خاصة به» لا تمت الى المجتمع القديم بصلة. فليست القضية اذن أن تفكر في أكبر عدد ممكن من الميزات والمحاسن ونخلطها معاً ونجعل من هذا الخليط مجتمعاً اشتراكياً. فنكون بذلك وكأننا قد خلقنا هذا المجتمع من لا شيء. اذ أن مثل هذه الطريقة ليست بطريقة علمية مطلقاً ولا يمكن ان تؤدي الى نتيجة تتفق مع الحقيقة والواقع.

فالمجتمع الاشتراكي الحقيقي، كباقي المجتمعات التي سبقته، لا يظهر الى الوجود إلا على الأسس القائمة قبله، أي أنه سيكون مجتمعاً «منبثقاً من المجتمع الرأسمالي، ولهذا فان آثار المجتمع الذي انبثق منه ستكون عالقة في كافة نواحيه الاقتصادية والروحية والثقافية.»

وفي الحقيقة، ان التطورات الاساسية في المجتمع الرأسمالي، هي التي تمهد الطريق الى الاشتراكية، وتبين طابع هذا التبدل. فالانتاج يصبح اجتماعياً اكثر فأكثر، أي ان عدد هؤلاء الذين يشتركون في انتاج أيه حاجة كانت يزدادون بصورة

مستمرة، كما ان المعامل تتوسع وتتعاظم، وتصبح عملية الانتاج واسطة للجمع بين عدد غفير جداً من الناس، وذلك باشتراكهم جميعاً في انتاج السلع الجاهزة من المواد الخام. ويزداد ترابط الناس بعضهم ببعض بصورة مطردة. فالرأسمالية، بعد ان حطمت العلاقات المحلية القديمة للنظام الاقطاعي، أقامت روابط جديدة واسعة النطاق الى حد بعيد، حتى أصبح كل فرد من أفراد المجتمع يتأثر بما يحدث لهذا المجتمع ككل.

ورغم ان الانتاج الرأسمالي يسير في هذا الاتجاه سيراً حثيثاً مستمراً فان البضاعة التي ينتجها والتي يتعاون ويشترك في صنعها المجتمع كله لا تكون ملكاً لهذا المجتمع، بل تصبح ملكاً لفرد واحد أو لجماعة معينة من الافراد. فالخطوة الاولى في بناء المجتمع الاشتراكي اذن، هي أن يكون الانتاج الذي يقوم به المجتمع ملكاً للمجتمع نفسه. وهذا يعني بأن وسائل الانتاج – المعامل والمناجم والمكائن ووسائط النقل – التي كانت في العهد الرأسمالي ملكاً لافراد، يجب أن تصبح ملكاً للمجتمع بأسره.

ولكن جعل وسائل الانتاج ملكاً اشتراكياً لا يمكن ان يجري إلا على أساس ما يرثه المجتمع الجديد من القديم. فليس هناك ما يمكن ان يتملكه المجتمع في الحال، غير المشاريع الواسعة نسبياً، تلك المشاريع التي هيأها تطور الرأسمالية لذلك. فقد أدى هذا التطور الى ان تبعد الشقة بين أصحاب هذه المشاريع وبين عملية الانتاج، فلم يعد يصل بين الطرفين غير الارباح التي تدفعها هذه المشاريع لحاملي اسهمها، وأصبح الذين يقومون بالانتاج ويشرفون عليه هم عمال المشروع وموظفوه، فلن يضير هؤلاء شيئاً ان تنتقل ملكية المشروع من أيدي أصحاب الأسهم الرأسماليين الى يد المجتمع بأجمعه.

غير ان هذا الوضع يختلف في حالة المشاريع الصغرى، وخاصة تلك التي يقوم أصحابها أنفسهم بدور هام في الانتاج. اذ أن ادارة عدد كبير من هذه المشاريع

الصغيرة المتفرقة لأمر صعب جداً، بل هو أمر مستحيل في المراحل الاولى[13] من حكم الطبقة العاملة. فمن الضروري في هذه الأحوال ايجاد ادارة مركزية لكافة هذه المشاريع الصغيرة سواء أكانت هذه في المدينة أم في الريف.

فما هي الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها في هذه الناحية؟ ان الطريقة العامة هي تشجيع المشاريع التعاونية كخطوة أولى، بحيث يتعلم هؤلاء المنتجون الصغار على العمل بصورة مشتركة، فتتوحد بذلك عشرات المشاريع الصغيرة المتشابهة في وحدة انتاجية واحدة. وقد بين انجلس ذلك عندما كتب بخصوص أصحاب العمل الصغار اذ قال:

«ان مهمتنا هي قبل كل شيء، تحويل انتاجهم الفردي وتملكهم الفردي الى انتاج تعاوني وتملك مشترك، ويجب ان لا نحقق هذه الغاية بصورة اجبارية، بل عن طريق الارشاد وبتقديم المعونة الاجتماعية».

فهذا التحويل الذي يجب ان لا يتم **«بصورة اجبارية، بل عن طريق الارشاد وبتقديم المعونة الاجتماعية»**، هو الاساس الجوهري الذي تستند اليه الماركسية في بناء المجتمع الاشتراكي. ولئن كان ماركس قد أشار، كما بينا في الفصل السابق، الى ان الطبقة الحاكمة القديمة سوف لا تقبل بالاوضاع الجديدة بهدوء وسكون،

---

13 - اثبتت التجربة التاريخية ان الغاء المشاريع الخاصة الصغيرة أمرٌ خاطئ جداً حتى في المراحل المتقدمة من الاشتراكية. فقد كان له آثارٌ مدمرة على بنية المجتمع الاشتراكي. ولم يحقق الهدف المنشود منه: "تجفيف منابع الرأسمالية". لا بل على العكس، ادى الى احداث اختناق في المجتمع الاشتراكي اوصل الى حالة من التململ والسخط لدى الناس مما حدى بعدد كبير من الجماهير الى تفرُّق عن الاشتراكية وعزوفها عن الثورة وانتقالها في نهاية المطاف الى صف الثورة المضادة. يرى الناسخ الالكتروني ان الملكية الخاصة للمشاريع الصغيرة (ما عدا الزراعة والثروة الحيوانية) يجب أن يؤجل الغائها لحين بلوغ المرحلة العليا من الشيوعية حيث يتحقق مبدأ "من كل حسب قدراته، ومن كل حسب حاجاته" وتختفي العملة، فلا يعود بذلك من معناً لوجود هذه الملكية، فتنقرض ذاتياً من تلقاء نفسها عند ذاك. اما بالنسبة للزراعة والثروة الحيوانية فينبغي ان تلغى الملكية الخاصة الصغيرة فيهما وتُجَمَّع لتبقى ملكية تعاونية (مزارع تعاونية) خلال مرحلة الاشتراكية غير الناجزة، التي تمثل المرحلة الانتقالية بين الرأسمالية وللشيوعية. ثم تُحوَّل الملكية التعاونية بالتدريج لتصبح في النهاية ملكية كل الشعب (ملكية الدولة) عند بلوغ الاشتراكية الناجزة التي تمثل المرحلة الاولى للشيوعية. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

وانها ستواصل الكفاح الطبقي وتحاول ما في وسعها لارجاع النظام القديم، وان ذلك سيفرض على الطبقة العاملة أن تنشئ جهاز قوة حكومية خاصة بها لصد هذه الهجمات والقضاء عليها – فان القوة هذه لن تُستَخدَم في عملية بناء المجتمع الجديد، لان هذا البناء هو عملية اقتصادية لا حاجة بها الى استخدام القوة.

وعلى هذا، فان الطبقة العاملة تضع يدها على المشاريع الكبرى والبنوك والسكك الحديدية «والمراكز العليا» للصناعة والتجارة حال قضائها على مقاومة الطبقة الحاكمة السابقة واقامة سيطرتها الخاصة. ولكنها لا تسيطر في الحال على التجارة والصناعة بكاملها، ولهذا فانها لا تجبر كل فرد على تقبل النظام الاشتراكي في غداة الثورة. فالثورة لا تُحَقَّق ولا يمكن ان تُحَقِّق ولا يمكن أن تُحَقِّق الاشتراكية في الحال، ولكنها تأتي بحكومة للطبقة العاملة تقوم ببناء الاشتراكية. ويتطلب اكمال هذا البناء وجعل الانتاج والتوزيع على الأسس الاشتراكية، سنوات كثيرة.

ان اولى خصائص النظام الاشتراكي هي القضاء على الملكية الفردية لوسائل الانتاج لتُستَخدَم في فائدة المجتمع بكامله، ذلك لان الملكية الفردية لوسائل الانتاج تعرقل الانتاج[14]، وتَحول دون الاستفادة الكلية من القوى الانتاجية التي خلقها الانسان. فانتقال الملكية من الافراد الى المجتمع بأسره ليس إلا عملية تمهيدية، يعقبها تقدم واع موجه للقوى الانتاجية.

ومن الخطأ ان نظن بأن هذا التقدم غير ضروري إلا في بلاد متأخرة في الصناعة كما كانت عليه روسيا عام 1917. فان ماركس كان يفكر في البلاد الصناعية المتقدمة حين قال «ان البروليتاريا ستستخدم تفوقها السياسي . . . لزيادة مجموع القوى الانتاجية بأسرع ما يمكن» بعد ان تقبض على زمام الحكم. وفي الحقيقة ان هذه الموارد الانتاجية رغم ازديادها وتوسعها في بريطانيا مثلاً، منذ أيام ماركس، فأنها لا تزال متأخرة بالنسبة الى الامكانيات التي أوجدتها المعرفة العلمية

---

14 - هذا يصح على الملكية الخاصة البرجوازية الكبيرة والمتوسطة، لكنه لا يصح على الملكية الخاصة الصغيرة، إلا ما يتعلق بالزراعة والثروة الحيوانية التي يجب ان تحول الى ملكية تعاونية وليس الى ملكية الدولة في المجتمع الاشتراكي غير الناجز. راجع الهامش السابق رقم (13). - ملاحظة الصوت الشيوعي.

في أيامنا هذه، وان السبب في تأخرها هذا هو النظام الرأسمالي – لان الازمات الاقتصادية تعرقل الانتاج على الدوام، ولان الانتاج هو انتاج للسوق، ولما كانت الاسواق محدودة في النظام الرأسمالي، فان نمو القوى الانتاجية يكون محدوداً أيضاً، ولان الاحتكار يشتري المخترعات الجديدة ليحول دون استعمالها بنطاق واسع، ولان الانتاج في النظام الرأسمالي لا يمكن ان يكون بموجب خطة مرسومة مما يؤدي الى عدم نموه نمواً منتظماً، ولان الرأسمالية ابقت الزراعة على تأخرها وانفصالها عن الصناعة، ولان على الرأسمالية ان تخصص موارد كثيرة هائلة للحروب بين كتلها المتنافسة، وللحروب ضد شعوب المُستَعمَرات، ولان الرأسمالية تفصل بين العمل اليدوي والعمل الفكري مما يسد المجال أمام الابتكار والاختراع، ولان الكفاح الطبقي يستنزف مقداراً كبيراً من الطاقة البشرية، ولان الرأسمالية تترك الملايين بلا عمل.

ولذلك فأنه من الممكن، بل من الواجب، اعادة تنظيم المعامل والمناجم ومحطات توليد الكهرباء والزراعة وصيد الأسماك، وجعلها على الطرق العصرية الحديثة بحيث يمكن الوصول الى مستوى أعلى للانتاج، وهذا يعني رفع مستوى معيشة الشعب.

ومن المزاعم التي يروق لاعداء الاشتراكية ترديدها، انه اذا وزِّعَ كل ما ينتج في بريطانيا بنسبة متساوية على جميع السكان، فان ذلك لا يُحدِث غير اختلاف بسيط في مستوى حياة العمال. وحتى اذا كان هذا صحيحاً - وهو غير صحيح – فأنه لا علاقة له مطلقاً بنظرية ماركس في الاشتراكية. فقد رأى ماركس بأن الاشتراكية ترفع مستوى الانتاج الى حد لم يحلم به الانسان من قبل. لقد بلغ الانتاج في الاتحاد السوفياتي ثمانية أضعاف ما كان عليه قبل الحرب الماضية، وليس سبب هذا مجرد تأخر الصناعة في روسيا القيصرية، اذ لو طبقت الاشتراكية حتى في بريطانيا الراقية صناعياً لكان بالامكان أن يزداد الانتاج فيها زيادة هائلة.

ان هذه الزيادة في الانتاج التي تؤدي الى ارتفاع مستوى حياة الشعب، هي الاساس المادي لرقي مستوى الشعب الفكري والثقافي. ولكن هذا التقدم يتطلب

تنظيماً في الانتاج، وهو ما يفتقر اليه المجتمع الرأسمالي اشد الافتقار. ففي هذا المجتمع تنشأ المعامل الجديدة ويزداد انتاج أي نوع من البضائع عندما يؤدي ذلك الى زيادة في الارباح. وزيادة الارباح هذه لا تعني بأي حال من الاحوال، بأن للشعب حاجة في البضاعة المذكورة، فقد يزداد عليها الطلب من قبل فئة صغيرة من الاثرياء فقط، أو قد تحدث ظروف استثنائية تؤدي الى ارتفاع في سعر حاجة معينة. ومتى ما كان الربح هو القوة المحركة في الانتاج، حلت الفوضى فيه وأصبحت النتيجة فيضان الانتاج في ناحية وقلته في ناحية أخرى.

أما في المجتمع الاشتراكي، حيث لا يكون الربح هو الدافع الى الانتاج، بل يكون الدافع اليه مقدار ما يفيده المجتمع منه، فيمكن توجيه الانتاج على أساس منظم. وفي الحقيقة، ان مثل هذا التنظيم ممكن حتى قبل ان تصبح الصناعات جميعها ملكاً للمجتمع. فحالما تتحول المشاريع الرئيسية الى مشاريع اشتراكية، ويتم تنظيم المشاريع الاخرى بعض التنظيم، يمكن وضع خطة للانتاج تزداد دقة وشمولاً عاماً بعد عام.

وهكذا نرى ان ماركس كان يجد في الاشتراكية انها تعني، من الناحية الاقتصادية، تَمَلُّك المجتمع لوسائل الانتاج، وزيادة الانتاج بصورة سريعة، وتنظيمه حسب خطة مرسومة. وفي مثل هذه الخطة يكمن سر زوال فيضان الانتاج بصورة مستمرة. فما هي خواص مثل هذه الخطة؟

ان خطة تنظيم الانتاج الوطني تتألف من قسمين، يختص الاول بوسائل الانتاج الجديدة من انشاءات ومكائن ومواد خام . . الخ، ويختص الثاني بالمواد الاستهلاكية كالغذاء والملبس، ويهتم بالتعليم وبالمؤسسات الصحية ووسائل التسلية والرياضة وغير ذلك. ويجب ان تتناول هذه الخطط التنظيمية القوات الدفاعية أيضاً، ما دامت هناك حاجة الى مثل هذه القوات.

ولن يحدث فيضان في الانتاج مع هذه الخطة، لان **جميع ما يُنتَج من المواد الاستهلاكية سيوزع على الشعب – أي ان الاجور ومختلف العلاوات تعين بحيث**

يكون مجموعها مساوياً لمجموع اثمان المواد الاستهلاكية[15]. وقد يحصل خطأ في التنظيم، فيصنع في سنة ما من الدَّراجات مثلاً ما يزيد على حاجة الشعب بكثير، ومن الاحذية ما هو دون حاجته، غير ان هذا الخطأ لا يلبث ان يُصلَح بسهولة في خطة السنة التالية فيعود الانتاج الى توازنه. فاذا حدث تخفيض في الانتاج فهو في مادة معينة لموازنتها مع مادة أخرى ولن يحدث هذا التخفيض في مجموع الانتاج مطلقاً لان الاستهلاك العام لن يقصر عن استيعاب مجموع انتاج البضائع الاستهلاكية، وذلك لان توزيع هذه البضائع وانتاجها يجريان حسب خطة منظمة وهما يزدادان بموجبها بنسبة واحدة. ولا يجري توزيع هذه المنتجات على أفراد الشعب عيناً بل نقداً، فالطريقة المتبعة هي توزيع النقود على الشعب بشكل اجور أو مخصصات، **ولما كانت أسعار البضائع الاستهلاكية تُعيَّن تعيناً، ففي الامكان جعل مجموع الاجور والمخصصات مساوية لمجموع أسعار المواد الاستهلاكية**[16]. ولا يحصل مطلقا أي تفاوت بين الانتاج والاستهلاك، فالشعب يستهلك كل المنتجات الموجودة، وعلى هذا فان تزايد الانتاج لا يعني غير زيادة المواد المتيسرة للشعب، وبالتالي زيادة الكميات التي يستهلكها الشعب.

وغالباً ما يساء فهم الدور الذي تلعبه الاسعار في المجتمع الاشتراكي. فتذبذب الاسعار في المجتمع الرأسمالي يدل على العلاقة بين العرض والطلب. فاذا ارتفعت أسعار بضاعة معينة دل ذلك على أن الكميات المعروضة منها قليلة، والعكس بالعكس. وعلى هذا تكون الاسعار في المجتمع الرأسمالي بمثابة منظم لتوازن الانتاج. أما في المجتمع الاشتراكي، فالاسعار ليست سوى منظم للاستهلاك،

---

15 - التوكيد بالخط العريض مع اللون الأحمر من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

16 - التوكيد بالخط العريض مع اللون الأحمر من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

فالانتاج يجري حسب خطة معينة، **وتُعَيَّن الاسعار بحيث يتم استهلاك جميع ما ينتج**[17].

ولكن كيف يجري توزيع جميع البضائع الاستهلاكية على الشعب؟ انه لمن الخطأ التام أن نظن بأن ماركس قال بتقسيم المنتجات بصورة متساوية على الجميع. وذلك لان المجتمع الاشتراكي لا يبنى بكامله من جديد، بل يقوم على اساس ما يرثه من الرأسمالية. فالتقسيم المتساوي يعني هضم حقوق كل من كان مستوى معيشته فوق المعدل، أي هضم حقوق العمال الماهرين الذين يكون عملهم من أجل زيادة الانتاج اكثر أهمية للمجتمع من عمل العمال غير الماهرين. فالمساواة القائمة على ما تركته الرأسمالية من الناحية اذ قال: **«ان الحقوق بدلاً من ان تكون متساوية، يجب ان تكون غير متساوية . . . فلا يمكن ان ترتفع العدالة فوق أحوال المجتمع الاقتصادية والتطور الثقافي الذي تفرضه هذه الاحوال.»**

ان الاشخاص الذين خرجوا تواً من النظام الرأسمالي هم في الحقيقة غير متساوين، فيجب ان لا يعاملوا على قدم المساواة اذا أراد المجتمع ان يكون عادلاً تجاههم، ومن الجهة الثانية، فان المجتمع يكون ملزماً بخدمتهم اذا هم خدموا المجتمع. ولذلك فان «من لا يعمل لا يأكل». وكلما ازداد ما يقدمه أي فرد من الخدمات المفيدة للمجتمع حصل على مستوى أعلى في المعيشة والحياة. فتوزيع مجموع المنتجات المتيسرة للاستهلاك يجري على أساس القاعدة القائلة: «من كلٍ حسب قدرته، الى كلٍ حسب عمله».

ولكن المجتمع الاشتراكي لا يبقى عند المستوى الذي ورثه من الرأسمالية، فالانتاج يزداد فيه عاماً بعد عام، وترتقي، في الوقت نفسه، المهارة الفنية ويتسع انتشار الثقافة بين أفراد الشعب. وتكون عدم المساواة في الاجور على أساس ان العامل الماهر المثقف ينال أكثر مما يناله العامل غير الماهر، فيصبح ذلك حافزاً لكل فرد على تنمية مواهبه ومزاياه. وتؤدي زيادة المهارة هذه الى زيادة الانتاج

---

17 - التوكيد بالخط العريض مع اللون الأحمر من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

وبالتالي الى رفع مستوى معيشة جميع الافراد. وعلى هذا فان المساواة تساعد على رفع المستوى الاجتماعي العام في المجتمع الاشتراكي، في حين أنها، في المجتمع الرأسمالي، وسيلة لزيادة الثروة عند فئة قليلة ونشر البؤس والفاقة بين الكثيرين.

ولكن هل كان ماركس يعتبر ان عدم المساواة هذه صفة ملازمة للمجتمع المقبل؟ كلا. فان المجتمع المذكور سيبلغ مرحلة لا تدعو الضرورة فيها الى ان ينال كل فرد بنسبة ما يقدمه الى المجتمع من الخدمات. فالمُلاحَظ ان تقسيم الانتاج بالنسبة الى العمل أو بموجب أية قاعدة أخرى هو اعتراف بأنه ليس هناك ما يكفي لتطمين ما يحتاجه كل فرد. فالعائلة التي تستطيع ان تحصل من الخبز ما يكفي أعضاءها جميعاً لا تحتاج الى تقسيمه بين هؤلاء الاعضاء على أية قاعدة كانت، لان بامكان كل منهم أن يأخذ منه حاجته. وهكذا يكون الامر، عندما يبلغ المجتمع الاشتراكي الى درجة يتمكن عندها كل فرد من أفراد المجتمع ان يحصل على حاجته كاملة، ولا يبقى ثمة ضرورة الى تحديد مقدار ما يعطى لكل فرد. وتكون قاعدة التوزيع عند بلوغ هذه المرحلة: **«من كلٍ حسب قابليته، الى كلٍ حسب حاجته».**

هذه هي النقطة التي تُمَيِّز الشيوعية عن الاشتراكية. فالاشتراكية بتعبير ماركس، هي المرحلة الاولى التي يتملك فيها الشعب وسائل الانتاج ويمحى استغلال الانسان للانسان، وهي تستمر حتى يبلغ الانتاج الاشتراكي المنظم الدرجة التي يتمكن فيها كل فرد من أفراد الشعب من ان يحصل على حاجاته بصورة كاملة.

وتتطلب المرحلة الشيوعية اكثر من مجرد الوفرة المادية. فمنذ ان تأخذ الطبقة العاملة الحكم بيدها وتبدأ بالانتقال نحو الاشتراكية، يطرأ تبدل على تفكير الشعب وعلى نظرته الى الامور، فالحواجز والقيود المختلفة التي كانت في عهد الرأسمالية قاسية شديدة، تأخذ بالضعف شيئاً فشيئاً حتى تنهار جميعاً، وينفسح مجال الثقافة وتتيسر فرص التقدم لكافة الاطفال مهما كانت حالة آبائهم الاقتصادية، وتزول الامتيازات الطبقية تماماً. ويتعلم الاطفال على استعمال ايديهم كما يستعملون ادمغتهم، وتنتشر هذه المساواة في العمل اليدوي والفكري بين كافة افراد الشعب

فيصبح الجميع «مثقفين» في حين لم يعد المثقفون يَعزِلون انفسهم عن العمل اليدوي.

ولا تظل المرأة في النظام الاشتراكي ينظر اليها كمخلوق ضعيف عاجز عن القيام بأي دور في مجالات الحياة الاجتماعية، اذ تتخذ تدابير خاصة ليصبح من السهل عليها دخول مضمار العمل، وتؤسس في المعامل وفي البنايات الكبيرة التي تسكنها عدة عائلات، دور حضانة تعنى بالاطفال، وذلك لتصبح الامهات اكثر حرية، ويقل عمل المرأة في البيت بتأسيس المطابخ والمغاسل والمطاعم العامة. ولا تُجبَر المرأة على العمل مطلقاً، ولكنها تعطى من التسهيلات ما يجعل العمل بسيطاً بالنسبة اليها.

وتتحطم في النظام الاشتراكي كافة الحواجز التي تعزل بين مختلف القوميات. فليس هناك «عناصر مستعبدة» ولا قوميات رفيعة واخرى وضيعة، المجتمع لا يفرق في معاملته للافراد حسب قومياتهم وألوان بشرتهم، بل هو يساعد كافة القوميات على تنمية مواردها الاقتصادية، وترقية تقاليدها الفنية والادبية.

ولا تنحصر الديمقراطية في النظام الاشتراكي في ان ينتخب الشعب ممثليه في البرلمان كل خمس سنوات، ففي كل معمل وفي كل حي وفي كل ناحية من نواحي الحياة، يشترك الرجال والنساء في تعيين شكل حياتهم وتقرير مصير بلادهم. وهكذا ينغمر الناس اكثر فأكثر في مجال الحياة العامة ليتحملوا مسؤولية العناية بأنفسهم ومساعدة الآخرين. وهذه الديمقراطية هي كاملة وحقيقية اكثر من غيرها في أي مكان آخر.

وتتلاشى، في النظام الاشتراكي، الفروق بين المدينة والقرية. فيتعلم عمال القرى على استعمال المكائن، ويعملون على رفع مستوى مهارتهم الفنية الى درجة عمال المدن. وتُقَدَّم للقرى كافة التسهيلات التربوية والثقافية التي لم يكن لها وجود إلا في المدن.

وبكلمة واحدة، ان تغيرات كبيرة هائلة تحدث في ثقافة الرجال والنساء فيتسع افق تفكيرهم ويزدادون نضوجاً، ويرجع كل ذلك الى التغيرات في الظروف المادية التي

تأتي بها المرحلة الاشتراكية، فهؤلاء الرجال والنساء يصبحون جميعاً اناساً «راقين من كل ناحية، مدربين على كل شيء، قادرين على القيام بكل عمل».

وفوق كل هذا، فان حب الذات والتفكير الفردي اللذين غذتهما الرأسمالية سيندثران ليحل محلهما التفكير الاجتماعي الحقيقي والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع، فلا يصبح العمل، كما قال ماركس، «واسطة للعيش فحسب، بل يكون هو نفسه من اولى ضرورات الحياة». ولن تبقى ثمة حاجة في تلك المرحلة من المجتمع، المجتمع الشيوعي، الى محفزات تدفع الرجال والنساء على العمل، لان هؤلاء جميعاً تتملكهم فكرة واحدة، هي القيام بدورهم في تقدم المجتمع.

فهل يمكن اعتبار هذا المجتمع طوبائياً خيالياً؟ لا يمكن ان يعتبره طوبائياً إلا الذين لا يفهمون الأُسس التي أُشير اليها في الفصل الثاني. فليس للانسان صفات ثابتة وتفكير لا يتغير الى الأبد. فالشعور بالمسؤولية تجاه القبيلة كان عظيماً جداً في المجتمع القبلي البدائي، وهو ما زال واضحاً في المجتمعات القبلية الموجودة الآن في بعض البلدان. أما في المجتمعات التي تلت ذلك العصر، أي بعد انقسام المجتمع الى طبقات، فقد ذهب ذلك الشعور، ولكنه ظهر بشكل شعور معين من المسؤولية الاجتماعية الى اقصى درجاته، فقد أصبح المبدأ الاساسي للحياة في هذا المجتمع: «كل فرد يعمل لنفسه».

ولكننا نجد حتى في النظام الرأسمالي ما هو معروف بشعور «التضامن» بين العمال – وهو شعور بالمصالح المشتركة والمسؤوليات المشتركة. ولم يبتدع أحد هذه الفكرة ليضعها في رؤوس العمال، فهي قد نشأت من الظروف المادية لحياة الطبقة العاملة، فهم يحصلون على عيشهم بطريقة واحدة ويعملون سوية جنباً الى جنب. ولكننا نجد من الجهة الثانية، اناساً فرديين لا يحسون بأي شعور اجتماعي أو مسؤولية مشتركة، وهم الرأسماليون الذين يتوثبون لِإغتنام الفرص لأنفسهم والذين يكافحون من أجل البقاء بالقضاء بعضهم على بعض. ومن الطبيعي ان نرى أفكار الطبقة المسيطرة التي تقول بالتنافس والتنافر بدل التضامن والاتحاد، تحاول الانتشار بين العمال، وخاصة بين هؤلاء الذين يستميلهم أصحاب العمل اليهم

بمختلف المغريات والامتيازات. ولكن القاعدة الاساسية لتفكير أي طبقة (كشيء متميز عن الأفراد) هي ظروف حياتها المادية، أي الطريقة التي تحصل على عيشتها بواسطتها.

وينتج من هذا ان في الامكان تغيير تفكير الشعوب بتغيير ظروف حياتها المادية، وخير مثل على ذلك هو التغيير الذي حدث في تفكير الفلاح في الاتحاد السوفياتي. فكل من كتب عن الفلاح الروسي في عهد القيصرية كان يصف اهتمام هذا الفلاح بنفسه فقط وتمسكه بفرديته. وأجمع نقاد الثورة وأعدائها على ان ليس في الامكان اقناع الفلاح بالاشتراكية، وعلى ان الفلاحين هم الذين سيحطمون الثورة. والحقيقة التي لا غبار عليها ان الظروف القديمة لحياة هؤلاء الفلاحين جعلت تفكيرهم ضيقاً ومحدوداً فما كانوا ليُحمَلوا على الايمان بالاشتراكية بالجدل أو القوة. ولكن الذي لم يفهمه هؤلاء النقاد، وجميعهم غير ماركسيين، هو ان ايجاد مزرعة نموذجية ومحطة للساحبات بالقرب من الفلاحين، تجعلهم يرون بصورة عملية، ان في الامكان الحصول على غلة أجود وأحسن اذا كان الانتاج على نطاق واسع لا على نطاق فردي ضيق. وهكذا اقتنع هؤلاء الفلاحون باستعمال المكائن والاساليب التي لا يمكن العمل بها بدون توحيد مزارعهم الصغيرة والعمل بصورة مشتركة. فادى ذلك بدوره الى هدم تفكيرهم الانعزالي، وها هم الآن يعيشون على أُسس التعاون في الحياة، وقد أصبحوا نوعاً جديداً من الفلاحين – فهم فلاحون تعاونيون، يشعرون بالاشتراك في المسؤولية، وهذا تقدم كبير في طريق تكوين تفكير اجتماعي عند هؤلاء الفلاحين.

وينتج من هذا انه عندما يكون الاساس المادي في أي قطر من الاقطار هو النظام الاشتراكي في الانتاج والتوزيع، وعندما يحصل كل فرد من أفراد الشعب على عيشه عن طريق خدمة المجتمع بأجمعه، يظهر الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بصورة طبيعية، [ولا يكون ثمة حاجة الى اقناع الشعب بأن المبدأ الاجتماعي القائم

هو الصحيح][18]. فليست المسألة اذن، مسألة واجبات اخلاقية مجردة يجب ان تفرض نفسها على «الطبيعة الانسانية»، فالطبيعة الانسانية نفسها تتغير وتتبدل بالممارسة والعادة.

اننا لم نتطرق حتى الآن الى الحالة التي يشمل فيها النظام الاشتراكي أو الشيوعي العالم بأجمعه. ولكن ماركس، في بحوثه عن المجتمع الاشتراكي يوضح بأن وجود هذا النوع من المجتمع يضع حداً للحروب. فعندما يقوم الانتاج والتوزيع في أي بلد كان على الأسس الاشتراكية، ينعدم وجود أية جماعة ترغب في الاستيلاء على البلدان الأخرى. فالدولة الرأسمالية تستولي على الاقطار الاخرى المتأخرة نسبياً، لتوسع النظام الرأسمالي، بأن تيسر لنفسها مجالات جديدة مربحة تستثمر فيها جماعات رأس المال المالي أموالها، ولتحصل على تعهدات جديدة لمد السكك الحديدية وبناء أحواض السفن أو لتأسيس مشاريع جديدة لمنتجاتها. ولكن ليس من المعقول ان يقوم قطر اشتراكي متقدم صناعياً، بإحتلال أي قطر من الأقطار المتأخرة بالقوة والسلاح، لأن مثل هذا العمل يؤدي الى انخفاض مستوى معيشة هذا القطر الاشتراكي. فالمجتمعات الاشتراكية لا تثير الحروب لأن اخلاقها تقضي بعدم اثارة الحروب، بل لأنه ليس هناك ما تربحه هذه المجتمعات أو تربحه أية جماعة فيها من وراء اثارة الحروب.

ولهذا السبب نفسه، ليس لأية دولة اشتراكية مصلحة في اعاقة تقدم الاقطار الاخرى المتأخرة، بل ان من مصلحتها ان تتقدم هذه البلدان الاخرى في رفع مستوى صناعتها وثقافتها، لان ذلك يعود بالخير كل الخير على الاقطار الاشتراكية الاخرى، ولانه يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة في العالم كله، والى جعل الحياة

---

18 - المعترضين [ ] من الناسخ الالكتروني. الكلام المحصور بهذين المعترضين خاطئ بالمرة وغير صحيح لأن الرواسب الفكرية تبقى في عقول البشر فترة طويلة جداً بفعل طبيعة تكوين عقل الانسان واشتماله على جزء غير واعي (العقل الباطن). لذا يتحتم، لنجاح الاشتراكية والشيوعية، التوكيد على العمل الفكري بين صفوف الجماهير والتركيز عليه. ويعتبر الكوريون الشماليون ان السبب الرئيسي لإنهيار الشيوعية وفشل البناء الاشتراكي، هو؛ من بين اسباب اخرى؛ إهمال العمل الفكري وعدم قيام الاحزاب الشيوعية بـ "الثورة الفكرية". - ملاحظة الصوت الشيوعي.

في العالم أجمع، حياة غنية موفورة. فالاقطار الاشتراكية المتقدمة اقتصادياً ستعمل اذن، على مساعدة الاقطار المتأخرة في ان تنمو وتتقدم وهي لن تحاول ارجاعها الى الوراء أو استغلالها في أي حال من الأحوال.

ان المرء ليعجز، مهما سما خياله، عن ان يدرك التقدم الذي سيصيبه الانسان في نظام اشتراكي عالمي شامل كهذا، فستنتظم الحياة الاقتصادية في كل قطر وفق خطة مرسومة، وستوضع خطة عالمية تربط بين خطط الأقطار المختلفة، وستشترك الأقطار جميعاً في الإفادة من المخترعات والاكتشافات الجديدة، وستتبادل الاقطار ثمرات تفكيرها وثقافتها، فيكون باستطاعة الانسان حينذاك ان يخطو الى الأمام خطوات جبارة واسعة.

ولكن الى أين يتجه الانسان في سيره هذا؟ ان ماركس لم يحاول التنبؤ بمثل هذه الامور أبداً، لأن الظروف التي ستسود في ذلك الحين مجهولة غير معروفة فلا يحسن التنبؤ عما سيكون. ولكن الجلي الواضح هو ان اقامة النظام الشيوعي في كافة انحاء العالم سينهي فصلاً طويلاً في تاريخ الانسانية، ونقصد بذلك الانقسامات الطبقية والكفاح بين هذه الطبقات. فلن ينقسم المجتمع الشيوعي الجديد الى طبقات لأنه ليس في المجتمع المذكور ما يدعو الى مثل هذا الانقسام. فقد كان للانقسامات الطبقية في المجتمعات السابقة فائدة هي رفع انتاجها الواطئ بما جاءت به هذه الانقسامات من مُنَظِّمين ومُكتَشفين يملكون قوة انتاجية اكثر مما يملك غيرهم. وظلت هذه الانقسامات تقوم بمهمتها هذه، فساعدت في النظام الرأسمالي على تركيز الانتاج وعلى ادخال تحسينات واسعة النطاق في فنون الصناعة المختلفة.

ولكن اذا بلغ الانسان في تقدمه مرحلة يكفيه فيها ان يعمل في اليوم ساعتين فقط وذلك بما يتوفر له من امكانيات انتاجية هائلة، فلن تكون ثمة حاجة الى انقسامات طبقية، بل ان مثل هذه الانقسامات ستزول حتماً من المجتمع. وسيبدأ الانسان حينذاك في نضال جديد، نضال مع الطبيعة تكون الظروف فيه الى جانبه. وهو في هذا النضال، لن يحاول ان يكسب الطبيعة الى جانبه بالسحر، أو ان يأمن شرها وكوارثها بالدعوات. انه لن يتلمس طريقه في بحر من الحروب والنزاعات الطبقية،

بل سيكون واثقاً من نفسه، واثقاً من قوته ومن قدرته على أن يسيطر على قوى الطبيعة ويسير بالمجتمع الى الأمام. وهذا الانسان الذي وصفناه في هذه السطور هو الانسان في مجتمعه الشيوعي كما صوره لنا ماركس.

الفصل السابع

النظرة الماركسية للطبيعة

لقد مرت بنا الاشارة الى أن الماركسية تعتبر الانسان، وبالتالي المجتمع الانساني، جزءاً من الطبيعة، فيمكننا الوصول الى أصل الانسان اذن في تتبع تطور العالم. فقد نشأ الانسان من صور أخرى للحياة، وظهر الفكر والفعل المُدرِك في مجرى تطور هذه الصور. ومعنى ذلك ان المادة، وهي الوجود غير المُدرِك، وجِدَت قبل العقل، وهو الوجود المُدرِك. ولكن هذا يعني أيضاً ان المادة، وهي الوجود الخارجي، توجد مستقلة عن العقل. ان هذه النظرة الى الطبيعة تعرف بـ «المادية»[19].

أما النظرة المضادة للمادية، النظرة القائلة ان العالم الخارجي ليس حقيقياً، وانه ليس موجوداً إلا في العقل، أو في عقل كائن أعلى، فهي التي تُعرَف بـ "المثالية". وهنالك أشكال كثيرة للمثالية، ولكنها جميعاً تؤكد ان العقل البشري والإلهي على السواء، هو الوجود الاول، وان المادة، ان كان لها وجود، بأي وجه من الوجوه، فإنما هو وجود ثانوي.

ويصوغ انجلس نظرة الماركسيين بقوله: «ان وجهة النظر المادية نحو العالم هي تفسير الطبيعة على ما هي عليه دون ما تَحَفُّظ». فالعالم الخارجي، اذن، هو عالم

---

19 - المادة توجد مستقلة عن العقل: هذا صحيح تماماً ولا يجادل فيه أي مادي. لكن من الملائم هنا ان ننوه عن خطأ فادح في النظرية الماركسية – اللينينية الكلاسيكية، إلا وهو وضع علامة مساواة بين ما هو "المادي" و وما هو "الواقعي". ان كل ما هو مادي هو بالضرورة واقعي – وهذا ما يقول به كل من العلم والمادية الديالكتيكية الكلاسيكية. لكن ليس كل ما هو واقعي بالضرورة مادي – وهذا ما تدعي به، للأسف، الماركسية الكلاسيكية! فهي ترى ان كل ما هو موجود خارج العقل ومستقل عنه هو مادي! ف "المادي" و "الواقعي" كلاهما يوجد خارج العقل ومستقل عنه، لكن ليس كل ما هو "واقعي" بالضرورة "مادي". - ملاحظة الصوت الشيوعي.

حقيقي موجود سواء أدركناه [أو لم ندركه][20]. أما حركته وتطوره فلا يوجههما عقل أياً كان هذا العقل، بل هما يسيران وفق قوانين يمكن أن يكتشفها الانسان ويستخدمها لفائدته.

أما المثالية فهي ترى ان المادة، أو الوجود الخارجي، ليس لها سوى وجود ثانوي، لو كان وجودها هذا حقيقياً بأي وجه من الوجوه، ولذا فهي ترى اننا لا نستطيع ان ندرك حقيقة الوجود ولا أن نفهم «مسالك» العالم «الخفية».

ولكن لماذا كان النقاش بين المادية والمثالية مهماً؟ انه مهم لان القضية ليست قضية حدس وتخمين أو تفكير مجرد، بل هي قضية عملية لها أثرها في تصرف الانسان. فالانسان لا يرقب الطبيعة الخارجية فحسب، بل يغيرها ويغير نفسه معها.

ثم ان وجهة النظر المادية تعني أيضاً ان ما في عقول البشر، وما يدركه العقل، انما هو الوجود الخارجي، وان الافكار ليست سوى انعكاسات للوجود الخارجي، وذلك لا يعني بالطبع ان جميع الافكار حقيقية، أي أنها انطباعات صحيحة عن الواقع، ولكن التجربة الحقيقية للوجود هي التي تعطينا دليل الصحة أو الخطأ.

أما وجهة النظر المثالية فتؤمن بمبادئ تعتبرها صحيحة الى الأبد، ولا ترى من حاجة الى ملاءمتها مع الواقع. ومن الأمثلة على ذلك في الشؤون العامة مبدأ المسالمة المطلقة. فالذي يؤمن بهذا المبدأ يتجاهل العالم الواقعي حوله ولا يهمه ان القوة لا يمكن ان يؤمن شرها في الواقع بمجرد التمني، وان عدم مقاومتها يزيدها عدواناً ووحشية، كما تدل على ذلك تجارب الحياة في يومنا هذا. فالقاعدة الاساسية

---

20 - أو لم ندركه: هذا صحيح تماماً ويتفق مع وجهة نظر العلم. لكن هذا، في نفس الوقت، يتعارض مع تعريف لينين العظيم للمادة حيث يربطها بالاحساسات! فوفقاً لهذا التعريف؛ (*المادة مقولة فلسفية تدل على الواقع الموضوعي* ***المعطى للإنسان في احساساته*** *التي تنسخه، وتصوره، وتعكسه، بينما هو قائم بصورة مستقلة عن هذه الاحساسات* – التشديد بالخط العريض من الناسخ الالكتروني)؛ يكون الشيء مادياً فقط اذا كان معطى في الحواس! وهذا يؤدي الى نفي وجود أشياء مادية لا تدركها الحواس ولكن يمكن للعقل البشري ادراكها بالاعتماد على الاستقراء والتحليل العلميين! المعترضين [ ] من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

عند هذا المسالم هي النظرة المثالية الى العالم وإنكار الوجود الخارجي، وإن كان هذا المسالم لا يدرك بانه يحمل مثل هذه النظرة الفلسفية.

وعليه فان الماركسية تقيم جميع نظرياتها على التعليل المادي للعالم، ومن وجهة النظر هذه تختبر العالم وتحاول اكتشاف القوانين التي تسوده، والقوانين التي تسود حركة المجتمع الانساني الذي هو ليس إلا جزءاً من الوجود. وهي تمتحن جميع اكتشافاتها وجميع استنتاجاتها على محك الخبرة العملية فترفض أو تحور الاستنتاجات والنظريات التي لا تلائم الحقيقة والواقع.

ان هذه النظرة نحو العالم (وبضمنه المجتمع الانساني) تكشف لنا عن صفات عامة معينة، هي صفات واقعية لم يفرضها العقل، فان النظرة الماركسية علمية بجوهرها، مُستَمَدَّة من الواقع، وليست «نظاماً» ابتدعه مفكر بارع. فهي لهذا السبب لا تقتصر على ان ترى العالم مادياً، بل تجد فيه أيضاً خواص معينة تُعرَف «بالديالكتيكية». ان اصطلاح «المادية الديالكتيكية» الذي يصور النظرة الماركسية نحو العالم، يحسبه الكثيرون تعبيراً مبهماً، ولكنه في الواقع ليس مبهماً لانه انعكاس للعالم الواقعي. وفي امكاننا ان نفسر كلمة «ديالكتيكي» بأن نتكلم عن أشياء عادية معروفة لدى الجميع[21].

فأولاً - {قانون الالتحام العام بين الظواهر} ان الطبيعة، أو العالم وبضمنه المجتمع الانساني، لم تتكون من أشياء متمايزة مستقلة تمام الاستقلال عن بعضها البعض. وكل عالِم يعرف ذلك، ويجد صعوبة قصوى في تحديد التقديرات حتى لأهم العوامل التي قد تؤثر في الأشياء الخاصة التي يدرسها. ان الماء ماء، ولكن اذا زيدت حرارته الى درجة معينة (تختلف باختلاف الضغط الجوي) تحول الى بخار،

---

21 - في الأسطُر التالية يستعرض المؤلف قوانين الديالكتيك المادي الأربعة التي ذكرها ستالين العظيم في مؤلفه الخالد "المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية" – وهذا من الأسباب التي حثتنا على نسخ هذا الكراس للإنترنت. وقد ارتأينا، بغية زيادة الفائدة التعليمية من هذا الكتيب، أن نضع اسم القانون في بداية شرح كل قانوان من هذه القوانين. وقد وضعنا اسماء القوانين بين معترضين { } لكي نميزها بأنها مضافة على النص الأصلي لهذا الكرّاس. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

واذا انخفضت حرارته استحال ثلجاً. كما ان هناك عوامل اخرى تؤثر عليه. ويدرك كل شخص عامي أيضاً، اذا ما خبر الاشياء، انه لا يوجد شيء مستقل بذاته كل الاستقلال، وأن كل شيء يتأثر بالاشياء الاخرى.

وقد يبدو هذا الترابط بين الأشياء بديهياً الى درجة لا يظهر معها أي سبب لإلفات النظر اليه. ولكن الحقيقة هي ان الناس لا يدركون الترابط بين الاشياء دائماً، ولا يدركون أن ما هو حقيقي في ظروف معينة قد لا يكون حقيقياً في ظروف أخرى. وهم دائماً يطبقون أفكاراً تكونت في ظروف خاصة على ظروف أخرى تختلف عنها تمام الاختلاف. وخير مثل يمكن ان يُضرَب في هذا الصدد هو وجهة النظر حول حرية الكلام. ان حرية الكلام بصورة عامة تخدم الديمقراطية، وتفيد ارادة الشعب في الإعراب عن نفسها، ولذلك فهي مفيدة لتطور المجتمع. ولكن حرية الكلام للفاشية، المبدأ الذي يحاول قمع الديمقراطية، أمر يختلف كل الإختلاف، اذ انه يوقف تطور المجتمع. ومهما تكرر النداء بـ «حرية الكلام»، فان ما يَصِحُ عنه، في الظروف الاعتيادية، بالنسبة للأحزاب التي تهدف الى الديمقراطية لا يَصِح بالنسبة للأحزاب الفاشية التي تهدف الى تلويث الديمقراطية والقضاء عليها أخيراً.

وترى النظرة الديالكتيكية أيضاً {قانون الحركة والتطور نحو الأمام[22] في الطبيعة والمجتمع} **انه لا يوجد في العالم ما هو مستقر، بل ان كل شيء يتحرك ويتغير، فاما ان ينهض ويتطور أو ينحط ويندثر، كما يبرهن على ذلك العلم. فالأرض نفسها في تبدل مستمر، وهذا التبدل يكون اكثر وضوحاً في الكائنات الحية منه في**

---

22 - من الملائم هنا أن ننوه الى ان العلم أثبت ان التطور لا يحدث بخط مستقيم كما قال ستالين في كرّاسه "المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية"، ولا بشكل حلزوني كما يدعي قانون نفي النفي. بل ان التطور يسير بصورة *متعرجة*. وهو فوق ذلك ليس بإتجاه واحد نحو الأمام، بل هو كالتفاعل الكيميائي الإنعكاسي يحدث بإتجاهين: نحو الأمام ونحو الخلف، لكن الإتجاه *العام* للحركة والتطور يكون نحو الأمام. التفسير العلمي يعطينا تفسير لإمكانية حدوث ردّات اجتماعية بعد انتصار ثورات تقدمية. في حين ان التصور الماركسي الكلاسيكي للتطور لا يستطيع ان يفسر بصورة مقنعة وقوع مثل هذه الرِّدّات كسقوط ثورة أكتوبر ومعها الأممية الشيوعية وانبعاث الرأسمالية في دول المعسكر الاشتراكي السابقة التي كانت تبني الاشتراكية لعقود طويلة. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

الكائنات غير الحية. وعليه فمن الضروري لأي بحث علمي واقعي للوجود ان يلحظ هذا التبدل، وألا يُقَدِّر الأشياء كما لو كانت ثابتة باقية الى الأبد.

ولكن لماذا كان من الضروري ان نوضح هذه الصفة من صفات الوجود وهي بهذه البداهة والوضوح؟ لان الناس لا ينظرون عملياً الى الوجود والى المجتمع الإنساني، والى أفراده بصورة خاصة، بمثل هذه النظرة. ان الشخص الذي يسلم بالفكرة القائلة ان الانتاج بدافع الربح هو من صفات المجتمع الإنساني الثابتة، ولا يعتقد ان هذا الدافع جاء الى الوجود وتطور، وهو الآن في دور الانحطاط – ان مثل هذا الشخص لا يعمل بما تفرضه النظرة المادية الى الوجود، هذه النظرة التي وصفناها بانها بديهية. وفي الواقع ان الفكرة القائلة «كما كان سيكون» تجابهنا في كل مكان وهي عائق دائم لتطور الأفراد والمجتمع.

وهناك نقطة أخرى تبرز من الإدراك الواضح للفكرة القائلة ان كل شيء يتبدل ويتطور أو يندثر. ولما كان الأمر كذلك فمن الأهمية العملية القصوى ان نتبين الطور الذي بلغه أي شيء يهمنا أمره. ان الفلاح منتبه الى ذلك كل الانتباه عندما يشتري بقره، وهذا ما لا يغرب أيضاً عن ذهن من يشتري داراً. وفي الحقيقة لا يجهل أحد هذا القانون العام في الاشياء العملية البسيطة في الحياة. ولكن هذا القانون، لسوء الحظ، لا يقدر كل التقدير فيما يتعلق بأنظمة المجتمع البشري، ولا سيما فيما يتعلق بنظام الانتاج وبالأفكار التي ترافقه. وسنتناول هذه الناحية فيما بعد بشيء من التفصيل.

لقد ذكرنا ان الترابط بين الاشياء وان حقيقة كون الاشياء في تبدل دائم هما من صفات الوجود البديهية. وان الصفة الثالثة التي تنطوي عليها النظرة «الديالكتيكية» للوجود ليست بديهية كل هذه البداهة، وان كان من السهل تبين صحتها.

ان هذه الصفة هي {قانون الانتقال من التغيرات الكمية[23] الى التغيرات الكيفية}: **ان التطور الذي يجري على الأشياء ليس بسيطاً وممهداً، ولكنه يختل، في نقاط معينة، اختلالاً شديداً جداً. ان التطور البسيط الممهد قد يجري لوقت طويل جداً، يكون التبدل الوحيد خلاله هو ازدياد صفة خاصة في الأشياء. ولنضرب مَثَل الماء مرة أخرى، فبينما ترتفع درجة الحرارة فيه تزداد، وكذلك اذا خفضت درجة الحرارة يبقى الماء ماء، ولكن مقدار الحرارة فيه يتناقص.**

ولكنه في نقطة معينة من سير التغيير، في نقطة الغليان أو الإنجماد، يحدث اختلال فجائي فيبدِّل الماء خواصه كلية، ولا يعود ماء بل بخار أو ثلجاً، ان هذه الصفة من صفات الوجود تبدو أشد وضوحاً في الكيمياء حيث تؤدي زيادة أو نقصان عنصر معين الى تغيير النتيجة تغييراً كلياً.

وفي المجتمع الانساني تطرأ التبدلات التدريجية خلال مدة طويلة دون ان يطرأ أي تبدل أساسي على طابع المجتمع، ثم يقع خلل، فتحدث الثورة، ويتهدم شكل المجتمع القديم ويأتي الى الوجود شكل جديد يبدأ دورته الخاصة في التطور. وهكذا ففي المجتمع الاقطاعي، مجتمع يبدأ دورته الخاصة في التطور. وهكذا ففي المجتمع الاقطاعي، مجتمع الانتاج للاستهلاك المحلي، أدى بيع وشراء المنتوجات الفائضة الى انتاج الأشياء للسوق، وهكذا الى بواكير الرأسمالية. وكل ذلك كان دورة تطور تدريجية، ولكن الطبقة الرأسمالية الناشئة اصطدمت، عند حد معين، مع النظام الاقطاعي فقلبته وبدلت طابع الانتاج جملة، وحل المجتمع الرأسمالي محل الاقطاعية وبدأ يتطور تطوراً شديداً عنيفاً.

ان الطبقة الرابعة في الديالكتيك {قانون صراع الأضداد}[24] هي الفكرة المتعلقة بأسباب التطور، الذي هو تطور كوني شامل كما مر بنا. ان النظرة الديالكتيكية

---

23 - يؤخذ على هذا الكراس ان مؤلفه لم يتحدث بوضوح ومباشرة، في شرحه لهذا القانون، عن ان التغيرات الكيفية تنتج من تغيرات كمية تسبقها وتؤدي اليها سواء في الطبيعة او في الحياة الاجتماعية. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

24 - مما يؤخذ على ستالين انه شوه هذا القانون باسقاطه لـ «وحدة» الاضداد من هذا القانون. فالقانون الأصلي (الذي يقبله العلم الحديث) هو قانون "وحدة وصراع الأضداد". فالصراع ←

للأشياء ترينا انها – أي الأشياء – ليست بسيطة، ليست ذات طابع واحد تماماً، فكل شيء له وجهة الموجب ووجه السالب، وكل شيء يحمل في طياته خواص آخذخ بالتطور، تزداد غلبة، وخواص آخذة بالتلاشي، تقل غلبة. فهناك صفة دائبة التوسع، وأخرى تقاوم هذا التوسع. ان النزاع بين هذين الضدين، أو النضال الجديد للقضاء على سيطرة القديم ونضال القديم لمنع تطور الجديد، انما هو فحوى دورة التغير برمتها، تلك الدورة التي تنتهي اخيراً بالتحول العنيف.

وهذا ما يبدو بأجلى وضوح في المجتمع الانساني. ففي كل طور من أطوار التأريخ كانت توجد طبقات يتطور بعضها وينحط البعض الآخر. وهكذا كانت الحال في المجتمع الاقطاعي اذ كانت الرأسمالية جرثومة تتطور، وبتطورها كانت تزداد نزاعاً مع الاقطاعية. وهذا ما يصدق أيضاً في العهد الرأسمالي، اذ تكون الطبقة العاملة هي العامل الناشئ الجديد الذي «بيده المستقبل». وليس المجتمع الرأسمالي من نوع واحد، فكما يتطور الرأسماليون يتطور العمال، ويتطور النزاع بين هاتين الطبقتين. ان هذا النزاع، وهذا «التناقض» ضمن الرأسمالية، والصراعات الناجمة عن الانقسام الى طبقات، هي التي تؤدي أخيراً الى التحول العنيف، الى الثورة.

ويمكننا الآن ان نجمع مختلف الافكار التي يشتمل عليها تعبير «المادية الديالكتيكية». إنها النظرة القائلة ان الوجود قائم بصرف النظر عن إدراكنا إياه، وان هذا الوجود ليس أوصالاً منعزلة عن بعضها، بل متعلقة بعضها ببعض، وانها ليست مستقرة بل متحركة، تتطور وتندثر، وان هذه الحركة تدريجية الى حد معين يحصل

← هو الحالة العامة للأضداد، لكن "الوحدة" هي الحالة النسبية لها. ان انكار "وحدة" الأضداد، كما فعل ستالين، يؤدي الى انكار وجود التناقضات غير التناحرية واعتبار كل التناقضات تناحرية بالضرورة، وهذا ما قاد ستالين الى اخطاء رهيبة في ممارسته السياسية. فقيام ستالين بتصفية الألوف – لا بل الملايين – من الشيوعيين المخلصين والمواطنين السوفياتيين الصالحين بالتزامن مع قيامه بإنزال العقاب العادل بأعداء الثورة هو بالضبط ناتج عن عدم تميزه بين التناقضات التناحرية (كالتناقضات بين الثورة والثورة المضادة، بيننا وبين الأعداء الطبقيين) *وغير التناحرية* (كإختلاف آخرين معنا في الآراء نتيجة تبنيهم وجهات نظر أخرى غير معادية للثورة). *فالتناقضات غير التناحرية يجب أن تنتهي بإفناء احد الضدين للآخر وتدميره.* - ملاحظة الصوت الشيوعي.

عنده تحول شديد، ويظهر شيء جديد، وان التطور يحدث من جراء التناقض الذاتي، والتحول الشديد هو انتصار العامل الناشئ الجديد على العامل المندثر.

ان هذه النظرة نحو العالم، بما فيه المجتمع الانساني، هي التي تميز الماركسية تمييزاً قاطعاً عن جميع النظرات الأخرى نحو الوجود. والمادية الديالكتيكية بالطبع ليست شيئاً منفصلاً عن الواقع – ليست وجهة نظر أُبتُدِعَت إبتداعاً لينطبق عليها العالم لا لتنطبق هي عليه، بل انها، على عكس ذلك، تمثل العالم أدق تمثيل، وانها مستمدَّة من معارف الانسان وخبرته التي حصل عليها بمرور الزمن، انها في عقل ماركسي لأنها في العالم الخارجي أيضاً، انها «الصورة الواقعية للأشياء».

ان الاكتشافات العلمية تبرهن على صحة هذه النظرية. فالعلماء الذين ينظرون الى الطبيعة من وجهة النظر الديالكتيكية يجدون انها تكشف عن حقائق جديدة، وتعلل أشياء كانت تبدو غير قابلة التعليل. ولكن وجهة النظر المادية الديالكتيكية ذات أهمية عظمى بالنسبة للمجتمع الانساني في المرحلة الحاضرة من تطور الانسان.

ان الأمثلة المتقدمة في بداية هذا الفصل تفيد في اظهار الفرق بين وجهتي النظر الماركسية وغير الماركسية، بما يتعلق بتطور المجتمع والأفكار التي تنبثق من هذا التطور. وهنالك أمثلة أخرى في غير هذا الفصل. ولكن مسألة طبيعة الوجود تحتل من الأهمية العملية في حياة الناس وأعمالهم ما يجعلها جديرة بالدرس عن كثب.

ذكرنا فيما تقدم ان وجهة النظر المادية تعني ان المادة، أو الوجود الخارجي، هو الوجود الأولي، والعقل هو وجود ثانوي ينشأ على أساس المادة. ويترتب على ذلك ان الوجود المادي للانسان، وبالتالي الوسائل التي يُحفَظ بها هذا الوجود، تأتي قبل الأفكار التي يكونها الانسان عن حياته وطرائق معيشته. وبعبارة أخرى، نقول: ان الاختبار والممارسة يأتيان قبل النظرية. فالانسان كان يحصل على معيشته قبل ان تتكون لديه أفكار عن ذلك بوقت طويل. ولكن هذه الأفكار، ما أن تكونت لديه حتى جمع بينها وبين العمل والاختبار، أي ان النظرية والعمل قد ساراً جنباً الى جنب ولم يكن الأمر كذلك في الأطوار الاولى فحسب، بل في جميع الأطوار أيضاً. فالطرق

العملية التي يحصل الناس بواسطتها على عيشهم هي الأساس الذي تقوم عليه أفكارهم. وتنبثق أفكارهم السياسية من نفس هذه الجذور. وتتكون نظمهم السياسية خلال محاولتهم المحافظة على نظام انتاجهم، وليس على أساس المبادئ المجردة مطلقاً. ان نُظُم كل عصر وأفكاره هي انعكاس لنظام الانتاج السائد في ذلك العصر، وليس لها وجود وتاريخ مستقلان، أي انها لا تتطور من نفسها ولكنها تتطور عندما يتبدَّل النظام المادي للانتاج، فيحل عرف جديد محل العرف القديم، وتنبثق عنه أفكار جديدة.

ولكن الأفكار والنظم القديمة تتشبث بالبقاء الى جانب الأفكار والنُظُم الجديدة. فالأفكار التي تطورت عن نظام الانتاج الاقطاعي، كاحترام الملك والأشراف، لا تزال تلعب دوراً هاماً في بريطانيا الرأسمالية. وهنالك أفكار قد تطورت عن نظام الانتاج الرأسمالي، بعضها تحوير لأفكار قديمة، ومنها احترام الغني بصرف النظر عن نسبه. ثم هنالك الأفكار الاشتراكية المستمدة بجوهرها من حقيقة كون الانتاج في ظل الرأسمالية يزداد طابعه [الاجتماعي][25] باطراد، ويزداد ترابطاً وتعلقاً بين أجزائه. ان هذه الاشكال الثلاثة من التفكير شائعة في مجتمع اليوم، ولكن لا يوجد بينها ما يظل الى الأبد صحيحاً ومنطبقاً على الواقع كل الانطباق.

ولا يترتب على ذلك ان الماركسية تراها كلها متساوية في عدم انطباقها على الواقع الحاضر، بل ان الماركسية، على عكس ذلك، ترى ان الأفكار الاقطاعية قد أصبحت في حكم الماضي (لأنها لا تمثل من النظام الرأسمالي الحاضر شيئاً)، وان الأفكار الرأسمالية هي في دور التلاشي (لأن النظام الرأسمالي هو الآن في دوره الأخير)، وان الأفكار الاشتراكية تزداد انطباقاً على الواقع (كلما خطا المجتمع خطوة جديدة نحو الاشتراكية، وهي ستنطبق على الواقع تماماً عندما يتم تحول هذا المجتمع الى الاشتراكية). ويمكننا القول ان الأفكار الاشتراكية قد انطبقت على

---

25 - الكلمة الموضوعة بين المعترضين [ ] لم ترد في النسخة الورقية لهذا النص. وقد قدَّرناها من سياق الكلام وأضفناها ليستقيم المعنى. المعترضين [ ] من الناسخ الالكتروني. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

الواقع فعلاً منذ تشرين الثاني 1917 عندما أصبح بالامكان تجربتها بصورة عملية، فقد ظهر عندئذ ان الفكرة الرئيسية القائلة بامكان تنظيم عملية الانتاج الحديث المعقدة الواسعة، وتوجيهها للنفع لا للربح هي فكرة صحيحة ثبتت صحتها بالعمل. وقد دلت التجربة أيضاً على ان هذا النظام الجديد يؤدي الى زيادة هائلة في الانتاج. والى محو الأزمات، والى ارتفاع مستمر في مستوى معيشة الشعب. وبعبارة أخرى، ان الأفكار الاشتراكية التي استنتجها ماركس علمياً من الحقائق الملحوظة في التطور الاقتصادي والاجتماعي قد أصبحت حقيقة واقعة بعد ان كانت فرضية علمية فقط.

ان العمل الواعي الذي قام به الحزب الشيوعي الروسي، الماركسي النظرة، قد حقق اسقاط النظام القديم وتأسيس النظام الجديد. ومن ذلك الحين أَخَذَ الشعب الروسي، واكثريته ليست ماركسية، يطبق النظام الجديد ليصبح اشتراكياً بالعمل. وعلى هذا الأساس، أدى العمل التثقيفي الواعي، الذي قام به الاشتراكيون النظريون، ثمرته بسرعة، وأخذت الثقافة الماركسية تغير من وجهة نظر الشعب بأسره تغييراً سريعاً بعد ان اقترنت بالتطبيق العملي.

وينبغي ان نوضح ان الماركسية لا تزعم لنظرتها الى العالم – المادية الديالكتيكية – أكثر من انها تساعد الباحث في جميع حقول العلم على تبين الحقائق وتفهمها. وهي لا تحدثنا بشيء عن التفاصيل التي يجب ان تكون موضع درس خاص في كل حقل من الحقول. ان الماركسية لا تنكر ان نصيباً جسيماً من الحقيقة العلمية يمكن استحصاله على أساس دراسة الحقائق منعزلة، ولكنها تقول بأن هذه الحقائق، اذا ما بحثت في علاقتها ببعضها، في تطورها، في تحولها من الكم الى الكيف، في تناقضها الداخلي، فان الحقيقة العلمية المنبثقة من دراسة كهذه لهي على وجه الاطلاق اكثر قيمة واكثر صدقاً.

ويَصدُق ذلك في علم الاجتماع بصورة خاصة. فدراسة الأفراد، بل المجتمعات في مكان وزمن معينين، لا تؤدي إلا الى نتائج ذات قيمة جد محدودة. ولا يمكن تطبيق هذه النتائج على مجتمع آخر، ولا على هذا المجتمع نفسه في زمن آخر. ومما يجعل للدراسة الماركسية للمجتمع قيمتها الخاصة إنها لا تتناول المجتمع كما

هو عليه الآن – وهذا ضروري بالطبع – فحسب، بل تأخذ بنظر الاعتبار أيضاً ماضيه والمستقبل الذي يسير اليه من جراء تناقضاته الداخلية. فالماركسية تتيح للناس المجال لأن يجعلوا أعمالهم منطبقة على التطور متلائمة معه، هذا التطور الذي قال عنه ماركس انه حركة «تجري أمام اعيننا» لو كبدنا انفسنا عناء النظر. انها ترشدنا في اعمالنا بما لا يمكن ان ترشدنا به المبادئ والأفكار المجردة، هذه المبادئ والأفكار التي لا تمثل في الواقع سوى وجهة نظر الماضي الجامدة.

الفصل الثامن

دليل للعمل

كتب ماركس في أحد مؤلفاته الأولى يقول: «ان الفلاسفة لم يفعلوا غير ان فسروا العالم بطرق عديدة، ولكن المهم هو تغيير هذا العالم» وكان ماركس يرى ان هذه هي النقطة الجوهرية في نظرته نحو العالم. فالماركسية ليست علماً من العلوم الاكاديمية، انما هي المعرفة التي يفيد منها الانسان في تغيير العالم. ولا يكفي ان نعلم بان الرأسمالية ان هي إلا مرحلة زائلة تعقبها الاشتراكية، اذ من الواضح إن هذا الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يمكن ان يتم بنفسه نتيجة للتغيرات الاقتصادية المحضة. فمهما يحدث من أزمات، ومهما تقاس البشرية من مساوئ النظام الرأسمالي، فليس هناك درجة معينة تبلغها الرأسمالية فتتحول عندها الى الاشتراكية – كما يتحول الماء الى جليد عندما تنخفض درجته الى 32 فهرنهايت، فالمجتمع لا ينتقل من نظام الى آخر إلا بنتيجة عمل الانسان، والماركسية تعطي الانسان من المعرفة، ومن أساليب العمل، ما يوصله الى غايته تلك.

لقد سبق ان أوضحنا النقاط الرئيسية في العمل من أجل انهاء النظام الرأسمالي وتمهيد الطريق أمام الاشتراكية، فقلنا ان ماركس يرى ان الطبقة العاملة هي التي تقوم بهذا العمل مستخدمة في ذلك «وسائل القوة» ضد القوة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة للحيلولة دون أي تغيير يتناول امتيازاتها الاقتصادية والسياسية. وقد استنتج ماركس هذا القانون العام من التجارب العملية التي خاضتها الطبقة العاملة. فمن ثورتي 1848 و1871، تمكن ماركس من ان يخلص الى نتائج معينة حول طابع نضال الطبقة العاملة وشكل الحكومة التي تقيمها هذه الطبقة بعد أخذها السلطة بيدها. ولكن المسألة أوسع من هذا كله. انها مسألة كيفية تهيؤ الطبقة العاملة للنضال النهائي.

وقد كان ماركس يعمل باستمرار للتوصل الى نتيجة في هذا الموضوع، لا بطرق نظرية مجردة، بل بطرق جد عملية، وذلك بمساهمته في بناء مختلف أنواع منظمات الطبقة العاملة، تلك المنظمات التي كان يرى فيها عماد العمل المقبل. فالبيان الشيوعي المشهور لسنة 1848 لم يكن غير بيان العصبة الشيوعية التي ساهم ماركس في أعمالها بصورة فعالة لسنوات عديدة. وفي سنة 1864 بذل ماركس جهوداً كبيرة في تأسيس «جمعية الطبقة العاملة الأممية» التي عُرِفَت بعدئذ بالأممية الاولى. وكان ماركس أيضاً على اتصال دائم بحركة الطبقة العاملة البريطانية في ذلك الحين، كما انه كان على اتصال دائم بمختلف حركات الطبقة العاملة في الاقطار الاخرى.

ولم يكن في ذلك العهد غير قسم ضئيل جداً من الطبقة العاملة، مُنَظماً في النقابات أو مشترِكاً في الجمعيات التعاونية. ولم يكن للطبقة العاملة في أي قطر من الأقطار عندئذ حزب سياسي واسع أو ذو نفوذ.

ولم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة، ففي كثير من الاقطار الاوربية لم تكن الطبقة العاملة نفسها قد تألفت بصورة واضحة. وكانت الصناعة الرأسمالية في كل مكان، عدا بريطانيا، ما تزال في مراحلها الاولى. وكانت الطبقة الرأسمالية الناشئة تحاول أن تعزز وضعها تجاه بقايا الارستقراطية الاقطاعية. وهكذا فقد كان من اللازم ان يكون تأليف حزب الطبقة العاملة وطبيعة عمل هذا الحزب في كل قطر متلائمين مع المرحلة التي بلغها تطور ذلك القطر.

وقد اشترك ماركس واتباعه من الاشتراكيين في الكفاح ضد الاوتوقراطية في سلسلة ثورات 1848، وحارب أنجلس في صفوف الجيش الألماني الديمقراطي ضد قوات ملك بروسيا. ومع ذلك فان البيان الشيوعي الذي يشدد على ضرورة قيام المجتمع الاشتراكي، وضرورة ثورة الطبقة العاملة لبلوغ هذا المجتمع، كان قد صدر في أوائل سنة 1848. وقد يكون من الصعب على هؤلاء الذين لا يرون في الماركسية إلا سلسلة من العقائد الجامدة، ان يروا كيف يوفق ماركس وأنجلس بين نظريتهما عن ثورة الطبقة العاملة وبين اشتراكهما في نضال ديمقراطي يقوم بالدور

الرئيسي فيه الرأسماليون واقسام مختلفة من البرجوازيين الصغار والطبقة الوسطى. ولكن فات هؤلاء ان مثل هذا النضال لم يكن ليهدف الى أقامة الاشتراكية، بل لتحقيق شكل ما من الديمقراطية البرلمانية.

وقد كانت هذه القضية واضحة جلية بالنسبة الى ماركس، فلم تكن الطبقة العاملة في تلك المرحلة من التطور التاريخي على أهبة تامة للقيام بدورها التاريخي، فكل ما كان بمستطاعها هو تعجيل سير هذا التطور بتمهيدها الطريق أمام تقدمه، وللقيام بذلك كان عليها ان تحالف أقساماً أخرى من الشعب، اقساماً يهمها هي أيضاً، ازاحة العقبات الاوتوقراطية الاقطاعية عن الطريق. ثم تأتي المرحلة الثانية، مرحلة التقدم الرأسمالي وتقدم الطبقة العاملة نفسها. وتعتمد سرعة أو تأخر تحقيق هذه المرحلة على درجة النجاح الذي يصيبه الكفاح ضد الاوتوقراطية الاقطاعية. فأول ما يجب ان تهدف اليه الطبقة العاملة اذن، هو تحطيم الاوتوقراطية وتحقيق الديمقراطية البرلمانية التي تساعد العمال على تقوية منظماتهم وتوسيع مفاهيمهم للهدف النهائي.

وتختلف هذه الاهداف المباشرة العاملة في البلدان التي سبق ان تحققت فيها الديمقراطية البرلمانية كبريطانيا مثلاً. ولكن الطبقة العاملة لم تكن في مثل هذه الاقطار أيضاً، لتهدف الى الاستيلاء على الحكم مباشرة، لانها لم تكن قد تهيأت لذلك بعد. فلم يكن للطبقة العاملة في بريطانيا آنذاك حزب سياسي، بل كانت هناك جماعات صغيرة من الاشتراكيين، وكان العمال بصورة عامة ما يزالون على صلة وثيقة بحزب الاحرار. وهكذا فقد كانت الخطوة الاولى أمام الطبقة العاملة البريطانية هي تأسيس حزبها السياسي الذي يفصل نفسه عن حزب الاحرار ليتقدم بمنهاج اشتراكي، وليقوم في الوقت نفسه، بمساعدة الطبقة العاملة في كفاحها في الحقل الصناعي والاجتماعي والسياسي.

وقد اعتبر ماركس تأسيس حزب سياسي للطبقة العاملة أهم خطوة في بدء النضال ضد الرأسمالية من أجل التواصل الى الحكم. ولا تنحصر القضية في ايجاد منظمة سياسية، فمن المهم أيضاً ان تكون سياسة هذا الحزب سياسة «ماركسية» – أي انها يجب ان تستند الى النظرة الماركسية نحو العالم، ويجب ان تقوم على

تفهم الدور الذي يلعبه الكفاح الطبقي في التاريخ، ويجب ان ترى في كل كفاح تمهيداً للكفاح النهائي الذي يحقق الاشتراكية.

لقد لعب ماركس وأنجلس دوراً هاماً في تعيين سياسة الاحزاب التي تألفت في أيامها. ولكن مجرى الحوادث جعل من العسير على العمال في أي قطر كان ان يمضوا الى ما هو أبعد من الادوار التنظيمية الاولية في كفاحهم ضد الرأسمالية، عدا كومون باريس الذي لم يعمر طويلاً، والذي لم يكن يقوده ويوجهه حزب موحد للطبقة العاملة. وقد ظلت الحال كذلك حتى بداية هذا القرن عندما ظهرت الشركات الاحتكارية بنطاق واسع وحلت مرحلة الامبريالزم التي مر معنا وصفها في الفصل الرابع، فأدى كل ذلك الى تعجيل تقدم الطبقة العاملة وظهور مرحلة جديدة من التنافس الاستعماري والكفاح الطبقي.

ان هذه التطورات الجديدة لم تغير من أسس الماركسية ولم تجعل منها نظرية قديمة بالية، ولكن ظهور هذه المرحلة في تطور الرأسمالية، والتغير الذي طرأ على العلاقات بين العمال والرأسماليين، قد تطلب استحداث تغيير وتحسين في الخطط الستراتيجية والتكتيكية للكفاح الطبقي عما كانت عليه في عهد ماركس وأنجلس. **وقد قام لينين بهذا الدور فطبق الماركسية على عهد الامبريالزم والثورة.**

وليس في الإمكان ان نذكر هنا إلا الشيء القليل من الآراء الرئيسية التي طورها لينين بهذا الشكل، وقد تكون من أهم هذه الآراء بالنسبة الى زمننا هذا هي قضية حلفاء الطبقة العاملة، والديمقراطية البرلمانية، ومشكلة الحرب.

وقد سبق ان أوضحنا بأن ماركس كان يشدد دائماً على ان الطبقة التي تقوم بقلب طبقة حاكمة سابقة انما هي تقوم بذلك العمل بالاشتراك مع أقسام أخرى من الشعب. فقد عاضد الفلاحون والطبقة الوسطى والطبقة العاملة الناشئة، الرأسماليين في عملهم لقلب سلطان الاوتوقراطية الاقطاعية[26]. فكيف ستكون طبيعة هذا التحالف عندما يحين الوقت لقلب الطبقة الرأسمالية؟

---

26 - في جبهة وطنية موحدة.

انه لمما يناقض النظرة الماركسية بأجمعها ان نفكر بايجاد قانون ثابت يمكن ان يطبق في كل قطر وفي كل زمان. فمن أهم النظريات الماركسية الرئيسية هو تداخل الاشياء واعتمادها بعضها على الآخر. فالطبقة العاملة، كأي شيء آخر في هذا الوجود، لا تعيش في الفراغ، بل هي محاطة بعالم حقيقي خاص، عالم يقوم فيه تجمع معين لطبقات أخرى ولأقسام أخرى من هذه الطبقات، وهو تجمع يختلف بإختلاف الزمان والمكان.

ولنأخذ، على سبيل المثال، روسيا القيصرية حتى ثورة آذار 1917، فقد كانت الطبقة العاملة القليلة العدد محاطة بجماعات كبيرة واسعة من الفلاحين وأقسام أخرى من الطبقة الوسطى، كأصحاب المخازن والحرفيين الصغار والمثقفين المهنيين . . . الخ. وكان هؤلاء جميعاً يريدون التحرر من الحكم الاوتوقراطي، وكان الفلاحون يريدون توسيع أراضيهم. ولهذا فقد كان بإمكان «البولشفيك» – وهم الأغلبية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذين كان يتزعمهم لينين – أن يؤلفوا تحالفاً شاملاً مع جميع الفلاحين بما فيهم الاغنياء نسبياً والفقراء. وتمكنوا بهذا الاتحاد بين القوتين، وبالحركات المعادية للقيصرية التي كانت تقوم في المدينة والقرية على السواء، من أن يسقطوا القيصرية في ثورة آذار 1917. وقد تشكلت بعد هذه الثورة «حكومة مؤقتة» من الطبقة الرأسمالية، وحدثت في الوقت نفسه تغيرات في العلاقات بين العمال والفلاحين. فقد كانت القيصرية العدو الرئيسي للطبقة العاملة والفلاحين، ولكن هذه القيصرية قد ذهبت الآن وإندَثَرَت، وأصبح العدو الرئيسي للطبقة العاملة هم الذين يعيقون تقدم العمال، هم الرأسماليون المتمثلون في «الحكومة المؤقتة». أما الفلاحون، فلم يكن جميعهم يعتَبِرون هذه الحكومة عدوة لهم فقد كان – الكولاك – وهم الفلاحون الأغنياء نسبياً، الذين كانوا يستخدمون الزُّرّاع بإجور، والذين كانوا يتاجرون ويضاربون، يرون في الحكومة المؤقتة حكومتهم الخاصة. ولهذا، فلم يعد بإمكان الطبقة العاملة، في تلك المرحلة، ان تحالف الفلاحين جميعاً، وانما الفلاحين الفقراء والزراع الاجراء الذين لا يملكون أرضاً، وهذا التحالف هو الذي أنجز ثورة أكتوبر 1917 في المدينة والقرية معاً.

وهكذا نجد بأن قيام ثورة آذار 1917 وتبلور ثورة اوكتوبر لم يكونا ممكنين دون التحالف الاول – التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين كافة.

فالقانون العام لتحالف الطبقة العاملة مع أقسام أخرى من الشعب ضد العدو الرئيسي – الطبقة التي تحاول عرقلة التقدم – يكون مفيداً دائماً. إلا أنه من الضروري، عند تطبيق هذا القانون على بلد معين، أن تُحَلَّل جميع القوى الطبقية في ذلك البلد (وقد تحتاج في ظروف معينة الى تحليل القوى في البلدان الاخرى أيضاً، أي أخذ ميزان القوى في العالم بنظر الإعتبار، كما كانت الحالة في قضية اسبانيا)، وذلك لنتبين بدقة العدو الرئيسي كما وصفناه آنفاً، ومتى ما تعين العدو الرئيسي تصبح المسألة مسألة التفتيش عن جماعات أخرى – بالاضافة الى الطبقة العاملة – تريد ازاحة هذا العدو المشترك عن الطريق. وعند الانتهاء من هذا التحليل، يصبح من السهل رسم السياسة التي يمكن ان تجمع اكثر ما يمكن من أقسام الشعب للعمل ضد العدو الرئيسي.

لقد تبين لنا فيما سبق ان ظهور مرحلة الاحتكار الرأسمالي يؤدي الى تركز القوى الاقتصادية (والقوى السياسية أيضاً) في ايدي جماعات ضيقة من الأثرياء في الأقطار الصناعية المتقدمة. وهذا لا يعني فقط بأن النزاع بين الرأسماليين والطبقة العاملة سيشتد، بل يعني أيضاً بأن خلافات هامة قد حدثت في صفوف الطبقة الرأسمالية نفسها. واذا كانت الطبقة الرأسمالية تضم دائماً جماعات متفاوتة في الغنى، ان مثل هذا التفاوت يشتد في مرحلة الامبريالزم فتصبح الشقة واسعة جداً بين كتل الرأسمال المالي وبين الرأسماليين العاديين الذين هم دونهم ثروة وغنى، اذ أن مصلحة جماعات رأس المال المالي هي في توسيع احتكاراتها، وفي السيطرة على أراضي جديدة، وفي تعاملها مع جماعات رأس المال المالي المزاحمة لها في الأقطار الاخرى (سواء أكان ذلك بتقسيم الاسواق أو بتحديد الأسعار أو بفرض التعاريف الكمركية العالية أو حتى بالحرب)، ان مصالح هذه الجماعات تتصادم بصورة مباشرة مع مصالح من هم دونهم من الرأسماليين، اذ ان هؤلاء الأخيرين يشعرون بأن هذه الاحتكارات أصبحت تهدد كيانهم ووجودهم. وهكذا فانهم بصورة

فردية أو اجماعية، يرون في تقدم وتوسع الاحتكارات، الخطر الرئيسي الذي يهددهم. ثم ان هؤلاء الرأسماليين الصغار، وأفراد الطبقات الوسطى يزيد إدراكهم اكثر فأكثر لحقيقة كون الاحتكاريين عدوهم الرئيسي المباشر عندما يتحول هؤلاء، أي الاحتكاريين، الى الفاشية، وعندما يستحوذون بصورة مكشوفة على جميع التنظيمات السياسية والاقتصادية في البلاد، فيزداد الضغط شدة على الطبقات الوسطى من الشعب فتجد نفسها في حيرة من أمرها، عاجزة عن القيام بأي عمل.

ولا يغير من التحليل الاقتصادي شيئاً التزام الرأسماليين الصغار والطبقة الوسطى جانب الفاشيين أول الأمر، أي جانب الرأسماليين الاحتكاريين، كما حدث في المانيا مثلاً[27]. فان ذلك يعني، من الناحية الاولى، ان الدعاية الفاشية، وبضمنها الدعاية ضد اليهود، قد نجحت في التمويه على أعين صغار الرأسماليين وفي صرف انظارهم عن عدوهم الرئيسي، وهو يعني من الناحية الثانية، بأن هذه الدعاية قد نجحت في عملها هذا لأن حركة الطبقة العاملة لم تكن موحدة، أي انها كانت عاجزة عن مهاجمة العدو الرئيسي بطريقة واضحة بحيث ينجذب الى جانبها الرأسماليون الصغار والطبقة الوسطى.

وبالرغم من هذه الموجات المتكررة من الدعاية ضد اليهود، فان جماعات رأس المال المالي في المانيا (وفي ايطاليا) أصبحت تلاقي صعوبة متزايدة في كسب ثقة الرأسماليين الصغار والطبقة الوسطى، فالعوامل الاقتصادية لا يمكن ان تغطيها وتخفيها الأقنعة والإدعاءات. وهكذا فقد عاد بإمكان الطبقة العاملة في البلدان الفاشية، بل أصبح من الضروري لها، ان تتحالف مع الرأسماليين الصغار والطبقة الوسطى لدحر العدو الرئيسي، وان جاء هذا التحالف في مرحلة جد متأخرة.

---

27 - هنا يردد المؤلف نفس الكلام الفارغ الذي ادعت به نظرية ستالين والكومنترن الخاطئة حول كون الفاشية حركة تمثل طبقة الرأسماليين الاحتكاريين (البرجوازية الكبيرة). في حين إن الفاشية، في كل مكان – سواء في المانيا او ايطاليا او اسبانيا او العراق او اندونيسيا . . . الخ، تمثل الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة)، حيث إن هذه الطبقة هي التي أسست الفاشية وقادتها حتى النهاية (وليس في اول الأمر كما يدعي المؤلف)، كرد فعل لها على تصدع النظام الرأسمالي وتنامي قوة الطبقة العاملة وطليعتها: الحركة الشيوعية الثورية واحزابها البلشفية الصاعدة. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

ويمكننا ان نتخذ من الصين مثالاً لنوضح تحليل الماركسية بما يتعلق بالبلدان شبه المُستعمَرَة. ففي سنة 1926 تقدمت حركة الطبقة العاملة، بتحالفها مع حزب الكومنتانغ الذي يمثل أصحاب الأراضي الوطنيين والرأسماليين، الى شمال «كانتون» وهدفها توحيد الصين ضد المُستعمِرين الأجانب. ولكن حزب الكومنتانغ، بقيادة جان كاي شيك، فسخ هذا التحالف في سنة 1927 وإتجه ضد الطبقة العاملة. وظل خلال عشر سنوات، يشن الهجوم بعد الهجوم على العمال والفلاحين في المناطق «الحمراء» فلم يكن من الطبقة العاملة خلال هذه المدة إلا ان تحارب من أجل بقائها. ولكن عندما هاجم اليابانيون الصين، أدرك العمال والفلاحون – بقيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي عرف كيف يدرس الاشياء على ضوء الماركسية – بأن وضعاً جديداً قد ظهر الى الوجود، فلم يعد العدو الرئيسي الآن، أصحاب الأراضي أو الرأسماليين الصينيين، ولا الجماعات الاستعمارية من الانكليز والامريكان والفرنسيين. فقد أصبح العدو الرئيسي، العدو الذي يهدد تقدم الطبقة العاملة، هم الغزاة اليابانيون. وكان توحيد جميع أقسام الشعب الصيني في صف واحد ضد هذا العدو الرئيسي أمراً ممكن التحقيق، وقد أدت هذه السياسة، عند تطبيقها، الى نتائج لم يكن ليتوقعها اليابانيون. ولكن لو نظر الى تلك الحالة بغير النظرة الماركسية لتَطَلَّب الأمر معاداة جان كاي شيك والكومنتانغ لمجرد انهما لا يمثلان، ولا يمكن أن يمثلا، مصالح الطبقة العاملة بصورة عامة، ولكن جان كاي شيك والكومنتانغ كان بإمكانهما أن يمثلا مصلحة الطبقة العاملة، وقد مثلاها فعلاً، ذلك لان مصلحة الطبقة العاملة كانت في تحرير الصين من الغزاة وهي مصلحة جان كاي شيك وحزبه أيضاً. ومن هذا يتضح لنا بأن ليس في الإمكان اقامة أي تحالف حقيقي إلا في الحالات التي تتفق فيها مصالح الطبقة العاملة مع مصالح الأقسام الاخرى من الشعب. ولا يعني هذا التحالف بأن العمال أو حلفاءهم يجب أن يتنازعوا عن مصالحهم الخاصة، أو ان يخدعوا العناصر الاخرى التي يدخلون معها في تحالف أو جبهة موحدة، وذلك بتمويه أهدافهم الحقيقية واخفائها، لان ذلك اسلوب خاص بالفاشية. فأساس التحالف الطبقي هو اتفاق المصالح بين العناصر

المشتركة فيه، في زمن معين وظروف معينة، وهذا هو الذي جمع العمال والفلاحين والطبقة الوسطى والرأسماليين الصغار والعناصر الوطنية في أسبانيا في جبهة واحدة ضد الملاكين الكبار وأصحاب البنوك والغزاة الاجانب.

وغالباً ما تحدث اختلافات حول تعريف «الطبقة الوسطى»، فهذا التعبير يطلق بصورة عامة على طبقة من المجتمع غير واضحة في خواصها وميزاتها. أما الماركسية فتعتبر هذه الطبقة كجماعة لها صفاتها الاقتصادية الخاصة، فهي في نظرها طبقة لا يحصل أفرادها على عيشهم بإستخدام العمال الذين ينتجون قيمة زائدة، ولا بعملهم في انتاج قيمة زائدة لاصحاب العمل، فهذه الطبقة لا يشكلها الرأسماليون ولا العمال، بل هي تتألف من اناس يعملون ليحصلوا على معيشتهم بصورة مستقلة. ويدخل في هذه الطبقة الفلاحون الذين يزرعون أراضيهم لأنفسهم، كالفلاحين العاملين في بريطانيا مثلاً. ولا يغير من الأمر شيئاً إن استخدم هؤلاء شخصاً أو شخصين لمساعدتهم في أعمالهم: فهم مضطرون دائماً على الاشتراك بالعمل لأنفسهم، لأنهم ليسوا من الثروة بحيث يستطيعون ان يستخدموا من الاشخاص عدد يغنيهم عن العمل بأنفسهم. ويصح هذا أيضاً على الحرفيين وأصحاب الصناعات البسيطة في المدن، فليس هؤلاء بالرأسماليين ولا بالعمال البروليتاريين، وانما هم وسط بين اولئك وهؤلاء. وبالرغم من ان هذه الطبقة تقترب نحو الرأسماليين من جهة ونحو الطبقة العاملة من الجهة الاخرى، فمن الواضح أن مصالحها تختلف تمام الاختلاف عن مصالح الرأسماليين الاحتكاريين[28].

---

28 - هذا يصح بالنسبة للفلاحين وليس للحرفيين والتجار. فقد اظهرت التجارب التاريخية المتكررة ان الحرفيين والتجار هم اند اعداء الطبقة العاملة. وعلى سبيل المثال، لا الحصر، كان تجار منطقة "الشورجة" في بغداد هم مِن مَن يمولون حزب البعث خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم، وكانوا في طليعة من دعم الانقلاب المعادي الأسود في سنة 1963. وقد مُهِّدَ لهذا الانقلاب، قبيل وقوعه، باضرب سواق التاكسي ضد كحومة عبد الكريم قاسم، هذا الاضراب الذي تم بتحريض من اجهزة المخابرات الغربية، احتجاجاً على زيادة طفيفة على اسعار المحروقات، أُجبِرَت الحكومة العراقية على اتخاذها بسبب سياسة الحرب الاقتصادية التي انتهجتها الدول الاستعمارية – وفي طليعتها الامبرياليتين الإنكليزية والامريكية – ضد ثورة 14 من تموز المجيدة الخالدة. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

وكذلك الأمر مع المهنيين من الطبقة الوسطى – كالأطباء والمهندسين والعلماء والموسيقيين والكتاب وغيرهم[29]. فليس هؤلاء برأسماليين بأي حال من الأحوال، وانما هم بالدرجة الرئيسية، عمال مستقلون، تختلف مصالحهم تمام الاختلاف عن مصالح الرأسماليين الاحتكاريين[30].

ان لهذه الطبقة الوسطى مصالح تتشابه الى حد بعيد مع مصالح الطبقة العاملة، وهذه الحقيقة سرعان ما يدركها الحرفيون في المناطق التي تصيبها البطالة. كما ان المهنيين يقل دخلهم، أو يخسرون عملهم، عندما يُحَد من الخدمات والمشاريع الاجتماعية العامة. وفي المرحلة التي تنشط فيها الرأسمالية الاحتكارية في نشر الفاشستية والدعوة الى الحرب، تصاب الطبقة الوسطى بصدمات عنيفة في نظراتها الثقافية والسياسية، فيسهل عليها حينذاك ان تفهم اكثر من أي وقت آخر بأن مصالحها هي أقرب بكثير الى مصالح العمال منها الى مصالح الرأسماليين الاحتكاريين.

ان هذا التوافق في المصالح هو الأساس الذي تقوم عليه الجبهات الشعبية، وهو يتضح أكثر فأكثر في مجرى الكفاح ضد العدو الرئيسي.

ومن الواضح ان تحويل هذه الاقسام المتوسطة الى مؤيدين واعين للمجتمع الاشتراكي لا يمكن ان يتم إلا عندما يتغير النظام الاقتصادي، وتتغير الطرق التي يحصل حلفاء الطبقة العاملة بها عيشهم، ولكن من الواضح أيضاً بأنه في مجرى الكفاح الموحد ضد العدو الرئيسي، يتزايد باستمرار عدد الذين يدركون مجرى

---

29 - هؤلاء يختلف أمرهم تماماً. فهم من يؤسس ويقود الأحزاب الشيوعية والثورية في كل المجتمعات الانسانية، سواء في المتروبول او في المُستعمَرات. وقد قدرت الماركسية – اللينينية حقهم حق تقدير، وكانوا يستلمون اعلى الرواتب في الدولة السوفيتية خلال عهد ستالين العظيم: فالمثقف العالِم المبدع المتميز والمخترع الجهبذ كان راتبه أعلى من راتب ستالين نفسه، وكان تُخَصِّص له الدولة بيتاً يعيش فيه في حين كان ستالين يعيش في شقة متواضعة. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

30 - "تختلف مصالهحم تمام الاختلاف عن مصالح الرأسماليين الاحتكاريين": ليس بالضرورة ان يكون المثقف الى جانب البروليتاريا والثورة البروليتارية. فقد يكون في صف البرجوازية والثورة المضادة. لكن يبقى المثقفون من أعمدة الحركة الشيوعية الثورية وفصائلها المسلحة في كل مكان وكل زمان. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

الحوادث من حلفاء الطبقة العاملة، أي يتزايد عدد الذين يصبحون ماركسيِّ النظرة، وهذا مهم في عملية تغيير اتجاه الطبقة التي ينتمون اليها.

ثم ان النظرة الماركسية نحو الديمقراطية البرلمانية وديكتاتورية الطبقة العاملة لا تقوم على «الآراء» المجردة في الحكومة، بل على أساس المرحلة التي بلغها تطور الكفاح الطبقي.

وقد سبق ان اشرنا الى تشديد ماركس حول ضرورة نضال الطبقة العاملة من أجل الديمقراطية البرلمانية ضد الاوتوقراطية، ومن أجل توسيع الحقوق الديمقراطية بصورة مستمرة. ولكن الديمقراطية البرلمانية، كأي نظام آخر، ليست نظاماً أبدياً خالداً، ويتضح من التاريخ بأنها قامت في أكثر الأقطار لتحقق مطاليب الطبقة الرأسمالية الناشئة ضد الاوتوقراطية الاقطاعية، وانها تساعد العمال على التقدم في مراحل معينة، وليس في كل مرحلة. فالماركسيون الروس مثلاً، كانوا يطالبون بالدوما (البرلمان الروسي) بصورة عامة، ولكن عندما دعا القيصر الى انعقاد الدوما الاول في خريف 1905، نَظَّمَ هؤلاء حملة لمقاطعته. لماذا؟ لأن تيار الحركة الثورية كان عندئذ في تصاعد شديد. فالقبول بالدوما وتنظيم حملة انتخابية وتوجيه أنظار الشعب الى النضال البرلماني يضعف الكفاح الجماهيري في البلاد، وهذا ما يساعد القيصر على قمع الحركة الثورية، وهذا يعني ان البرلمان في مثل تلك الظروف يؤدي الى عرقلة تقدم الطبقة العاملة لا الى مساعدتها على هذا التقدم.

ومن الناحية الثانية، نجد ان الماركسيين الروس قد اشتركوا في الانتخابات الأخيرة للدوما وذلك بعد ان اندحرت الحركة الثورية وعندما أصبحت الانتخابات النيابية تعني فسح المجال أمام دعاية الطبقة العاملة وتقوية الحركة والتقدم بها ثانية الى الأمام – أي أنهم استخدموا الدوما لتهيئة الطبقة العاملة للخطوة التالية من تقدمها.

وتكرر هذا الموقف للمرة الثانية في آذار 1917 عندما تنازل القيصر عن العرش وتشكلت الحكومة المؤقتة من قبل ممثلي الطبقة الرأسمالية في الدوما. فان الماركسيين الروس لم يؤيدوا هذه الحكومة المؤقتة بل طالبوا بأن تكون «جميع

السلطات لمجالس السوفياتات»[31] لأن النظام البرلماني في تلك المرحلة لم يكن إلا من العوامل المعرقلة للخطوات التي كان يجب ان تخطوها منظمات الطبقة العاملة. وعندما حصلت المجالس السوفياتية على السلطات جميعها بصورة حقيقية بعد ثورة تشرين الثاني 1917، أخذ العمال يمارسون الديمقراطية بواسطة هذه المجالس ويفرضون ديكتاتوريتهم على الملاكين والرأسماليين وذلك في مصلحة عامة الشعب.

وفي المانيا أيضاً تنازل القيصر عن العرش في عام 1918، فوجد الماركسيون اذ ذاك انه ليس بالإمكان المضي بالنضال الى الأمام إلا بإقامة المجالس السوفياتية، وذلك لأن حركة الطبقة العاملة كانت في تقدم، في حين ان الطبقة الحاكمة القديمة كانت في تراجع واندحار. فإعادة تأليف الرايخستاغ في تلك الظروف لم يكن يعني غير اندحار الطبقة العاملة والعودة الى حكم الرأسمالية. ولكن لسوء الحظ، لم يكن العمال الألمان متأثرين بالماركسيين بل كانوا متأثرين بالاشتراكيين الديمقراطيين الذين آزروا حكومة القيصر في دخول الحرب. وقد تقدم هؤلاء الاشتراكيون الديمقراطيون بمبدأ الديمقراطية البرلمانية، ذلك المبدأ الذي يعدونه من المبادئ المقدسة الواجب تطبيقها في كل الأزمان والظروف، ونجحوا في جعل مبدئهم هذا أساساً للحكم، فكانت نتيجة هذه الأخطاء التي ارتكبها زعماء الطبقة العاملة الألمانية أن قاست الطبقة العاملة في المانيا وفي غيرها ما قاسته في هذه الحقبة الأخيرة من تاريخ المانيا.

---

31 - علينا هنا، للأمانة العلمية، ان ننبه القراء الأعزاء الى ان مؤلف هذا النص حاول هنا التستر على الحقيقة واخفائها. فالحقيقة التاريخية هي ان البلاشفة – فيما عدا لينين العظيم – قد وقفوا في اول الأمر الى جانب الحكومة المؤقتة البرجوازية. لكن عندما عاد لينين العظيم الى روسيا من منفاه، فوجئ بموقف حزبه المشين! وانصب كل نضاله، الممتد من وصوله الى روسيا الى قيام ثورة اوكتوبر، على اقناع هذا الحزب بتغيير موقفه المخزي والقيام بالثورة المسلحة والاستيلاء العنيف على السلطة، الى ان تمكن من اقناعهم بذلك والتوقف عن الهذيان الذي كانوا يهذوه. ولولا لينين العظيم ما كان لثورة اوكتوبر ان تقوم ولا للمجتمع الاشتراكي ان يتحول من مجرد حلم جميل الى واقع فعلي. هذا يكشف عن وجود خلل بنيوي في هذا الحزب يفسر انحرافاته التالية التي وقعت بعد وفاة لينين العظيم – سواء نحو اليسار او اليمين – والتي ادت الى انهياره الكامل في نهاية الأمر. - ملاحظة الصوت الشيوعي.

وفي طيلة المدة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى، عندما ضعفت الطبقات الحاكمة في كل قطر من الأقطار، وأخذت الطبقة العاملة تزداد قوة في التنظيم ونشاطاً في العمل، كان الماركسيون يشددون على الدور الرجعي الذي كانت تلعبه المجالس النيابية، ويشيرون الى استخدامها من قبل الطبقة الحاكمة لتأخير التقدم الاجتماعي واتخاذ التدابير لعرقلة حركة العمال. ولم يتخذ الماركسيون هذا الموقف معاداة للديمقراطية، بل لأنهم كانوا يعملون من أجل ديمقراطية أوسع وأتم، انهم كانوا يريدون «ربح معركة الديمقراطية» بقلب الحكم الرأسمالي واقامة حكم الطبقة العاملة بتأسيس المجالس السوفياتية فقد أظهروا بأن الديمقراطية البرلمانية لم تكن تعني من الناحية العملية، غير ديكتاتورية رأسمالية رجعية.

غير انه بتقدم الفاشية، عندما أخذت جماعات رأس المال المالي تتجه الى إقامة ديكتاتورية مكشوفة، كان الدفاع عن الديمقراطية البرلمانية يعني بقاء المجال مفسوحاً أمام الطبقة العاملة للمحافظة على منظماتها وعلى الحقوق التي حصلت عليها، وعلى هذا الأساس أيد الماركسيون الديمقراطية البرلمانية، وهم سيستمرون على تأييدها ضد الفاشية. ومع ذلك فقد يأتي يوم تصبح فيه هذه الديمقراطية البرلمانية عقبة في طريق تقدم الطبقة العاملة التي ستحاول اقامة المجالس السوفياتية كشكل للديمقراطية يمكنها بواسطته من العمل على تحقيق الاشتراكية.

والماركسية تنظر الى الحروب بنفس هذه النظرة، فلا يمكن أن يكون ثمة مبادئ عامة مجردة تنطبق على جميع الحروب في كافة الأوقات. فالطريقة الوحيدة التي تعين الماركسية بموجبها موقفها من الحرب هي: هل ان هذه الحرب تساعد على تقدم الطبقة العاملة أم انها تعرقل هذا التقدم؟ أي هل ان هذه الحرب تؤدي الى حروب أخرى أم انها تساعد على انهاء النظام الذي يولد الحرب؟

انه لمن الواضح بان ثورة الطبقة العاملة وحلفائها من أجل قلب الطبقة الحاكمة تساعد على انهاء النظام الذي يولد الحروب، فهي، أي الثورة ضد الطبقة الحاكمة – حرب عادلة ضرورية لأن الطبقة الحاكمة تستخدم القوة في سبيل ابقاء نفسها في الحكم. ويجب ان يكون من الواضح أيضاً بأن الحروب التي تشن من أجل

تحرير الشعوب المستعبدة تساعد على تقدم الطبقة العاملة وتضعف من قوة الطبقة الحاكمة، ولهذا فان الماركسيين يعتبرون هذه الحروب عادلة وضرورية.

أما الحروب الاستعمارية التي تهدف الى السيطرة والاحتلال (مثل احتلال ايطاليا للحبشة والبانيا) فهي حروب غير عادلة، وهي تؤخر تقدم الطبقة العاملة في الدولة الاستعمارية المعتدية وتقوي طبقتها الحاكمة. فعلى الطبقة العاملة في مثل هذه الأقطار الاستعمارية ان تمهد السبيل، بما تسمح لها قوة تنظياتها وقابليتها على العمل، لدحر حكومتها المعتدية وانتهاز الفرصة، ان أمكن، لقلب الطبقة الحاكمة والاستيلاء على الحكم. ويمكن اتخاذ مثل هذا الموقف أيضاً في حالة نشوب حرب بين دولتين استعماريتين تتنافسان فيما بينهما في الاستيلاء والسيطرة على الأقطار الأخرى. فاذا ما أيدت الطبقة العاملة مثل هذه الحروب فانها لا تفعل غير أن تزيد في القيود التي تكبلها. فموقفها في كلتا الدولتين الاستعماريتين يجب ان يكون السعي من أجل الاندحار العسكري واستخدام الوضع، ان أمكن، لقلب الطبقة الحاكمة والاستيلاء على الحكم.

ويتضح لنا من كل ما تقدم بأن الماركسية عند تعيين موقفها من قضايا التحالف والجبهة الموحدة والديمقراطية البرلمانية والحرب تصر على ضرورة تحليل الوضع الحقيقي القائم والعلاقات بين القوى الطبقية. فهي لا تعتمد على آراء ثابتة تطبقها في جميع الاحوال، بل على التحليل الواقعي الدقيق لهذه الظروف والأحوال.

ان هذه الطريقة في الدراسة والعمل هي الطريقة الوحيدة الضرورية لدراسة كافة الحقائق الطبيعية بصورة علمية. وما من أحد يجد صعوبة في فهم النظرة الماركسية وطريقتها في معالجة المشاكل غير هؤلاء الذين لا يعتبرون الانسان جزءاً من الطبيعة، بل يعتقدون بأنه مستقل عن الطبيعة في وجه من الوجوه، خاضع لمبادئ روحية أزلية تكاد ان تكون صحيحة أكثر من حقائق الحياة.

ان قوانين العالم الخارجي لا تعمل بصورة مجردة عما يحيط بها من الحقائق، فالحرارة والضغط ومؤثرات العوامل الاخرى هي التي تعين عمل هذه القوانين بصورة فعلية. كما انه من الخطأ العلمي ان يقال ان قوانين عامة ثابتة يمكن ان

تنطبق في جميع الظروف والأحوال على المجتمع البشري الذي يمتاز بشدة تعقيده وبكثرة علاقاته الفكرية والمادية.

ان مثل هذه النظرة غير العلمية، النظرية المنبعثة من العقائد العامة الجامدة، هي التي تجلب الكوارث على البشر في أي مجتمع طبقت فيه. فالماركسية تحاول اذن أن تحرر الانسان من هذه العقائد الجامدة التي كان يعتبرها صحيحة الى الأبد، في حين انها ليست في الحقيقة، غير انعكاس للمصالح الطبقية في مكان وزمان معينين. والماركسية اذ تحرر الانسان من هذه العقائد، تعين له الطريق العام لتقدم المجتمع الانساني، وترسم له الخطوط الأساسية للعمل.

الفهرست

الفصل الاول

نظرة علمية نحو العالم 4

الفصل الثاني

قوانين التطور الاجتماعي 6

الفصل الثالث

المجتمع الرأسمالي 18

الفصل الرابع

الرأسمالية في مرحلة الامبريالزم 30

الفصل الخامس

الكفاح الطبقي في العصر الحديث 41

الفصل السادس

المجتمع الاشتراكي 52

الفصل السابع

النظرة الماركسية للطبيعة 67

الفصل الثامن

دليل العمل 78